

الباب الثالث شكل الطعن بالنقض

الفصل الأول شكل الطعن بالنقض في التشريع المصري

الأصل أن الطعن بالنقض مقصور على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات ، إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو إذا وقع في الاجراءات بطلان أثر في الحكم (م ٣٠٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) .

واستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع الطعن بالنقض في بعض القرارات والأوامر بل وحدد من لهم الحق من الخصوم في الطعن بطريق النقض في تلك الأوامر فمثلا أجاز الشارع حق الطعن بالنقض للنائب العام والمحامي العام في دائرة اختصاصه وللمدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بالأوجه لاقامة الدعوى (م ١٩٣ أ ج)^(١) في حين جعل للنائب العام وحده — والمحامي العام في دائرة اختصاصه الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة باحالة الدعوى أمام المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة (م ١٩٤ أ ج معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) .

وكان يحصل الطعن بالنسبة لأوامر مستشار الاحالة وينظر فيه بالأوضاع المقررة للطعن بطريق النقض ويبتدىء الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة الى النيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقى الخصوم (م ١٩٥/٢ أ ج معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) .

(١) الفى مستشار الاحالة بالمادة ٣ من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ .

ما هو المعيار الذي يتخذ أساسا لتحديد جواز الطعن بالنقض في الأحكام من عدمه ؟ الضابط الذي استقر عليه قضاء النقض هو أن العبرة هي بوصف الواقعة كما رفعت به الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة .

فحكم بأنه « إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك فقضت المحكمة الاستئنافية في الحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا (١) .

وأیضا قضی « إذا كانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض أغذية فاسدة للبيع المعاقب عليها طبقا للمواد ٢ ، ٥ ، ٨ من قانون قمع العث والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فقضت المحكمة باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٢ ، ٧ من ذلك القانون فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا (٢) .

ويجب أن يكون الحكم نهائيا وفاضلا في الموضوع وصادرا في جنائية أو جنحة وأن يكون صادرا من آخر درجة .

ولا يجوز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الجزئية التي لا يجوز استئنافها إذ لا يعقل أن يقفل المشرع باب الاستئناف في تلك الأحكام لتفاهة قيمة الدعاوى وفي الوقت ذاته يباح الطعن فيها بطريق النقض ، كما أن الطعن بالنقض في الدعاوى المدنية لا يكون الا في الأحكام الصادرة

(١) نقض ١٩٥٦/٣/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ١٢٠ ص ٤١٣ الطعن ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق .
(٢) نقض ١٩٥٣/١٢/٢ أحكام النقض س ٥ ق ٤٨ ص ١٤٥ الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٣٢ ق .

من محاكم ثانی درجة ، ومن ثم اذا كانت صادرة من محكمة أول درجة فان الطعن فيها بالنقض غير جائز (١) .

وبتاریخ ٤/١١/٨١ صدر القرار الجمهوری بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ٨١ بتعديل القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات اجراءات الطعن أمام النقض وقضت المادة الأولى منه بأن تضاف مادة جديدة الى القانون رقم ٥٧ لسنة ٧٩ نصها مادة ٣٦ مكررا تخصص دائرة أو أكثر منعقدة في غرفة المشورة لفحص الطعون في أحكام محكمة الجنح المستأنفة لتفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا أو موضوعا ولتقرر احالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة ولها في هذه الحالة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية الى حين الفصل في الطعن .

يبدو أن هذا التعديل قد جاء معينا وسوف لا يحقق الهدف المنشود للأسباب التالية :

أولا : أن المشرع قصر اختصاص الدائرة المشار اليها في النص على فحص الطعون في أحكام محاكم الجنح المستأنفة دون الأحكام الصادرة في الجنايات .

ثانيا : جعل المشرع اختصاص الدائرة الفصل بقرار مسبب فيما يفصح من الطعون عن عدم قبوله شكلا أو موضوعا ولتقرير احالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة ، فكيف تفصح عن قبول الطعن موضوعا دون بحث موضوع الطعن والبت فيه وهذا هو اختصاص الدوائر الجنائية بمحكمة النقض بالنسبة لكافة الطعون سواء الطعون في أحكام الجنح المستأنفة أم أحكام الجنايات .

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٦١٥ وما بعدها
طبعة سنة ١٩٧٠ .

وإذا انتهت الدائرة بقبول الطعن موضوعا وأمرت بوقف التنفيذ واحالته الى دائرة أخرى لفحص موضوع الطعن بالنقض فان ذلك قد يؤدي الى تقييد الدائرة المحال اليها الطعن برأى الدائرة التي أحالت اليها الطعن .

ثالثا : لم يبين المشرع المقصود باحالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة .

ولما تقدم فاننا نعتقد بأن هذا التعديل سوف لا يؤتى بالثمار المرجوة منه ، ويمكن الاستعاضة عنه بانشاء دائرة أو أكثر تقوم بالفصل من ناحية الشكل فحسب في كافة الطعون المرفوعة الى محكمة النقض سواء الصادرة من محاكم الجنح المستأنفة أم من محاكم الجنايات ويترك الفصل في موضوع الطعن لباقي الدوائر الجنائية بمحكمة النقض .

المبحث الأول

صفة الطاعن

الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن فيلزم لقبول الطعن توافر صفة للطاعن عند التقرير به وتستمر دون أن تتغير صفة الطاعن الى أن يفصل في الدعوى . وقد حكم أنه متى كان الثابت أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض^(١) . والطعن بطريق النقض هو طريق غير عادي لا يكون الا لمن مسه الحكم المطعون فيه ، وفيما يختص

(١) نقض ١٩٥٨/٣/١٠ احكام النقض س ٩ ق ٧١ ص ٢٥٦ الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق .

بحقوقه فقط ، ولا يعتبر الشخص طرفا في الحكم الا اذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه ^(١) ولا يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة ثاني درجة ^(٢) .

والدفع بانتفاء الصفة من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا فلا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض لأول مرة ^(٣) . وحكم بأن الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية من المسؤول عن الحقوق المدنية المتدخل في غير ادعاء مدني غير جائز ^(٤) . ولكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض (م ٣٠ من قانون النقض) .

وسنوضح ذلك في المطالب التالية :

المطلب الأول : طعن النيابة العامة .

المطلب الثاني : طعن المحكوم عليه .

المطلب الثالث : طعن المدعى بالحقوق المدنية .

المطلب الرابع : طعن المسؤول عن الحقوق المدنية .

(٤١) نقض ١٩٦٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١١ ق ٥٤ ص ٢٧٣ الطعن ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق .

(٢) نقض ١٩٧٢/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ص ٥٨٧ الطعن ٢٣٦ لسنة ٤٢ .

(٣) نقض ١٩٦٤/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ص ٢٢١ الطعن ١١ لسنة ٢٤ ق وأيضا نقض ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١١ الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق .

المطلب الأول

طعن النيابة العامة بالنقض

مناط مصلحة النيابة في الطعن ؟

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصالح العامة وتسعى لتحقيق موجبات القانون ، وهي تمثل الهيئة الاجتماعية ووسيلة الدولة في توقيع العقوبة على كل من يثبت خروجه على القانون وللنيابة الطعن بالنقض في الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه من المتهمين بشرط ألا يبنى على طعنها في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة تسوى مركز المتهم^(١) . ولا صفة للنيابة في التحدث الا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب سواء قررت بالطعن عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم ومن حقها الطعن في الحكم الصادر بالادانة أو البراءة وبصرف النظر عما اذا كان الطعن لمصلحة المتهم أو في غير صالحه ولكن لا يقبل طعن النيابة اذا انتفت مصلحة الاتهام وانتفت في نفس الوقت من الطعن مصلحة المتهمين المحكوم عليهم^(٢) .

ولا يستفيد المدعى بالحق المدني من طعن النيابة اذا قبل الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ولم يطعن فيه بطريق النقض فصارت له حجية الشيء المقضى به فنقض الحكم يقتصر على الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية^(٣) .

(١) نقض ١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٨ ص ٢٤٢ الطعن ٣٤ لسنة ٤١ ق .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٨٣٥ .

(٣) نقض ١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٧ ص ١٠١٣ الطعن ١٢٣٧ لسنة ٢٩ ق .

وعندما يكون الطعن مرفوعا من النيابة العامة ، فيجب أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل أما اذا كان مرفوعا من غيرها فيجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض (م ٣٤ من قانون النقض) .

ولا يملك أعضاء النيابة العمومية التقرير بالطعن بالنقض بدون توكيل خاص من النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لوجه لاقامة الدعوى (م ١٩٣ أ ج) (١) .

وأیضا في الأمر الصادر من مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة (م ١٩٤ أ ج) حيث أن المشرع قصر حق الطعن في الحالتين المشار اليهما على النائب العام وحده وفي حالة غيابه أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله المحامي العام الأول وتكون له جميع اختصاصاته (م ٢٣ من قانون السلطة القضائية) . ولدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين (م ٢٥ من قانون السلطة القضائية) .

ويجب أن يكون التوكيل الخاص مكتوبا ، فالخطاب الصادر من النائب العام أو من المحامي العام الى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون (٢) ، والقول بغير ذلك يؤدي الى عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

وحكم أن المحامي العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية كما لا يملك التوقيع على أسباب الطعن الا في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه

(١) الفی مستشار الاحالة بالقانون ١٧٠ لسنة ٨١ .

(٢) نقض ١٩٦١/٥/٩ احكام النقض س ١٢ ق ١٠٥ ص ٥٥٩ الطعن

رقم ٢٣٦ لسنة ٣١ ق .

أو قام مانع لديه ، فيما عدا هذه الحالات الثلاث فان المحامي العام الأول لا يباشر حق الطعن الا بتوكيل خاص من النائب العام (١) .

وإذا فوتت النيابة على نفسها حق استئناف حكم محكمة الدرجة الأولى ، فان هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينتلق أمامها طريق الطعن بطريق النقض ، بشرط أن يكون الحكم الصادر بناء على استئناف المتهم — قد أيد حكم محكمة الدرجة الأولى بحيث يمكن القول أن الحكم الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا أما إذا ألغى الحكم الابتدائي أو عدل فان الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تمام الانفصال عن قضاء محكمة الدرجة الأولى ، ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها — مادامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة — تسوية لمركز المتهم (٢) .

وإذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم في الميعاد المبين في المادة ٣٤ (م ٤٦ من قانون النقض) . أى في خلال أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى .

وتتصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة آنفة الذكر ، وتفصل فيها من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم .

وتجاوز الموعد الذى ضربه القانون في المادة ٣٤ من قانون

(١) نقض ١٩٦٩/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٨ ص ٣٢٦ الطعن ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق .

(٢) نقض ١٩٦٩/١/٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠ ص ٣٥ الطعن ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق .

النقض لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، فالمرجع أراد بتحديدته مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض متى صدر الحكم بالاعدام حضوريا (١) .

المطلب الثاني

طعن المحكوم عليه بالنقض

للمتهم الحق في الطعن بطريق النقض في كل من الدعويين الجنائية والمدنية معا ، وله أن يقصر الطعن على إحدى الدعويين الجنائية أو المدنية حسبما يرى فيه مصلحته . ويلزم توافر مصلحة جدية للطاعن والا فلا جدوى من الطعن فمثلا لا يجوز للمتهم الطعن في حكم صادر ببراءته حتى ولو فرض وقوع خطأ في القيد أو الوصف القانوني للواقعة وأيضا لا تتوافر مصلحة للمتهم في حالة وقوع خطأ في الاجراءات طالما أن العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة التي نص عليها القانون للجريمة التي حكم فيها .

وتنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم حتى ولو كان قد توفى بعد التقرير بالطعن وتقديمه الأسباب (٢) ولا ينتقل بوفاة الى ورثته نظرا لأن حق الطعن هو حق شخصي للمجنى عليه . وتطبيقا اذلك حكم « متى كان الطعن بطريق النقض مقديما من والدة المجنى عليه في الأمر الصادر — من غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منها عن قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل ولدها ،

(١) نقض ٢٦/٤/١٩٦٠ احكام النقض س ١١ ق ٧٤ ص ٣٦٥ الطعن ١٧٤٤ لسنة ٢٩ ق .

(٢) نقض ٢٩/١١/١٩٤٩ احكام النقض س ١ ق ٤١ ص ١١٨ الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ١٩ ق .

استنادا الى أن المادة ١٦٢ أ . ج قد قصرت حق الاستئناف في هذه الحالة على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية متى كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من ذلك القانون ، اذ أجازت هي الأخرى للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام ، قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه فلا ينتقل بوفاته الى ورثته فان هذا الطعن المقدم من والدة المجنى عليه ، دون أن يسبق لها الادعاء في التحقيق بحقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديمه ممن لا صفة له فيه (١) .

هل يجوز نقض الحكم بالنسبة للمتهم اذا لم يقرر بالطعن ؟

تنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن بالنقض بأن « لا ينقض من الحكم الا ما كان متعلقا بالأوجه التي بنى عليها النقض ، ولم تكن التجزئة ممكنة ، واذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم الا بالنسبة الى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه وفي هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة اليهم أيضا ولو لم يقدموا طعنا » وقضت محكمة النقض « أن نقض الحكم بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم — وان لم يقرر بالطعن — اذا ما اتصل وجه الطعن به (٢) . كما قضى بأن « نقض الحكم بالنسبة للطاعن يقتضى نقضه بالنسبة للمحكوم عليهم الآخرين اللذين يتصل بهما وجه الطعن ولو لم يقرروا بالطعن بالنقض (٣) ولا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن .

(١) نقض ١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٥ ص ٤٣٠ الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ ق .
(٢) نقض ٦٩/٢/١١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨ الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق .
(٣) نقض ٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٠ ص ١٨٣ الطعن ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق .

وقضى « لما كان ما ينعاه الطاعن — المحكوم عليه — على المحكمة في شأن عدم اشعار المسئول بالحقوق المدنية وحده — الذى لم يطعن على الحكم — ولم يفصل من شأنه بشيء فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد » (١) .

ويجوز لورثة المتهم الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية ضد مورثهم .

المطلب الثالث

طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض

أن الادعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائى يكون وفقا لما هو مرسوم قانوننا (٢) . ولا يقبل من أوجه الطعن الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، فلا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية الا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فحسب (٣) . فلا يملك ممارسة حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يعتقد انه للدعوى فهو يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التى وقعت طالبا تعويضا مدنيا عما أصابه من ضرر ومن ثم فدعواه مدنية بحتة ولا صلة لها بالدعوى الجنائية الا بتبعيتها لها (٤) .

ويجب أن يكون المدعى بالحق المدنى كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية ، فلا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية كل من كان فاقد التمييز

-
- (١) نقض ١٢/٤/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٠ ص ١٣٣٨ الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٤ ق .
- (٢) نقض ٢/٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٢٩ ص ١٤٢ الطعن ٢٧٣ لسنة ٢٩ ق .
- (٣) المادتان ٣٠ ، ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن بالنقض ، نقض ١٨/١/٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤ ص ٧٠ الطعن ١٥٣٥ لسنة ٤٥ ق .
- (٤) نقض ١٩/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٠ ص ٢٢٣ الطعن ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق .

لصغره في السن أو عته أو جنون (المادتان ٤٤ ، ٤٥ من القانون المدني)
وفي مثل هذه الحالات يكون للولى الطبيعي أو الوصى الحق في مباشرة كافة
حقوق ناقص الأهلية وبالتالي يحق للولى أو الوصى الطعن بالنقض في
الحكم الصادر ضد ناقص الأهلية • والعبرة بوقت التقرير بالطعن
بصرف النظر عن بلوغ الصغير سن الرشد بعد التقرير بالطعن وتقديم
الأسباب في الموعد القانوني •

وإذا قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه باعباره وليا طبيعيا له ، في
حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر — عند المحاكمة — اثنتين وعشرين
سنة فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية ، وكان الطاعن لم يعترض أمام
محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني ، فلا يقبل منه أن يثير
هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض على أن الطاعن لا يضرار
بالقضاء بالتعويض لوالد المجنى عليه بصفته وليا طبيعيا له ، ولو كان
هذا الأخير قد بلغ سن الرشد مادام هذا التعويض من حق المجنى
عليه ، وله أن يتولى اجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت
وحكم فيها باسم وليه الطبيعي (١) •

والدفع بعدم أهلية المدعى من المسائل الموضوعية فلا يجوز اثارته
أمام محكمة النقض لأول مرة إذا كان الطاعن لم يتمسك به أمام محكمة
الموضوع (٢) •

وليس للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه
متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات تزيد على النصاب
الانتهائي الذي يحكم فيه القاضى الجزئى وانطوى العيب الذى شأب الحكم

(١) نقض ١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٦ ص ١٩٣ الطعن
١٠٠١ لسنة ٢٢ ق •

(٢) نقض ١٩٥٥/٥/٣٠ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠٤ ص ١٠٣٣ الطعن
٢٥/٤١٣ ق •

على مساس بالدعوى (١) • اذ مناط توافر الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه •

وقضى بأنه « لا صفة للطاعنين بالحقوق المدنية فيما أثاراه بالنسبة الى ما قضى به الحكم في تهمة السرقة لأن ذلك خارج عن نطاق دعواهما المدنية (٢) • وأيضا ليس للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن في الحكم الصادر ببراءة المتهم متى كان لم يدع بحقوق مدنية قبل المتهم (٣) •

يجوز للمدعى بالحق المدني التنازل عن دعواه المدنية أثناء مراحل الدعوى الا أن هذا التنازل لا يمتد الى غيره من المدعين معه بالحقوق المدنية في ذات الدعوى •

فلقد حكم بأنه « متى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق المدنية طلبت بعد أن — تنازل زوجها عن دعواه في مواجهة الطاعن مبلغ الواحد والعشرين جنيها الذي كانت قد طلبته مع زوجها — فان المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطلوب جميعه للمدعية بالحقوق المدنية (٤) •

ويعتبر المدعى بالحق المدني تاركا دعواه اذا غاب رغم اعلانه شخصيا ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولما كان ذلك من المسائل الموضوعية التي تحتاج تحقيقا موضوعيا فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة

-
- (١) نقض ١٩٥٩/١١/٢ احكام النقض س ١٠ ق ١٧٨ ص ٨٣٤ الطعن ١٧٢٦ / ٢٩ ق •
(٢) نقض ١٩٧٢/٥/١٥ احكام النقض س ٢٣ ق ١٦٣ ص ٧٢٤ الطعن ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق •
(٣) نقض ١٩٥٦/٦/١١ احكام النقض س ٧ ق ٢٣٩ ص ٨٦٨ الطعن ٦٩٩ لسنة ٢٦ ق •
(٤) نقض ١٩٥٢/١٢/٢٢ احكام النقض س ٤ ق ١٠٢ ص ٢٦٢ الطعن ١٠٨٢ لسنة ٢٢ ق •

النقض ^(١) • ولا يجوز للمدعى بالحق المدني الطعن بالنقض في الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو في تاويله أو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت إذا انغلق باب الطعن بطريق الاستئناف (٢) •

المطلب الرابع طعن المسئول عن الحقوق المدنية

للمسئول عن الحقوق المدنية حق الطعن في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية وفقا للإجراءات التي رسمها القانون • ولورثته حق الطعن بالنقض إذا كانت التعويضات تزيد عن النصاب الانتهاى الذى يفصل فيه القاضى الجزئى •

واستقر قضاء النقض بأنه ليس للمسئول عن الحق المدني صفة في الدعوى الجنائية لأن ذلك خارج عن نطاق دعواه المدنية ولا يغير من ذلك أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها دون أن يوجه إليه ادعاء مدنى فيها فهذا التدخل الانضمامى لا يعطيه حق الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذى لا يمسه الحكم فيها ، فالطعن بالنقض لا يكون الا لمن يمسه الحكم المطعون فيه وفيما يختص بحقوقه فحسب •

وقضت محكمة النقض بأنه « إذا كان الثابت من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التى أقامتها النيابة العامة ضد المتهمين — ولم يتعرض

(١) نقض ١٩٥٤/٦/٣٠ احكام النقض س ٥ ق ٢٦٩ ص ٨٣٧ الطعن ٥٦٦ لسنة ٢٤ ق •

(٢) نقض ٧٩/١/٤ احكام النقض س ٣٠ ق ٢ ص ١٥ الطعن ١٢٨٢ لسنة ٤٨ ق •

الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما — فان طعنها على الحكم بأوجه متعلقه بالدعوى الجنائية يكون غير جائز (١) .

كما قضى « متى تبين ان الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن العادية المخولة له في القانون فلا يقبل من المسؤول عن الحقوق المدنية التحدث في بطلان اعلان المتهم ذلك أن التظلم من بطلان الاعلان هو من شئون من وجه اليه الاعلان وادعى بطلانه ، ولأن القانون لم يمنح المسؤول عن الحقوق المدنية بحق الطعن الا في نطاق حقوقه المدنية وحدها » (٢) .

وحكم بأن قبول المسؤول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية وهي بصدد نظر استئناف المتهم مجرد تدخل انضمامي لا يسبغ عليه طبقا لنص المادة ٢٥٤ أ . ج صفة الخصم مما هو شرط لقبول الادعاء أو الطعن ، واستئناف المتهم اذا كان يفيد منه المسؤول عن الحق المدني اذا كسبه بطريق التبعية لا ينشئ للمسئول حقا في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحار قوة الأمر المقضى (٣) .

وظنى أن قبول المسؤول عن الحقوق المدنية أمام محكمة الاستئناف خصما منضما يبيح له الطعن بطريق النقض في الحكم النهائي الصادر من المحكمة الاستئنافية للأسباب التالية :

أولا : ان المحكمة الاستئنافية قبلت دخوله خصما في الدعوى بصرف النظر عما اذا كان خصما منضما أو مستقلا اذ أصبح خصما في الدعوى وصدر الحكم في مواجهته .

(١) نقض ١٩٦٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١١ ق ٥٤ ص ٢٧٣ الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق .
(٢) نقض ١٩٥٧/٥/٢٨ أحكام النقض س ٨ ق ١٥٦ ص ٥٦٧ الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق .
(٣) نقض ٧٦/١١/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨٩ ص ٨٢٠ الطعن ٦٢٠ لسنة ٤٦ ق ؛

ثانياً : ان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية سوف يمس المسئول عن الحقوق المدنية بطبيعة الحال طالما دخل خصما في الدعوى حتى ولو لم يسوىء مركزه .

ثالثاً : ان ذلك لا يتعارض مع قاعدة نسبية أثر الأحكام واستقلالها ، اذ أن المسئول عن الحقوق المدنية أصبح خصما في الدعوى الاستئنافية بقبول تدخله فيها ولا يقدرح في ذلك كونه خصما منضما في الدعوى الاستئنافية فحكم المحكمة الاستئنافية صدر في مواجهته .

رابعا : قد يقال انه فوت على نفسه حق الطعن بالاستئناف في حكم أول درجة يجعل الحكم الابتدائي حائزا قوة الأمر المقضى بالنسبة له فان كان ذلك صحيحا كما جاء بحكم النقض فمن باب أولى عدم قبوله خصما منضما في الدعوى الاستئنافية ، حتى لا يكون هناك تناقض بين القول بأن الحكم الابتدائي حاز قوة الأمر المقضى فيه وقبول تدخله خصما في الحكم المستأنف أمام المحكمة الاستئنافية .

المبحث الثاني

ميعاد الطعن بالنقض

يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة^(١) فميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره بشرط أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة المحددة لنظر معارضته راجعا لأسباب لا دخل لارادته فيها . أما اذا كانت هذه الأسباب قهرية خارجة عن ارادته فان ميعاد الطعن لا يبتدىء في حقه الا من تاريخ العلم رسميا

(١) مادة (٣٤) من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦

بالحكم — ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري والتحقق من صحته نظراً لأن المتهم لم يستطع إبداءه أمامها (١) . وليس لمرض المحامي عن الطاعن تأثير في الميعاد المحدد في القانون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب من شأن الطاعن لا المحامي عنه فإذا لم يقدم أسباب الطعن في الميعاد فلا يقبل الاعتذار عن التأخير لمرض المحامي (٢) .

وإذا ثبت عدم علم المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته والتي صدر فيها الحكم ولم يثبت علمه بالحكم الصادر في المعارضة قبل القبض عليه لتنفيذ العقوبة فإن ميعاد الطعن في الحكم أمام محكمة النقض لا ينفتح الا من ذلك اليوم (٣) .

وان كان المتهم مقيد الحرية في اليوم الذي صدر فيه الحكم باعتبار معارضته كأن لم يكن وخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسمياً بصدور ذلك الحكم فإنه يتعين حساب ميعاد الطعن من تاريخ تقديم المتهم للتنفيذ (٤) .

ويبتدىء ميعاد الطعن بالنقض بالنسبة لمنيبه في الحكم الصادر غيابياً بعدم جواز استئنافها من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات المعارضة فيه بالنسبة للمتهم (٥) .

-
- (١) نقض ١٩٧٢/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٠ ص ١١٠٩ الطعن ١١١٨ لسنة ٤٢ ق « معارضة » .
(٢) نقض ١٩٧٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣١ ص ٥٩٠ الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤١ ق .
(٣) نقض ٧٢/٣/٢٧ (معارضة) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٥ ص ٤٧٥ الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق .
(٤) نقض ١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢١ ص ٨٢ الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٧ ق .
(٥) نقض ١٩٥٨/٢/١٧ (استئناف) أحكام النقض س ٩ ق ٥١ ص ١٨٠ الطعن ١٨٤٧ لسنة ٢٧ ق .

والحكم الصادر غيابيا في مواد الجرح يعد بمثابة حكم نهائي من يوم صدوره بالنسبة للمحكوم ببراءته لانتفاء مصلحته حتما في المعارضة فيه ومن ثم فميعاد الطعن بالنقض من النيابة في الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية بالبراءة يبدأ من تاريخ صدوره (١) .

وميعاد الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يحتسب من يوم صدوره ، بفرض علم الطاعن به يوم صدوره فاذا انتهى علمه بسبب عذر قهري أو لبطلان الاعلان فلا يبدأ ميعاد الطعن الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم (٢) . وهو في هذه الحالة ميعاد كامل مادام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه اذا ثبت وجود المتهم في السجن يوم صدور الحكم فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم (٣) .

اذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم في موضوع معارضته لجهة الادارة في شخص شيخ البلد ، لعدم معرفة محل اقامته رغم ما هو ثابت من أن له محل اقامة معين وقد سبق اعلانه فيه بالحكم الغيابي الابتدائي فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لابتنائه على اجراءات باطلة (٤) .

وفي حالة وجود عدة جرائم منسوبة الى متهم وحكم غيابيا في بعضها بالبراءة وحكم في البعض الآخر بالادانة فاذا كانت هذه الجرائم

-
- (١) نقض ١٩٦٥/٥/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٢ ص ٣٩٨ الطعن ١٨٤٣ لسنة ٣٤ ق ، وايضا نقض ١٩٦٨/٣/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٥ ص ٣٤٨ الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٣٧ ق .
 - (٢) نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٣ ص ٣٦٢ الطعن ٥٥٥ لسنة ٢٩ ق — وايضا نقض ١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٦ ص ٨٢٩ الطعن ٥٠٠ لسنة ٣٧ ق .
 - (٣) نقض ١٩٥٥/٣/١٢ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٣ ص ٦١٧ الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٢٤ ق .
 - (٤) نقض ١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض س ١٣ ق ١١٦ ص ٤٦٤ الطعن ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق .

مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة فيحتسب ميعاد الطعن بالنقض بالنسبة لكافة هذه الجرائم من التاريخ الذي يصبح الحكم الغيابي غير قابل للمعارضة ويطلب هذا المبدأ على طعن النيابة العامة في الحكم الصادر بالبراءة في بعض التهم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ولو أن هذه المعارضة لا يتعدى أثرها التهم المحكوم فيها بالادانة (١) . وأيضا إذا كان الحكم يشمل متهمين متعددين منسوب اليهم تهمة واحدة فلا يجوز الطعن بالنقض من المتهمين الذين يعتبر الحكم نهائيا في حقهم مادام الطعن بالطرق العادية مازال مفتوحا بالنسبة لهم (٢) .

ويجب ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي ضربه القانون ومع ذلك إذا كان الحكم صادرا بالبراءة وحصل الطاعن صاحب المصلحة على شهادة بعدم ايداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بايداع الحكم قلم الكتاب وعلى الطاعن في هذه الحالة أن يعين في طلبه المقدم للحصول على الشهادة المذكورة محلا مختارا في البلدة الكائن بها مقر المحكمة ليعلن فيه بايداع الحكم والا صح اعلانه في قلم الكتاب (٣) .

والاعلان في قلم الكتاب بايداع الحكم رخص به القانون للتيسير على النيابة في الحالات التي لا يعين الطاعن فيها محلا مختارا في الجهة التي بها مقر المحكمة (٤) .

والتزام النيابة العامة باعلان ذوى الشأن بايداع الحكم

(١) الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ٨٢٨ وما بعدها .

(٢) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٨٨٥ .

(٣) المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن النقض والمعدلة

بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٤) نقض ١٢/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٧ ص ٢٠ الطعن ١٠٤٣

لسنة ٢٣ ق .

ليبدأ سريان مهلة الأيام العشرة التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون النقض مشروط بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادرا بالبراءة وليس بالادانة ولا يجوز قياس أحكام الادانة على أحكام البراءة لعدم انطباق الحكمة التي من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان الحكم القاضي ببراءة المتهم إذا مضى عليه ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون التوقيع عليه وهي عدم الأضرار به بسبب لا دخل له فيه كما أن عدم ايداع الحكم الصادر — بالادانة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب^(١) . ويستطيع الطاعن التمسك بهذا السبب وحده وجهاً لأبطال الحكم بشرط أن يتقدم به في الميعاد الذي ضربه القانون وهو أربعون يوماً^(٢) وقرار وكيل الطاعن بعلمه بايداع الحكم يقوم مقام الاعلان^(٣) .

وحكم « إذا كان الثابت على هامش الحكم أن وكيل مكتب محامى الطاعن هو الذى أخطر بايداع الحكم ، فان هذا الاخطار لا يصح الاعتداد به مادام الطاعن أو محاميه لم يعلن بايداع الحكم حسب القانون »^(٤) .

وإذا امتد الميعاد لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم وهو في هذه الحالة ميعاد كامل مادام العذر القهرى قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه . هذا ما لم يثبت قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم مانعاً من مباشرة

(١) نقض ٢٤/١٠/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣٧ ص ٥٦٩ الطعن ٢٧٣ لسنة ٤١ ق .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٨٣١ .

(٣) نقض ٧/١٢/٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٤٩ ص ١٤٨ .

(٤) نقض ١٠/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٥ ص ١٠٨١ الطعن

٣٥١ لسنة ٢٢ ق .

اجراءات الطعن ففى هذه الحالة وحدها جرى قضاء النقض على ألا يمتد بعد زوال المانع الا بعشرة أيام (١) .

ويتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن أثر زوال المانع اذ أن هذا الاجراء لا يعذو أن يكون عملا ماديا ، أما اعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى فترة من الوقت قدرها القانون بعشرة أيام تمضى على تاريخ العلم بايداع الحكم والاطلاع على أسبابه (٢) .

وعدم ايداع الحكم — ولو كان صادرا بالبراءة — فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب ، اذ لا يسعه التمسك بهذا السبب وحده وجها لابطال الحكم بشرط أن يتقدم به فى الميعاد الذى ضربه القانون ، وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التى لا تبطل لهذه العلة بالنسبة الى الدعوى الجنائية ، ذلك أن التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر فى حالة توقيع الأحكام الجنائية فى خلال ثلاثين يوما من النطق بها لا ينصرف البتة الى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ، اذ أن مؤدى علة التعديل كما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لادخل لارادته فيه وهو أن مراد الاشارة قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد فى الدعوى الجنائية من الطعن فى حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع أسبابه فى الميعاد المحدد

(١) نقض ١٩٦٤/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٦٣ ص ٣٢١ الطعن ٢٠٥٥ لسنة ٣٣ ق .

(٢) الدكتور القللى المرجع السابق ص ٥٦١ ، عدلى عبد الباقي قانون الاجراءات الجنائية ص ٢٢٢ طبعة سنة ١٩٥٦ والدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٨٣١ ، الدكتور محمود مصطفى شرح قانون الاجراءات الجنائية ص ٦٣٥ طبعة سنة ١٩٧٠ .

قانوننا ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحسار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ اجراءات جنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه (١) .

هل يضاف الى ميعاد النقض ميعاد مسافة ؟

يرى بعض الفقهاء (٢) أن يضاف الى ميعاد الطعن بالنقض ميعاد مسافة . ولكن جرى قضاء النقض ألا يضاف الى هذا الميعاد ميعاد مسافة وانما يمتد اذا كان اليوم الأخير فيه عطلة (٣) . ونعتقد أن الجارى عليه قضاء النقض يتفق مع طبيعة الطعن بالنقض فضلا عن أن الأصل في اضافة ميعاد مسافة يكون حيث يوجب القانون حصول اعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن كما نص قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٣٩٨ منه في شأن المعارضة في الأحكام الغيابية .

المبحث الثالث

اجراءات الطعن بالنقض

تشمل اجراءات الطعن بالنقض التقرير به ، وايداع الأسباب ، ودفع الكفالة — وسنعالج هذه الاجراءات في ثلاثة مطالب على النحو التالى :

- المطلب الاول : التقرير بالطعن
- المطلب الثانى : ايداع الأسباب
- المطلب الثالث : دفع الكفالة

(١) نقض ١٩٧٥/٥/١١ احكام النقض س ٢٦ ص ٤٠١ ق ٩٢ الطعن ٢٢٧ لسنة ٤٥ ق .

(٢) زكى العرابى باشا ، المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٣) نقض ٥٩/٥/١٤ احكام النقض س ٣٠ ق ١٢٢ الطعن ١٣٦

لسنة ٤٩ ق ، نقض ٧٣/٤/١٦ المرجع السابق س ٢٤ ص ٥٢٢ ق ١٠٨ الطعن ١٨٩ لسنة ٤٣ ق .

المطلب الأول : التقرير بالظعن بالنقض

يحصل الظعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم في المعارضة (م ١/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ٦٢)^١ والمقصود بقلم كتاب المحكمة هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم فهو الذى يجب أن يحصل فيه التقرير بالظعن وهو وحده الذى يستعلم منه صاحب الشأن عن الحكم ليطلع عليه أو يحصل على شهادة بعدم وجوده مودعا به (١) .

والأصل أن الظعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتآه القانون ، وقد أباح القانون هذا الاعتراض ورسم له التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الظعن فيه خلال الميعاد الذى حدده ، ويترتب على هذا الاجراء التمسكى دخول الظعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذوى الشأن عن رغبته فيه (٢) . ولا يغنى عن التقرير تقديم الطاعن الأسباب الى قلم الكتاب في الميعاد أو أى اجراء آخر (٣) فالطلب الذى يقدم الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يمكن اعتباره تقريرا بالظعن ولا بيانا

-
- (١) نقض ١٩٥٥/٢/٢٢ احكام النقض س ٦ ق ٧٩ ص ٥٤٥ الظعن ١١١٥ لسنة ٢٤ ق .
- (٢) نقض ١٩٥٩/١٠/٢٦ احكام النقض س ١٠ ق ١٧٦ ص ٨٢٠ الظعن ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق ونقض ٦٩/١٢/٥ احكام النقض س ١٧ ق ٢٢٩ ص ١٢٠٧ الظعن ١٣٣٧ لسنة ٣٦ ق .
- (٣) نقض ٦٥/١٠/٤ احكام النقض س ١٦ ق ١٢٧ ص ٦٦٢ الظعن ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق .

لأسبابه (١) ولا يعتبر تقريرا بالظعن اذا أرسل المحكوم عليه برقية الى رئيس النيابة بالمحكمة التي أصدرت الحكم طالبا اعتبارها تقريرا بالظعن لرضه (٢) .

والتقرير بالظعن هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الظعن في الميعاد الذي ضربه القانون هو شرط لقبوله (٣) .
والظعن بالنقض لا يعتبر امتدادا للخصومة ، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما قد يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع (٤) .

وهو حق شخصي لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا بإذنه ، لذا يجب أن يكون منه شخصا واما ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا (٥) ، وثابتا وقت التقرير بالظعن (٦) والا كان باطلا ، ولا تصححه الاجازة اللاحقة (٧) . ويجب أن يكون الوكيل محاميا مقيدا

-
- (١) نقض ٣٧/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ١٠٩٦ الظعن ١٨٩٦ لسنة ٧ ق .
(٢) نقض ١٩٤٥/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ١٠٩٦ الظعن ٤٤ لسنة ١٥ ق ، نقض ٤٨/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ١٠٩٧ الظعن ٤١٢ لسنة ١٨ ق .
(٣) نقض ١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧ ص ٦٠ الظعن ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق .
(٤) نقض ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤١ ص ١٦٨ الظعن ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق .
(٥) نقض ١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٠ ص ٥٠١ الظعن ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق .
(٦) نقض ١٩٥٦/١/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٥ ص ٦٦ الظعن ١١٣٢ لسنة ٢٥ ق .
(٧) نقض ١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٤ ص ١١٣٦ الظعن ٣٩٧ لسنة ٢١ ق .

بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، اذ أن اجازة المرافعة أمام محكمة النقض للمحامى المقبول أمام المحكمة العليا الشرعية فى الدعوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، لا تخلع عليه بذاتها صفة القبول للمرافعة أمام محكمة النقض فى سائر الدعوى ، بل يجب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام النقض لاتصافه بهذه الصفة ويترتب على مخالفة ذلك عدم قبول الطعن (١) .

يجوز التقرير بالطعن بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الاستثنائى (٢) ، ويجب أن يودع التوكيل ملف الدعوى حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما اذا كان مصرحا فيه للتوكيل بالتقرير بالطعن أم لا (٣) فاذا لم يودع التوكيل الذى حصل التقرير بالطعن بمقتضاه فى ملف الدعوى ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

وحكم لما كان المحامى الذى قرر بالطعن نيابة عن الطاعن لم يقدم التوكيل الذى يخوله الطعن ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذى صفة (٤) ، ولا يعنى عن التوكيل الخاص أو العام المشار اليه أن يكون التوكيل صادرا بالحضور والمرافعة نيابة عن الموكل لأن الطعن بالنقض لا يدخل فى حدود هذه الوكالة (٥) . ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استنادا الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض اجراءات الطعن

(١) نقض ١٩٧٦/٥/٢ احكام النقض س ٢٧ ق ١٠١ ص ٤٦٤ الطعن ١٢٢ لسنة ٤٦ ق .

(٢) نقض ١٩٦٢/٥/٢١ احكام النقض س ١٣ ق ١٢٤ ص ٤٨٧ .

(٣) نقض ١٩٥٦/٢/٦ احكام النقض س ٧ ق ٤٤ ص ١٣٢ الطعن ١١٨٦ لسنة ٢٥ ق .

(٤) نقض ١٩٦٤/٣/٢ احكام النقض س ١٥ ق ٣٤ ص ٦٦٦ الطعن ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق .

(٥) نقض ١٩٦١/٤/٤ احكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٤٠١ الطعن ٩ لسنة ٣٠ ق ، نقض ٧٨/١٠/٢٣ احكام النقض س ٢٩ ص ٧٢٢ ق ١٤٤ الطعن ٥٣٤ لسنة ٤٨ ق .

أمام محكمة النقض ، وذلك بأن التعديل تناول المادة السابعة من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ في شأن حالات واجراء الطعن بالنقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد الى اجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته ^(١) . واذا شمل التوكيل صفة التعميم في التقاضى ، ثم تخصيصه من بعد أمورا أجاز للوكيل القيام بها ليس من بينها بالنقض فان الطعن بالنقض يكون غير مقبول شكلا ^(٢) .

والتقرير بالنقض — في الأوامر الصادرة من مستشار الاحالة بالألا وجه لاقامة الدعوى أو في أوامر احالة الجناية الى محكمة الجرح — يعتبر من سلطات النائب العام غير العادية أو المحامى العام في دائرة اختصاصه ، فاذا وكل أحدهما أحد أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب كان عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره اياها ^(٣) ، ولا يجوز للوكيل تفويض غيره بالتقرير بالنقض ما لم يأذن له المحكوم عليه بالنص على ذلك صراحة في التوكيل الخاص الصادر منه .

وحكم بأنه « لا يقبل الطعن شكلا اذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلًا من كاتب المحامى بناء على توكيل صادر له من المحامى الموكل أصلا في هذا الطعن يخول له فيه من اسباغ ولاية من المحامى على كاتبه في أمر قضائى بحت هو الطعن في الحكم مما لا يملك المحامى أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر الأهلية القانونية للقيام به ^(٤) .

-
- (١) نقض ١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٢ ص ٤٨٩ الطعن ٤١٥ لسنة ٢٧ ق .
(٢) نقض ١٢/١٨/١٢/أحكام النقض س ٢٩ ص ٩٥٣ ق ١٩٧ الطعن ١٣٨٠ لسنة ٤٨ ق .
(٣) نقض ٦٥/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٠ ص ٣٩٠ الطعن ١٨٠٩ لسنة ٣٤ ق .
(٤) نقض ٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٢ ص ٣٨٠ الطعن ١٧٨٧ لسنة ٣٠ ق .

والتقرير بالظعن يكون بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، أمام الكاتب المختص بتحرير الورقة الرسمية ، وهذا الاختصاص لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقرارها (١) ، ولا يجوز التقرير بالنقض بعيدا عن قلم الكتاب المختص أمام الموظف المختص ، والقول بغير ذلك يؤدي الى تلاعب كتاب المحاكم وتواطئهم مع الخصوم (٢) . وكما قلنا بمجرد التقرير بالنقض تصبح محكمة النقض متصلة بالظعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير في الموعد القانوني ، ويتمين على الطاعن أن يتابع طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة باعلانه (٣) .

والعبرة في تحرى حقيقة تاريخ التقرير بالظعن عند فقد أصل الورقة المثبتة له هي بحقيقة الواقع (٤) .

هل يجوز للمحكوم عليه التقرير بالظعن بالنقض بغير اتباع الاجراءات التي رسمها القانون ؟

الأصل أن التقرير بالنقض أن يتم وفقا للاجراءات التي رسمها القانون والا كان الظعن غير مقبول شكلا — ولكن قضاء النقض خرج

(١) نقض ٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٦ ص ٢١٢ الظعن ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق .

(٢) عكس ذلك الأستاذ على زكي العرابي اذ يرى أن التقرير بالنقض كالتقرير بالاستئناف لا يتحتم حصوله في قلم الكتاب بل يكفي أن يحصل أمام الموظف المختص ولو خارج قلم الكتاب المرجع السابق ص ٢٧٥ .

(٣) نقض ٦٨/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٢ ص ٣٧٧ الظعن ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق .

(٤) نقض ١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٧ ص ١٠٩٧ الظعن ١٢٢٦ لسنة ٣٧ ق .

عن هذا الأصل العام وأجاز التقرير بالظعن من المحكوم عليه كتابة في غير قلم الكتاب اذا قام لديه مانع قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق الذي رسمه القانون (١) .

وقضى « اذا كان الطاعن « عسكريا بالجيش » قد أبدى كتابة في الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوحده ما يفيد أنه يطعن في الحكم بطريق النقض وقدم الأسباب بواسطة محاميه في الميعاد وكانت ادارة الجيش لم تبعث بالسجين الطاعن الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالظعن بالنقض أمام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال الى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن ، فان هذا الأخير يكون في حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الظعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا (٢) .

واذا ثبت أن المتهم قد أبدى وهو بالسجن رغبته في أن يطعن في الحكم الصادر ضده بطريق النقض في الميعاد وأثبتت هذه الرغبة كتابة بالأوراق ووقع عليها ، فان ذلك يعتبر قانونا تقريرا بالظعن ولو أنه لم يحرر طبقا لما يتطلبه القانون في هذا الشأن ، ويكون الظعن مقبولا شكلا (٣) .

ولا يجدى الطاعن في تقريره بالظعن بعد الميعاد أنه كان مقيد الحرية ، وأن محاميه قدم طلبا في الميعاد بارسال الأوراق الى الطاعن كي يقرر الظعن قبل فوات الميعاد ، وذلك لأنه كان في وسعه أن يقرر بالظعن أمام كاتب السجن في الدفتر المعد لذلك في الميعاد القانوني

(١) كانت المادة (٢٣١) من قانون تحقيق الجنايات الملقى توجب بصريح

النص لقبول التقرير بالنقض أن يكتب تقرير في قلم الكتاب أو في السجن .

(٢) نقض ١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٠ ص ٨٥٩ الظعن

١٦٠٨ لسنة ٣٨ ق .

(٣) نقض ١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٩ ص ٤٧٢ الظعن

١٢٢٣ لسنة ٣٦ ق ١٠

أما وهو لم يفعل الا بعد ذلك الميعاد فقد فوت على نفسه الفرصة التي حددها القانون (١) .

ويجب أن يقرر به المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه بموجب توكيل خاص وثابت والا كان التقرير بالطعن غير مقبول شكلا .

وحكم « متى كان تقرير الطعن قد حرره مأمور السجن بنفسه بناء على مكاملة تليفونية جرت بينه وبين محام قال انه وكيل عن المحكوم عليه ، فان الطعن يكون قد وقع مخالفا للقانون ، ويتعين عدم قبوله شكلا (٢) » .

ويجوز للمحكوم عليه الطاعن التنازل عن الطعن مسراحة أو بترك الخصومة باعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بابدائه شفويا في الجلسة واثباته في المحضر (م ١٤١ مرافعات مدنية) ، والتنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق أحكام المادة ١٤٣ مرافعات مدنية الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالنقض (٣) .

ويسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة (م ٤١ من قانون النقض) التي حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بالنقض لا يرد الا على حكم نهائي وان التقرير به لا يترتب عليه - وفقا للمادة ٤٦٩ أ - ج - ايقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها (٤) .

-
- (١) نقض ١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٧ ص ١١٤٤ الطعن ٢٢. لسنة ٢١ ق .
- (٢) نقض ١٩٥٢/٦/٢٢ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٦ ص ٩٩٩ الطعن ٨٥٧ لسنة ٢٣ ق .
- (٣) نقض ١٩٧٠/٦/٧ أحكام النقض س ٢١ ق ١٩٤ ص ٨٢٨ الطعن ٧٠٩ لسنة ٤٠ ق .
- (٤) نقض ١٩٦٨/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٢ ص ٣٧٧ الطعن ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق .

المطلب الثاني

ايداع الأسباب

يجب ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة وإذا كان الحكم صادراً بالبراءة ، وحصل الطاعن على شهادة بعدم ايداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بايداع الحكم قلم الكتاب (م ١/٣٤ ، ٢ من قانون النقض) فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم محررة قبل انقضاء الميعاد المشار اليه ، فإنها لا تحقق الغرض الذى قصده القانون منها ، ولا يكون للطاعن الحق في امتداد الميعاد ، ولا تكون قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد انقضاء الميعاد الذى حدده القانون للتقرير بالطعن في تقديم الأسباب (١) .

والتقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه (٢) . إذ شرط قبول الطعن بالنقض التقرير به وايداع أسبابه في الميعاد الذى ضربه القانون .

(١) نقض ٥٧/٣/١٢ أحكام النقض س ٨ ق ٦٨ ص ٢٤٢ الطعن ١٣٩٤ لسنة ٢٦ ق ، نقض ٥٧/٤/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ١١٧ ص ٤٣١ الطعن ٤٢ لسنة ٢٧ ق .

(٢) نقض ٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧ ص ٦٠ الطعن ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق ، نقض ١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٥ ص ١٢٨ الطعن ٥١٧٥ لسنة ٤٥ ق .

ويجب لقبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة ومحددة (١) .
اذ أن تفصيل الأسباب ابتداء مطلوب على جهة الوجوب تحديدا للطعن
وتعريفا بوجهته منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك
لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذى وقع
فيه (٢) . ومن ثم فانه من غير الجائز قبول أية أسباب بالجلسة أو
بالمذكرات (٣) .

وقضى — لما كان الطاعن قد جاء قوله مرسلا عن قرابة وكيله
الأصيل برئيس الدائرة التى أصدرت الحكم فلم يقدم دليلا عليها وبأنها
تمتد الى الدرجة الرابعة ، فان ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولا (٤) .

وقضى « متى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرسلا لم يبين فيه
الطاعن ماهية التخاذل وعدم التساند فى الحكم المطعون فيه . وكانت أسباب
الحكم قد خلت من التناقض الذى يعيبه ، فان ما ينعاه الطاعن من ذلك يكون
غير مقبول (٥) .

والأصل أن تودع أو تصل الأسباب الى قلم كتاب المحكمة التى
أصدرت الحكم المطعون فيه فى الميعاد الذى حددته المادة ١/٣٤ من
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، الا أن قضاء النقض أجاز ايداع الأسباب
قلم كتاب محكمة النقض مباشرة (٦) ولكن تقديم تقرير الأسباب فى الميعاد

(١) نقض ١٩٧٦/٣/١ احكام النقض س ٢٧ ق ٦٠ ص ٢٨٣ الطعن
١٨٧٦ لسنة ٤٥ ق .

(٢،٢) نقض ١٩٧٦/١٠/١٠ احكام النقض س ٢٧ ق ١٦٢ ص ٧١٨
الطعن ٤٧٤ لسنة ٤٦ ق .

(٤) نقض ١٩٦٩/٣/٢٤ احكام النقض س ٢٠ ق ٨٣ ص ٢٨٤ الطعن
١٨٤ لسنة ٣٩ ق .

(٥) نقض ١٩٦٢/٢/٥ احكام النقض س ١٣ ق ٢٩ ص ١٠٧ الطعن ٩٦٤
لسنة ٣١ ق .

(٦) نقض ١٩٥٧/٣/٥ احكام النقض س ٨ ص ١٩٨ الطعن ٤٦٣
لسنة ٢٦ ق .

الى قلم كتاب محكمة أخرى وهي غير مختصة أو الى المحامى العام لدى محكمة النقض وهو لا يمثل قلم كتاب محكمة النقض لا ينتج أثره (١) .

وأیضا تقديم تقرير الأسباب من المحكوم عليهم أو ارسالها الى مأمور السجن فى الميعاد لا ينتج أثره (٢) . كما لم يخول القانون مكتب النائب العام حق تلقى التقارير التى يتقدم بها المحكوم عليهم أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص ، ومن ثم فتقديم أسباب الطعن اليه لا ينتج أثره (٣) .

ولم يشترط القانون طريقا معينا للأثبات تقديم أسباب الطعن فى قلم الكتاب فى الميعاد القانونى ، الا أن ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفى القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها فى السجل المذكور بأرقام متتالية مع اثبات تاريخ ورقم الايداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها ايصالا من واقع السجل مثبتا للايداع صونا لهذه العملية الاجرائية من كل عبث (٤) ،

(١) نقض ١٩٦٦/٥/٢٣ احكام النقض س ١٧ ق ١٢٢ ص ٩٧٢ الطعن ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق .

(٢) نقض ١٩٦٩/١/٢٠ احكام النقض س ٢٠ ق ٣٤ ص ١٦١ الطعن ٢٠٤٣ لسنة ٣٨ ق .

(٣) نقض ١٩٦٠/١٠/١٠ احكام النقض س ١١ ق ١٢٥ ص ٦٦٥ الطعن ١٠٣١ لسنة ٣٠ ق .

(٤) صورة لنموذج ايصال باثبات تاريخ تقديم الأسباب أورنيك رقم ٥ (١) « نيابة » رقم المتابع

ايصال باثبات تاريخ تقديم أسباب طعن مرفوع لمحكمة النقض .

فى يوم سنة ١٩ م الموافق سنة ١٣ هـ
حضر بقلم كتاب محكمة وقدم أسبابا من نسخ للطعن المرفوع
من لمحكمة النقض عن الحكم الصادر من محكمة بتاريخ
سنة ١٩ فى القضية رقم لسنة وقد أعطى هذا لمقدمة اثباتا
لذلك ، كتاب المحكمة نظر ، رئيس القلم .

يساير مرامى الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالأوضاع التى رسمها القانون لذلك ولا يقوم مقام هذا الاقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لانعدام ولا يتهم فى هذا الخصوص (١) .

ويجوز أن يحصل ايداع الأسباب على عدة مرات ما دامت كلها خلال الموعد الذى ضربه القانون (٢) . ولكن اذا قدم الطاعن مذكرة بأسباب طعنه موقعا عليها من محاميه وصفها بأنها أسباب تمهيدية اقتصر فيها على بيان المراحل التى مرت بها الدعوى واختتمها بأنه يطعن على الحكم للأسباب التكميلية التى سيقدمها فيما بعد ، غير أنه لم يفعل ومن ثم فانه لا يكون قد قدم أسبابا لطنه فى الميعاد القانونى وهو ما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا (٣) . ولا يعد الطلب الذى يقدم الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض بيانا للأسباب (٤) . ويعتبر الطعن خلوا من الأسباب ان اقتصر الطاعن فى بيان أسباب طعنه على الاحالة الى أسباب طعن آخر (٦) . واستلزم المشرع اذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة ، أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل (م ٣/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) ومن ثم فان الطعن اذا وقع أسبابه وكيل أول النيابة الكلية يكون غير مقبول شكلا (٦) — أما اختصاصات النائب العام أو المحامى العام الاستثنائية — فعليه ان يتولى هو وضع الأسباب فان كلف أحد

-
- (١) نقض ١٩٦٠/٢/١ أحكام النقض س ١١ ق ٢٤ ص ١٢١ الطعن ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق .
(٢) الدكتور حسن صادق المرصفاوى المرجع السابق ص ٩١٠ .
(٣) نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٣ ص ٤١٣ الطعن ١٨٠٤ لسنة ٣١ ق .
(٤) نقض ١٩٣٧/١١/٨ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاما ج ٢ ص ١٠٩٦ الطعن ١٨٩٦ لسنة ٧ ق .
(٥) نقض ٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ص ٩٩٠ ق ٢٠٥ الطعن ١٤٥٦ لسنة ٤٨ ق .
(٦) نقض ٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٩ ص ١١٨٦ الطعن ١٧٤١ لسنة ٣٧ ق .

أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع عليها بما يفيد إقراره إياها ، والا كان الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة (١) .

أما إذا كان الطعن مرفوعا من غير النيابة ، فيجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض (م ٤/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) ، فلم يستلزم القانون في الطعن من غير النيابة الا أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ، فهو لم يوجب المغايرة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، ولا يفنى عن هذا التوقيع كون الأسباب صادرة من مكتب محام (٢) . ويجب أن يكون التوقيع واضحا لا تتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبه (٣) . فعدم حمل مذكرة أسباب الطعن لما يشير الى صدورها من مكتب محام والتوقيع عليها بامضاء غير مقروء — اذا لم يحضر الطاعن ليوضح التوقيع على المذكرة — تعتبر غير موقعة من محام مقبول أمام النقض (٤) . وبما أوجبه المشرع من أن يوقع أسباب الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم محام مقبول أمام محكمة النقض فإنه يكون قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة ويجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها ممن صدرت منه على

-
- (١) نقض ١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٩ ص ٧٦ الطعن ١٧٢٨ لسنة ٢٧ ق .
- (٢) نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٦ ص ٣٥٩ الطعن ١٩٦٥ لسنة ٤٥ ق ، نقض ١٩٧٩/١/١٤ المرجع السابق س ٣٠ ق ١٥ ص ٩٤ الطعن ١٥٥٧ لسنة ٤٨ ق .
- (٣) نقض ١٩٦١/٤/٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٤ ص ٤٠٨ الطعن ١٩٦٧ لسنة ٤١ ق .
- (٤) نقض ١٩٧٩/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٥ الطعن ٨١٠ لسنة ٤٨ ق .

الوجه المعبر قانونا ، ولا يجوز تكلمة هذا البيان بدليل خارج عنها
غير مستمد منها (١) .

ولقد جرى قضاء النقض على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع
على الأسباب المقدمة في الطعن ، على أساس أنه لم تقدم له أسباب
على الصورة التي يتطلبها القانون (٢) ، وبالتالي تعتبر ورقة الأسباب
عديمة الأثر في الخصومة ولغوا لا قيمة لها . وخلو تقرير الأسباب
التكميلي من التاريخ وثبوت عدم قيده في السجل المعد لذلك يجب أن
تلتفت المحكمة عنه (٣) .

أن توقيع محام واحد على التقرير بالأسباب المقدمة من المتهم ومن
المدعى بالحقوق المدنية ، تعتبر مخالفة مهنية من المحامي لا تجرد هذا
العمل الاجرائي من آثاره القانونية ، ولا تنال من صحة تقرير الأسباب
المثبتة للاجراء المذكور الذي تم وفقا للأوضاع التي تتطلبها القانون ، ومن
ثم فلا يضر أى الطاعنين بتلك المخالفة (٤) .

ولا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق
بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ سالفه الذكر (م ١/٣٥ من قانون
النقض) ولا تقبل الأسباب من الطاعن اذا لم يقدمها في الأيام العشرة
التالية لحصول الاعلان من قلم الكتاب (٥) .

(١) نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ احكام النقض س ٢٧ ق ٧٦ ص ٣٥٩ الطعن
١٩٦٥ لسنة ٤٥ ق .

(٢) نقض ١٩٥١/١/١٦ احكام النقض س ٢ ق ١٩٩ ص ٥٢٩ الطعن
١٧٥٦ لسنة ٢٠ ق .

(٣) نقض ٧٤/٥/٢٧ احكام النقض س ٢٥ ص ٥١٩ ق ١١١ الطعن
٢٩٤ لسنة ٤٤ ق .

(٤) نقض ١٩٦٢/١١/٢٠ احكام النقض س ١٣ ق ١٨٥ ص ٧٥٣
الطعن ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق .

(٥) نقض ١٩٥٢/١١/٣ احكام النقض س ٤ ق ٢٥ ص ٥٧ الطعن ٤٦٠
لسنة ٢٢ ق .

ويؤدى المانع القهرى الذى يقوم لدى الطاعن والذى يحول دون ايداع الأسباب فى الميعاد القانونى الى امتداد ميعاد التقرير بالأسباب لحين زوال العذر القهرى ، ويحسب من اليوم التالى مباشرة لزوال المانع كما استقرت عليه أحكام النقض •

وحكم بأنه « لا يبرر التأخير عن تقديم أسباب الطعن فى الميعاد أن يقدم الطاعن شهادة بأن الحكم أودع قلم كتاب النيابة فى تاريخ تال للميعاد المبين على شهادة قلم كتاب النيابة فى تاريخ تال للميعاد المحدد قانونا للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب بعدم وجود الحكم موقعا عليه وقت طلبه الاطلاع عليه أو الحصول على صورة منه ^(١) • ولا يضاف ميعاد مسافة لميعاد ايداع الأسباب ، كما هو الحال بالنسبة لميعاد التقرير بالنقض فهما وحدة اجرائية واحدة •

المطلب الثالث

ايداع الكفالة (٢)

اذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه خزينة المحكمة التى أصدرت الحكم مبلغ خمسة وعشرين جنيها على سبيل الكفالة ، ما لم يكن قد أعفى من ايداع هذا المبلغ بقرار من لجنة المساعدة القضائية ، ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن اذا لم يصحب بما يدل على ذلك الايداع وتعفى

(١)نقض ١٢/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٤٧ ص ٩٢٨ الطعن ٤١١ لسنة ٢٢ ق •

(٢) الأصل ان الالتزامات المالية التى يوجبها القانون لا تعتبر عمل اجرائى وانما يقتصر اثرها على تكوين علاقة مالية او مديونية بين الشخص والدولة الا ان المشرع خرج عن هذا المبدأ واعتبر ايداع الكفالة اجراء من اجراءات الطعن بالنقض يترتب عليه آثار قانونية — انظر الدكتور فتحي سرور المرجع السابق ص ٩٠٨ •

الدولة من هذا الايداع ، وكذلك من يعفون من الرسوم القضائية (م ١/٣٦ قانون النقض) .

ونعتقد أن الحكمة من النص على وجوب دفع الكفالة الاقلال من كثرة الطعون أمام محكمة النقض بدون مبرر باساءة استعمال حقهم في الطعن بالنقض حتى في حالة عدم توافر مصلحة للطاعن .

ولقد أعفى القانون من دفع الكفالة كل من :

١ — النيابة العامة . لأنها تمثل المجتمع وتعمل لصالح الجماعة .

٢ — المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ، ومن ثم يخرج من نطاق الاعفاء من الكفالة ويلتزم بدفعها كل من يحكم عليه بغير العقوبة المقيدة للحرية مثل عقوبة الغرامة ، وتطبيقا لذلك حكم بأنه « اذا كان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزينة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا (١) .

وأیضا قضی « متى كان الطاعن بصفته مدعيا بالحقوق المدنية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فان طعنه لا يكون مقبولا (٢) .

٣ — كل من صدر قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه من

(١) نقض ٦٩/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٧ ص ٢٢٥ الطعن ٢٢٥ لسنة ٣٨ ق ، وبهذا المعنى نقض ٥٧/٦/٣ أحكام النقض س ٨ ق ١٥٨ ص ٥٧٧ الطعن ٤١٤ لسنة ٢٧ ق ، نقض ١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧ ص ١٣٢ الطعن ١٧٧٠ لسنة ٢٧ ق .
(٢) نقض ٥٣/٣/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٧ ص ٦٢٣ الطعن ١٢٧٠ لسنة ٢٢ ق .

دفع الكفالة • وذلك لتمكين الفقراء من الدفاع عن حرياتهم الشخصية وحقوقهم •

وايداع الكفالة شرط أساسى لقبول الطعن بالنقض : وأيضا لقبول التقرير به (١) •

والمقصود بعدم القبول في هذه الحالة هو عدم القبول المادى الذى يتمثل في نهى القانون عن تلقى الطلبات من الناحية المادية ، تمييزا له عن عدم القبول كجزاء اجرائى والذى لا يتقرر الا بحكم من القضاء (٢) •

ولو فرضنا جدلا أن أخطأ قلم كتاب المحكمة المختصة وقبل التقرير بالطعن دون ايداع الكفالة ، تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الطعن (٣) ، والحكم في هذه الحالة نهائى لا يجوز الرجوع فيه حتى ولو سددت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم اذا تقرر استبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لا حجية له ويمكن اعادة الدعوى الى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك ، ولكن يجوز للطاعن أن يتفادى هذا الحكم بالتعجيل بدفع الكفالة قبل نظر الطعن ، اذ لا يجدى الطاعن بعد ذلك سداد الكفالة مؤخرا (٤) •

واذا تعدد الطاعنون فيجب أن يدفع كل منهم الكفالة على حدة ، وعلّة ذلك أن الكفالة مرتبطة بالتقرير بالطعن (٥) لكن اذا تعدد الطاعنون في دعوى واحدة وكانت مصلحتهم واحدة فلا تودع سوى كفالة

(١) الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٨٢٨ •
(٢) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٩٠٩ •
(٣) نقض ٢/١٠/٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٨ ص ٥٩٠ الطعن ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق •
(٤) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٩٠٩ •
(٥) د . مأمون سلامة المرجع السابق ص ٨٩٢ •

واحدة (١) ، وأيضا اذا تعددت الأحكام في دعوى واحدة وكانت تجمعها رابطة واحدة فلا تودع من الطاعنين الا كفالة واحدة (٢) .

وتحكم المحكمة بمصادرة الكفالة اذا لم يقبل الطعن أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه ، ويجوز لها في مواد الجرح الحكم بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرون جنيها على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يقبل طعنه أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه (م ٣٦/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) .

هل يجوز مصادرة الكفالة في حالة التنازل عن الطعن ؟ حدد القانون

على سبيل الحصر الحالات التي تحكم فيها المحكمة بمصادرة الكفالة على النحو السالف بيانه ولم يتكلم المشرع عن الكفالة في حالة التنازل عن الطعن — فاذا كان التنازل عن الطعن مقبولا وواقعا قبل نظر الدعوى وقبل أى حكم في الطعن فمن المتعين رد الكفالة ولا محل للبحث فيما اذا كان الطعن الوارد التنازل عنه طعنا من شأنه في ذاته أن يقبل أولا بقبل ، ولا للقول بأن رد الكفالة لا يصح اذا كان الطعن في ذاته غير مقبول بل كل بحث من هذا القبيل يكون افتئاتا على ما يقتضيه النص من عدم امكان المصادرة الا في الحالات التي نص عليها القانون (٣) .

هل يجب حضور محام مع الطاعن بالنقض ازاء سكوت المشرع ؟

يرى بعض الفقهاء (٤) وجوب حضور محام مع الطاعن بالنقض استنادا الى ما نص عليه المشرع من وجوب حضور محام مع المتهم بجناية .

(١) نقض ٧٩/١٠/٨ احكام النقض س ٣٠ ص ٧٥٥ ق ١٥٩ الطعن ٦٤ لسنة ٤٩ ق .

(٢) د . رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٨٣٩ .

(٣) نقض ١٩٣٣/٢/٦ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ٢

ص ١١٧٩ الطعن ٩٨١ لسنة ٣ ق م .

(٤) زكى العربى ج ٢ بند ٣٦٢ ص ٢٠٤ .

ويرى استاذنا الدكتور رؤوف^(١) أنه لا وجه لهذا الرأي ازاء سكوت النصوص عن استلزام حضور محام مع المتهم ، وعن تنظيم قواعد ندب محام له اذا لم يكن له محام .

نعتقد ان الرأي الثانى هو الأقرب الى الصواب لسبب واضح وهو أن محكمة النقض محكمة قانون وليست محكمة وقائع والمرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية اذا رأت المحكمة لزوما لذلك . فضلا عن أنه فى الغالب تكتفى محكمة النقض بدفاع الطاعن فى المذكرة المقدمة بأسباب الطعن فى الحكم والمهورة من محام لدى النقض .

(١) المرجع السابق ص ٦٥٨ .

الفصل الثانى

شكل الطعن بالنقض

في التشريعات اللاتينية

شكل الطعن بالنقض

في

التشريع الفرنسى

محكمة النقض محكمة قانون لا محكمة وقائع وليست درجة من درجات التقاضى فيما عدا سلطة الدائرة الجنائية فى الموضوع عند اعادة الدعوى مرة ثانية لها (م ١٨٥/١٧٠ ج) . فهى تراقب من الفاحية القانونية الأحكام القضائية لتحقيق وحدة التفسير للقوانين فيما بين المحاكم . والطعن بطريق النقض هو طريق استثنائى ، ومع ذلك يرتب المشرع الفرنسى على التقرير به فى الميعاد القانونى وقف التنفيذ فى الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف حتى يفصل فى الطعن بالنقض فيما عدا ما يتعلق بالأحكام المدنية ، الا اذا لم توافق محكمة الاستئناف على ذلك عملا بأحكام المادة ٤٤٦/١ أو المادة ٤٦٥/١ من قانون الاجراءات ، أو تأذن تحت ذات الشروط وطبقا لنفس القواعد التى نصت عليها احدى المادتين سالفى الذكر (م ٥٦٩/١٠ ج) ^(١) . وأن تنفيذ الحكم الصادر فى التعويضات المدنية ، لا يعتبر قبول للحكم ولا تنازل عن الطعن ^(٢) .

(١) معدلة بالقانون ٧-٦٤٣ الصادر بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٩٧٠ .

(٢) جناية ١٩٥٧/٣/٢٧ دالوز Dalloz ١٩٥٨ موجز Somm

٢٣ التعليق على المادة ٥٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(م ١٩ - التشريع المصرى)

وحدد القانون على سبيل الحصر الأحكام التي تقبل الطعن بالنقض وهي (١) :

• (أ) الأحكام الصادرة من غرفة الاتهام

• (ب) الأحكام النهائية الصادرة في المواد الجنائية والجرح والمخالفات وذلك في حالة بطلانها لمخالفتها للقانون

وينقسم شكل الطعن بالنقض :

• **المبحث الأول : صفة الطاعن**

• **المطلب الأول : طعن النيابة العامة**

• **المطلب الثاني : طعن المحكوم عليه**

• **المطلب الثالث : طعن المدعى بالحق المدني**

• **المطلب الرابع : طعن المسئول عن الحقوق المدنية**

• **المبحث الثاني : ميعاد الطعن بالنقض**

• **المبحث الثالث : إجراءات الطعن بالنقض**

• **المطلب الأول : التقرير بالنقض**

• **المطلب الثاني : أسباب الطعن**

• **المطلب الثالث : ايداع الكفالة**

(١) المادة ٥٦٧ إجراءات جنائية .

المبحث الأول

صفة الطاعن

ان الصفة تتوافر لجميع أطراف الدعوى وهم :

المحكوم عليه والنيابة العمومية والمجنى عليه والمسئول عن الحقوق المدنية وكمبدأ عام : حق الطعن بالنقض يكون لأطراف الدعوى ، السذين مثلوا فيها على الأقل حتى صدور حكم نهائى فيها ، ويعتبر طرفا فى الدعوى كل شخص أدخله الحكم أثناء نظر الدعوى الأصلية (١) .

يجب أن تتوافر فى الطاعن شرطان أساسيان لا يغنى أحدهما عن الآخر (٢) :

أولهما : أن يكون الطاعن طرفا فى الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه . فقد حكم بعدم امكان الطعن أمام النقض فى الأحكام النهائية ما لم يكن الطاعن طرفا فى الدعوى (٣) .

ثانيهما : أن تتوافر للطاعن مصلحة ، بمعنى أن يثبت أنه قد أصابه ضرر ما ولا يشترط حجم معين من الضرر ، اذ المصلحة مناط الدعوى طبقا لقاعدة : « حيث لا مصلحة فلا دعوى » ويجب أن تبقى المصلحة

Garraud. R. et Garraud, P. precis de droit criminel, P. 1101 (١)
quinzième édition - Paris 1934.

Roux, J. A. - Cours de droit Criminel Francais Tome (٢)
II - Procédure pénale. P. 480. Paris 1927.

(٣) نقض ١٩٣٠/٢/١ دالوز الاسبوعية القضائية
Dalloz, Recueil hebdomadaire de jurisprudence ، ١٩٣٢ — ١٩٦ ، التطبيق
على المادة ٥٦٧ . ا . ج .

قائمة حتى يلغى الحكم المطعون فيه ^(١) ، وفكرة المصلحة تقلل الطعون ^(٢) .

المطلب الأول طعن النيابة العمومية

حق النيابة العمومية في الطعن بالنقض نصت عليه أحكام المادتين ٥٦٧ ، ٥٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن ابطال الحكم الذي يبدو لها أنه مخالف للتشريع ^(٣) .

وان كان طعن النيابة العمومية لا يعرف حدودا وحق تقديره متروك للمحكمة الا أنه يجب أن يتوافر فيه شرطا الصفة والمصلحة معا حتى يقبل طعنها ، والمقصود بالمصلحة هنا هي المصلحة العامة اذ لا يكفي وجود مصلحة خاصة فحسب ^(٤) ويرى Roux ^(٥) أن شرط المصلحة لا يسرى في حق النيابة العمومية اذ يمكنها الطعن في الأحكام حتى ولو كانت مطابقة لطلباتها الختامية .

(١) Soyer, Jean. Claude - Droit penal et procédure pénale p. 358 (1) quatrième édition Paris 1976.

Merle Roger et vitu Andre - Traité de droit criminel (٢) p. 690 - al. 1479. Paris 1973.

(٣) نقض جنائي فرنسي ١٩٦٤/١٠/٢٠ أحكام النقض Bulletin des arrêts de la Cour de Cassation en matière Criminelle رقم ٢٦٨ ص ٥٧٦ ، ١٩٧٣/١١/١٥ المرجع السابق ص ١٠٣٣ التعليق على المادة ٥٦٧ .

(٤) نقض جنائي ١٩٠١/١/١٢ ، نقض ١٩٠٤/٧/٢ مجموعة دالوز الدورية الشهرية Dalloz, Recueil Périodique et Critique mensuel ١٩٠٤ - ١ - ١٠٢ ، ونقض ١٩٤٦/٦/٢٩ دالوز Dalloz ١٩٤٦ - ٣٥٩ - التعليق على المادة ٥٦٧ .

(٥) المرجع السابق ص ٤٨٠

أما بالنسبة لشرط الصفة فقد قضى بانعدام صفة النيابة عند الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعقوبة طبقا لنص القانون^(١) ، يرى بعض الفقهاء^(٢) في فرنسا أنه فضلا عن وجوب توافر المصلحة ان تكون من النظام العام .

ونعتقد أن توافر المصلحة العامة في الطعن بالاضافة الى شرط الصفة يكفيان لقبول الطعن شكلا دون حاجة لأن تكون المصلحة من النظام العام ، اذ من الطبيعي اذا كانت المصلحة خارجة عن النظام العام فان الطعن يكون غير مقبول شكلا بسبب مخالفتها للنظام العام .

والنيابة العمومية تمثل المجتمع ، فيجوز لها الطعن في كافة الأحكام النهائية الصادرة في الدعوى الجنائية ، ويستثنى من ذلك الأحكام الصادرة بالبراءة من محاكم الجنايات ، كما لا يجوز لها الطعن لمصلحة القانون اذا ما ترتب على الطعن الاضرار بالمتهم المحكوم ببراءته (م ٥٧٢ أ ج) ولكن يجوز لها الطعن في الدعوى العمومية ان عادت عليه مصلحة^(٣) .

ولا يجوز لها الطعن في الدعوى المدنية اذ ليس لها الحق في الدفاع عن المصالح المدنية للمضرورين^(٤) ، علة ذلك انعدام المصلحة العامة في الدعوى المدنية^(٥) فلا يجوز لها الطعن دفاعا عن التعويضات المدنية

(١) نقض جنائي ١٩٣٠/٥/٣ دالوز الدورية الشهرية Dalloz, Recueil Périodique et critique mensuel ١٩٣٠ - ٣٦٤ ، التعليق على المادة ٥٦٧ عكس ذلك يرى Roux ان شرط المصلحة لا يسرى في حق النيابة اذ يمكنها الطعن في الحكم الصادر طبقا لطلباتها الختامية ، المرجع السابق ص ٤٨٠ .

(٢) Garroud, R. et Garraud, p. ١١٠٨ المرجع السابق ص ١١٠٨
(٣) Larguier, Jean - Droit Pénal général et procédure pénale. p. 185. Quatrième édition. Paris 1972.

(٤) Merle et Vitu المرجع السابق ص ٦٥٣ بند ٦٦٥ .
(٥) Stefani, Gaston et Levasseur Georges - Droit Pénal général et procédure pénale - p. 653 al. 665. Tome. II. Nauvième édition - paris 1975.

• للمجنى عليه (١) .

وقضى « بأن النائب العام ليس له الطعن في الحكم الصادر بعد العفو الشامل ، وفيما يتعلق بالمصالح المدنية » (٢) .

والنيابة العمومية وحدها — دون باقى أطراف الدعوى — صاحبة الحق في الطعن بالنقض لمصلحة القانون سواء من تلقاء نفسها أو بناء على أمر صريح من وزير العدل .

ويتولى النائب العام لدى محكمة النقض اخطار الدائرة الجنائية بالتصرفات القضائية وأحكام محاكم الجنايات أو أحكام محاكم الاستئناف أو أحكام محاكم الجنح أو المخالفات المخالفة للقانون فهذه الأحكام قد تكون باطلة (م ٦٢٠ أ ج) . ويبقى حق النيابة في الطعن بالنقض لمصلحة القانون حتى لو حاز الحكم حجية الشيء المحكوم فيه (٣) ما دام هناك مصلحة للقانون ودون ضرر بالطرف البريء ولا يجوز للنيابة العامة التنازل عن طعنها ، بعكس المدعى بالحق المدني يمكنه التنازل عن طعنه حتى اللحظة التي يبدأ مستشار تحضير الدعوى في اعداد تقريره (٤) .

Vouin, Robert et Léaute, Jacques - Droit pénal et procédure (١)
pénale, p. 336 - Paris 1959.

(٢) نقض ١٩٠٤/٤/٤ أشار اليه

Garraud, R. et Garraud précis de droit criminel p. 1101. Paris 1934.

(٣) Stefani et Levasseur المرجع السابق ص ٦٦٣ وما بعدها ،

Merle et vitu المرجع السابق ص ٧١٠ — ٧١١

(٤) Roux, J. A المرجع السابق ص ٤٨١ ، ص ٤٨٤ .

المطلب الثاني طعن المحكوم عليه

للمتهم الحق في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى بشقيها الجنائي والمدني معا أو في احدي الدعويين مادام شرط المصلحة متوافرا والحكم الذي قضى بجب احدي عقوبتين لا يضر المحكوم عليه ، ومن ثم تنعدم المصلحة ، ويكون الطعن بلا مصلحة (١) .

هل يجوز لغير المتهم أو المحكوم عليه الطعن بالنقض ؟

ولما كان يجب توافر شرطين معا للطعن في الحكم بالنقض — أولهما شرط الصفة ، وثانيهما توافر المصلحة ، فان تخلف احدهما فان الطعن يكون غير مقبول .

وقد قضى بأن الزوج ليس له الحق في الطعن بالنقض في حالة اتهام زوجته وعلّة ذلك أن الزوج ليست له صفة للتقرير بالطعن في الحكم الصادر ضد زوجته (٢) .

ولكن على العكس يجوز للاب بما له من السلطة على اولاده القصر حق الطعن بالنقض في كل حكم يصدر ضدهم (٣) .

ويجوز للمتهم الطعن بالنقض في الحكم الصادر من غرفة الاتهام برفض طلب الافراج المؤقت لتوافر شرط المصلحة . ولكن لا يمكنه الطعن

(١) نقض ١٣/٥/١٩٦٩ احكم النقض الجنائي رقم ١٦٣ اثار اليه
Stefani, G. et Levasseur. G المرجع السابق ص ٦٥٢ نقض ٦٦٥ .

(٢) جناية ١٩/١٢/١٨٩١ دالوز الدورية الشهرية
Daloz, Recueil Périodique et critique mensuel ١٩ — ١ — ٢٥٦ التعليل

على المادة ٥٧٦ أ . ج .
(٣) جناية ٢/٤/١٩٢٧ المرجع السابق «D.P.» ١٩٢٨ — ١ — ٤٨

التعليل على المادة ٥٧٦ أ . ج . (٥)

بالنقض في الحكم الصادر من غرفة الاتهام باحالته الى محكمة الجنج أو المخالفات لأن المحكمة تقضى من تلقاء نفسها أو بناء على دفع الأطراف في الاختصاص أو في حالة تقديم حكم نهائي من المحكمة (م ٥٧٤ أ ج) .

وتنعدم مصلحة المتهم اذا تمسك باجراء يؤدي — اذا قبل الطعن — الى تشديد العقوبة (١) . ولا يجوز للمحامى التقرير بالطعن بالنقض باسم موكله المحكوم عليه من محكمة المخالفات Tribunal de simple police الا بوكالة صريحة (٢) .

ويجب على المحكوم عليه بعقوبة الحبس مدة تزيد على ستة أشهر أن يسلم نفسه لتنفيذ الحبس قبل اجراءات الطعن (٣) مع كفيل أو بدونه والا سقط طعنه .

وأحيانا يكتفى لقبول الطعن أن يثبت المحكوم عليه أنه محبوس لحظة نظر الدعوى (٤) .

ويسقط طعن المحكوم عليه بعقوبة الحبس مدة تتجاوز ستة شهور اذا هرب أثناء دعوى النقض وعندئذ تنفذ العقوبة (٥) .

(١) نقض ٧١/١٠/٢٧ اثار اليه Stefani. G. et Levasseur. G. المرجع السابق ص ٦٥٢ .
(٢) جناية ١٩٠٦/١٢/٢٩ دالوز الدورية الشهرية Dalloz, Recueil Périodique et Critique mensuel ١٩٠٨ — ١ — ٤٤٧ ، جناية ١٩٠٨/٤/١٠ المرجع السابق ١٩١٠ — ١ — ١٧٥ التعليق على المادة ٥٧٦ أ ج .
(٣) Fréjaviille. M. المرجع السابق ص ٣٢٣ .
(٤) Roux. J. A. المرجع السابق ٤٨٤ .
(٥) جناية ١٩٢٤/١٠/١٠ دالوز الشهرية الدورية Dalloz, Recueil périodique et critique mensuel ١٩٢٥ — ١ — ٥٦ التعليق على المادة ٥٨٣ أ ج .

المطلب الثالث

طعن المدعى بالحق المدني

حق المدعى بالحق المدني في الطعن بالنقض مقصور على الدعوى المدنية فقط لأن دعواه محددة بمصلحته^(١) . فيجوز له الطعن بالنقض في الحكم المدني الصادر في غير صالحه حتى ولو قضى ببراءة المتهم^(٢) .

الأصل أنه لا يجوز للمدعى بالحق المدني الطعن بالنقض في أحكام غرفة الاتهام إلا إذا طعنت فيها النيابة العامة (م ١/٥٧٥ أ ج) ومع ذلك يقبل طعنه في الحالات التي حددتها المادة ٢/٥٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية فحسب وهي :

أولاً : إذا قضت غرفة الاتهام بأن لاوجه لاقلمة الدعوى .

ثانياً : عندما تنقضى قبول دعوى المدعى بالحق المدني .

ثالثاً : في حالة قبول الحكم استثناء يوضع نهاية للدعوى العمومية^(٣) .

رابعاً : إذا قضت — بناء على دفع أحد الأطراف أو من تلقاء نفسها — بعدم اختصاص الجهة القضائية التي رفعت أمامها الدعوى .

خامساً : إذا أغفل الحكم الفصل في اتهام رئيسي . ويقصد

(١) نقض ١٩٧٤/٤/٥ دالوز
التعليق على المادة ١٥٦٧ . ج .
(٢) مارل روجي ويني أنريه
المرجع السابق ص ١٩٦
(٣) معدلة بالقانون رقم ٦٠ — ٥٢٩ في ١٩٦٠/٦/٤ .

بالاتهامات الرئيسية الاتهامات التي تضمنتها شكوى المدعى بالحق المدني المقدمة في التحقيق أو في طلبات النيابة العمومية (١) . فان حفظت الدعوى العمومية ، فان طريق الطعن بالنقض يظل مفتوحا للمدعى بالحق المدني اذا أغفلت جهة التحقيق البت في بعض الاتهامات الرئيسية المبينة بطلب التحقيق (٢) .

سادسا : اذا لم يستوف الحكم الشكل والشروط الضرورية لمقومات وجوده الشرعى .

سابعا : (٣) في مسائل الاعتداءات على الحقوق الفردية المنصوص عليها في المواد من ١١٤ حتى ١٢٢ ، ٣٤١ الى ٣٤٤ من قانون العقوبات . ويقبل طعن المدعى بالحق المدني في الحكم الصادر من غرفة الاتهام بأن لاوجه لاقامة الدعوى أو رفض المعارضة في قرار قاضى التحقيق الذي رفض الرد على الشكوى المقدمة منه (٤) . ولكن لا يقبل الطعن منه في قرار احالة المتهم الى محكمة الجنايات (٥) .

ويجوز للمدعى بالحق المدني الطعن بالنقض في شق الحكم الذى أيد — رغم معارضته أو استثنائه — الحكم الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى وذلك فيما يتعلق بالتعويضات المدنية فحسب (٦) . وأيضا من حقه

(١) جناية ١١/٤/١٩٣٢ ، ٢٨/٣/١٩٣٦ التعليق على المادة ١٥٧٥ . ج .
(٢) جناية ١٠/٣/١٩٥٩ دالوز ، Dalloz ١٩٥٩ Somm. ٨٢ ،
جناية ٢٨/٤/١٩٧٠ أحكام النقض الجنائى « Bull. Crim » رقم ١٤٧
ص ٢٤٢ التعليق على المادة ١٥٧٥ . ج .
(٣) معلة بالقانون رقم ٧٠ — ٦٤٣ الصادر في ١٧/٧/١٩٧٠ .
(٤) جناية ٩/١/١٩٣٠ ، ٣/٢/١٩٣٠ دالوز الاسبوعية القضائية .
Dalloz, Recueil hebdomadaire de jurisprudence

١٩٣٠ — ٨٤ و ١٤٩ — ١٥٠ .
(٥) جناية ٢٤/٢/١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض الجنائى ويرمز لها
« Bull. crim » ص ١٥٥ .
(٦) جناية ٤/٥/١٩٣٥ دالوز الاسبوعية القضائية .
Dalloz, Recueil hebdomadaire de jurisprudence

الظمن بالنقض في تسلّم المعارض أو المستأنف قرار قاضي التحقيق (١) .

إذا ظمن النائب العام في القرار الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية ، يستطيع المدعى بالحق المدني أن يتدخل في دعوى الظمن (٢) .

كذلك يمكن للمدعى بالحق المدني الظمن في حكم غرفة الاتهام برفض قبول تدخله الصحيح (٣) .

ولا يقبل تدخل المدعى بالحق المدني أمام النقض إذا ظمن المتهم في الحكم الجنائي فقط حيث أنه ليس طرفاً في الدعوى (٤) .

وحكم « بأن السنديك الذي لا يكون طرفاً في الدعوى ، لا يقبل تدخله في المواد الجنائية أمام محكمة النقض حتى ولو كان له مصلحة في الدفاع عن المتهم (٥) » .

ولا يمكن للمدعى بالحق المدني الظمن في أحكام البراءة أو الأحكام التي تبرئ المتهم لسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة أو لصدور عفو عنه اللهم الا الحكم الذي لم يقض بالتعويضات المدنية المطلوبة

(١) جناية ١٩٣٢/١١/٤ Dalloz, Recueil Périodique et critique mensuel ١٩٣٣ - ١ - ١٢٧ .

(٢) جناية ١٩٢٧/٤/٧ Dalloz, Recueil hebdomadaire de jurisprudence ١٩٢٧ - ٢٦٧ ، ١٩٣٠/١٠/١٦ دالوز المرجع السابق

١٩٣٠ - ٥٥٨ التطبيق على المادة ١٥٧٥ . ج .

(٣) جناية ١٩٣٢/٤/٧ المرجع السابق ١٩٣٣ - ١ - ١٢٧ .

(٤) نقض ١٩٣٣/٢/١ دالوز الدورية القضائية - ١٩٣ - ٢٤٣ ، ١٩٣٣/٢/٣ دالوز الدورية القضائية D. H ١٩٣٣ - ١٩٦ التطبيق على

المادة ١ . ج .

(٥) نقض ١٩٢٥/١١/٥ دالوز الدورية D.H ١٩٢٦ - ١ - ٢٤١

التطبيق على المادة ١٥٦٧ . ج .

من المتهم ، كما أنه ليس له الحق في الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة بالمصاريف البسيطة (١) .

وفي حالة رغبة المدعى بالحق المدني حضور المتهم شخصيا بالجلسة لمواجهة بالاضرار التي أصابته والتي ينكرها المتهم ، فيجب عليه ايداع مذكرة يطلب فيها حضور المتهم شخصيا أمام المحكمة (٢) .

المطلب الرابع

طعن المسئول عن الحقوق المدنية

المسئول عن الحقوق المدنية شأنه شأن المدعى بالحق المدني اذ أن دعوى كل منهما محددة بالمصلحة المدنية فقط ، فلا يجوز له الطعن بالنقض الا في الحكم الصادر في الدعوى المدنية ضد المشمولين برعايته بشأن التعويضات المترتبة على الجريمة التي اقترفوها — علة ذلك أنه المسئول عن رقابتهم وحمايتهم وتقديم النصح والارشاد لهم (٣) .

ولا يقبل طعن المسئول عن الحقوق المدنية اذا حكم على المتهم بعقوبة جنائية متى أصبح الحكم بالعقوبة نهائيا (٤) .

(١) Roux. J. A المرجع السابق ص ٤٨١ .

(٢) جناية ١٩٧٢/٦/٨ احكام النقض في المواد الجنائية .

Bulletin des arrêts de la Cour de Cassation en matière criminelle

رقم ١٩٣ ص ٤٨٧ — التطبيق على المادة ٤١١ ا . ج .

(٣) جناية ١٩٧٥/٦/١٧ دالوز ١٩٧٥ ص ١٦٦ اثار اليه جاستون

ستفاني وجورج لفاسير — المرجع السابق هامش ٦٥٣ .

(٤) جناية ١٩٧٣/١٠/١٧ احكام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض رقم

٢٢٩ اثار اليه جاستون ستفاني وجورج لفاسير — المرجع السابق ص ٦٥٣ .

المبحث الثاني ميعاد الطعن بالنقض

حدد القانون ميعاد الطعن بالنقض بخمسة أيام كاملة للنيابة العامة ولجميع أطراف الدعوى تبدأ من يوم النطق بالحكم المطعون فيه (م ١/٥٦٨ أ ج) ، إذا كان الحكم حضوريا والحضور قد يكون بمثول المحكوم عليه بنفسه أو ينوب عنه محام بتوكيل مكتوب خاص (١) .
ولقد نصت المادة ٥٦٨/٢ أ ح على أن تحسب بداية ميعاد الطعن بالنقض من يوم اعلان الحكم في الحالات التالية :

أولا : اذا حضر أحد أطراف الدعوى بعد المرافعة ولم يمثل في الجلسة عند النطق بالحكم ، فان لم يخطر تطبيق المادة ٤٦٢/٢ من قانون الاجراءات والتي تنص على أن « يخطر الرئيس الأطراف بالحضور في اليوم الذي سوف يصدر فيه الحكم » .

ويجب التنويه في الحكم أن الرئيس أخبر الأطراف باليوم المحدد للنطق بالحكم والا فيبدأ حساب الميعاد من يوم اعلان الحكم (٢) .
وإذا أصدرت محكمة الاستئناف الحكم في اليوم الذي أخطر به الأطراف ، فان ميعاد الطعن يبدأ من يوم النطق به (٣) .

ثانيا : في حالة طلب المحكوم عليه أن يحكم عليه في غيبته بالشروط التي نصت عليها المادة رقم ٤١١/١ أ ج وهي أن يبين المتهم الجريمة المستحق عليها عقوبة الغرامة أو عقوبة الحبس أقل من سنتين ، وذلك بخطاب يرسل الى رئيس المحكمة - والذي سوف يرفق بملف الاجراءات -

(١) جناية ١٩٥٠/٢/١ دالوز Dalloz ١٩٥٠ موجز Somm ٣ ، جناية ١٩٦١/١/٦ أحكام النقض الجنائي رقم ٥٠٣ ص ٩٦٣ التعليق على المادة ٤١١ أ ج .

(٢) جناية ١٩٦٢/٢/٩ - دالوز ١٩٦٢ - ٣٧٨ ، ١٩٦٤/١٢/٥ دالوز Dalloz ١٩٦٥ موجز Somm ٧٥ التعليق على المادة ٤٦٢ أ ج .

(٣) جناية ١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض الجنائي Bull. Crim رقم ٣٦٠ ص ٩٠٦ التعليق على المادة ٤٦٢ أ ج .

طالباً الحكم في غيبته ، ففي هذه الحالة يكون دفاعه تمدد سمع ، اللهم
الا اذا رأت المحكمة ضرورة حضور المتهم شخصياً بالجلسة
(م ١١١/٤٢ أ ج) ، فان لم يستجب لطلب المحكمة يحكم عليه حضورياً
(م ١١١/٤٣ أ ج) .

ويجب أن يرفق الخطاب الموجه الى رئيس المحكمة بملف الاجراءات ،
اذ وجوده ينتج في دعوى التزوير بشأن البيان الذي تضمنه الحكم (١) .

ولكن اذا لم يتخذ المتهم الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى
من المادة ٤١١ من قانون الاجراءات والسالف بيانها ، فلا يمكن الحكم
في غيبته ويسمع دفاعه (٢) .

ويجب عند تطبيق أحكام المادة ٤١١ أ ح أن يؤخذ في الاعتبار
العقوبة المقررة قانوناً للجريمة المنسوبة الى المتهم (٣) .

ويستفيد المتهم من الخطأ القضائي - بناء على طلبه الصريح - اذا
كانت العقوبة المستحقة مساوية أو تزيد على سنتين وقضى عليه حضورياً
دون مثوله بالجلسة ، وبغير طلبه الصريح لا يملك التظلم باقامة دعوى
بطلب بطلان الحكم (٤) .

ثالثاً : (٥) اذا لم يحضر المتهم في الحالات التي نصت عليها المادتان
٤١٠ ، ٤١١/٤ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى .

(١) جناية ١٩٦٨/٣/٢٨ دالوز Somm. Dalloz ٩٢ التعليق

على المادة ١٤١١ أ ج .

(٢) جناية ١٩٧٢/٢/٨ أحكام النقض رقم ٤٧ ص ١١٣ ، ١٩٧٤/٥/٧
دالوز ١٩٧٤ - ٥١٢ - التعليق على المادة ١٤١١ أ ج .

(٣) جناية ١٩٦٠/١٠/٦ أحكام النقض رقم ٤٣٤ ص ٨٦٢ ، ١٩٦١/٢/٢٢

المرجع السابق رقم ١١٣ ص ٢١٦ التعليق على المادة ١٤١١ أ ج .

(٤) جناية ١٩٦٥/١٢/٢٢ دالوز Dalloz ١٩٦٦ - ٢١١ التعليق على

المادة ١٤١١ أ ج .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٦٠ - ٥٢٩ الصادر في ١٩٦٠/٦/٤ .

ولقد أوجبت « المادة ١٠/٤١٠ أ ج » على المحكوم عليه الذي يحضر شخصيا بانتظام أن يحضر بشخصه ، اللهم الا اذا حال بينه وبين الحضور ظرف اضطره لعدم الحضور بالجلسة فعندئذ يجب أن يقدم الى المحكمة عذرا كافيا ذو قيمة حتى يقبل . وتقدير العذر وقبوله سلطة تقديرية للمحكمة ، وعند عدم تقديم عذر مقبول لدى المحكمة يحكم عليه حضوريا « م ١٠/٤١٠ أ ج » . فان لم يحضر المتهم ولم يعتذر يحكم عليه حضوريا ولا يسمع دفاعه (١) .

ولكن اذا لم تعتد المحكمة بالعذر المقدم من المحكوم عليه ولم تعترف بقيمته ، يجب أن يعلن الحكم على وجه السرعة (٢) .

واذا رأت المحكمة ضرورة حضور المتهم شخصيا بناء على طلب النيابة العامة تتخذ اجراءات اخطاره بتاريخ الجلسة التي حددتها المحكمة (٣) ، فان لم يستجب الى هذه الدعوة يحكم عليه حضوريا (٤) .

رابعا : اذا حكم على المتهم بسبب الغياب المتكرر . واذا تحددت جلسة في مواجهة المتهم للنطق بالحكم ثم تأجل النطق لجلسة أخرى في يوم معين - وصدر الحكم فعلا في هذا اليوم ، فبيداً من هذا اليوم حساب ميعاد الطعن ، حتى ولو لم يستطع المتهم الحضور يوم جلسة النطق بالحكم (٥) .

(١) جناية ١٠/٢/١٩٧٠ احكام النقض الجنائي Bull. Crim رقم ٢٨٤ ص ٦٨٣ .

(٢) جناية ١٠/٢٧/١٩٦٠ احكام النقض الجنائي Bull. Crim رقم ٥٠ ص ١٠٥ ، ١٠/١/١٩٦١ المرجع السابق رقم ١٥ ص ٢٧ .

(٣) المادة ١٣/٤١١ ج .

(٤) المادة ١٤/٤١١ ج .

(٥) جناية ١٠/٢/١٩٢٩ دالوز الاسبوعية القضائية

Daloz, Recueil hebdomadaire de Jurisprudence ١٩٢٩ - ٢٣٤ ،

١٩٤٢/٣/١٩ دالوز المرجع السابق ١٩٤٢ - ٨٥ ، التطبيق على المادة ١٥٦٨ ج .

وميعاد الطعن بالنقض ميعاد كامل فلا يدخل فيه يوم النطق بالحكم أو يوم اعلان الحكم بينما يحسب ضمن المدة اليوم الأخير الذي ينتهى فيه الميعاد . واذا صادف اليوم الأخير من الميعاد أيام عيد أو عطلات رسمية يمتد الميعاد بقدر أيام العيد أو العطلات الرسمية ، ولا يقبل الطعن بالنقض الذى تم فى اليوم التالى لانتهاؤ الميعاد القانونى الا اذا أثبت الطاعن أن كان لديه مانع جعله فى حالة استحالة مطلقة من اتخاذ اجراءات التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى (١) . فالاستثناء الوحيد الذى يبيح الطعن بالنقض رغم انتهاء الميعاد القانونى اذا وجدت حالة قوة قاهرة (٢) .

وأیضا لا يقبل الطعن بالنقض فى الأحكام الغيلية اذا تم التقرير بالنقض قبل انقضاء ميعاد المعارضة (٣) .

وإذا قضى غيابيا على المتهم — فى الدعوى الجنائية أو المدنية — بسبب غيابه المتكرر ، فان ميعاد الطعن بالنقض بالنسبة له يبدأ من اليوم الذى تكون المعارضة غير مقبولة فيه . أما بالنسبة للنيابة العامة فان ميعاد الطعن بالنقض يبتدىء حسابه من عشرة الأيام التالية للاعلان (م ٥٦٨/٤٠ أ ج) .

(١) جنایة ١٦/٦/٧٣ دالوز ١٩٧٣ ص ١٨٤ ، جنایة ٢٢/٥/١٩٧٤ دالوز ص ١٩٥٣ رقم ١٩٧ اثسار اليهما
Stefeni et Levasseur المرجع السابق هامش ص ٦٥٤ .

(٢) روكس Roux المرجع السابق ص ٤٨٣ .

(٣) جنایة ١٧/٦/١٩٢٢ دالوز ١٩٢٤ — ١ — ١٧٩ ، ٢٣/٢/١٩٣٦ دالوز D. H ١٩٣٦ — ١٩٣ التطبيق على المادة ٥٦٨ اجراءات جنائية .

المبحث الثالث

اجراءات الطمن بالنقض

اجراءات الطمن بالنقض يجب أن تتم خلال الميعاد القانونى وستعالجها فى ثلاثة مطالب على النحو التالى .

المطلب الاول

التقرير بالطمن

يتم التقرير بالطمن بالنقض أمام الكاتب المختص بقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه (م ١/٥٧٦ أ ج) وهذه القاعدة تطبق بالنسبة لجميع الطاعنين سواء أكان الطاعن المدعى بالحق المدنى أم المحكوم عليه (١) . ويقصد بالكاتب المختص كاتب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه (٢) .

وهذا الطريق الذى رسمه القانون لا يمكن استبدال وسيلة أخرى به لا بإرسال خطاب ولا بإعلان على يد محضر الى النائب العام أو الى النيابة العمومية (٣) ، ولا بإرسال برقية الى الكاتب

(١) جناية ١٠/٢٦/١٩٦٤ دالوز الدورية . D. H. ١٧ — ١ — ٣٣٢ ،
١٨/١٠/١٨٩٥ دالوز ، ١٩١١/٨/٥ دالوز الدورية ١٩١٥ — ١ — ٧١
التعليق على المادة ١٥٧٦ أ ج .
(٢) جناية ١٠/٢/١٩٥٦ دالوز Dalloz ١٩٥٦ Somm. ١٢٩ —
التعليق على المادة ١٥٧٦ أ ج .
(٣) جناية ١٠/٣٠/١٨٩٤ دالوز D. H. ١٧ — ١ — ٢٠٢ ،
١٨/١٠/١٨٩٥ دالوز D. H. ، ١٧ ، و ١٠/١/١٩٠٠ دالوز D. H. ١
— ٦١٥ و ٦١٤ — التعليق على المادة ١٥٧٦ أ ج .
(م ٢٠ — التشريع المصرى)

المختص (١) ، أو خطاب مسجل بعلم الوصول (٢) .

ولكن يجوز للطاعن التقرير بالطعن في حالة استحالة الحضور الى قلم الكتاب ليقرر بالطعن بالاجراء القانونى أو في حالة القوة القاهرة (٣) وتقدير توافر الاستحالة أو القوة القاهرة أو نفيها متروك لتقدير محكمة النقض (٤) .

ويجب أن يوقع على التقرير الطاعن نفسه والكاتب المختص بالتقرير معا (٥) ، ويجوز للمحكوم عليه أن يوكل محاميا بتوكيل خاص صادر بعد الحكم المطعون فيه بالتقرير بالطعن ، عندئذ يوقع الوكيل مع الكاتب على التقرير بالطعن ، ويجب في هذه الحالة أن يثبت الوكالة وارفاق التوكيل الخاص بالاجراءات التى حررها الكاتب ، واذا لم يستطع الطاعن التوقيع على التقرير فعلى الكاتب أن يبين ذلك (م ٥٧٦/٢ أ ج) .

وقضى بأن « التقرير بالطعن الذى يبائره شخص أو محضر دون أن يصطحب المحكوم عليه وليس معه توكيل خاص يكون غير مقبول (٦) ووكيل الدعوى الذى يمثل موكله أمام محكمة المخالفات ليس له التقرير بمثل هذا الطعن (٧) .

-
- (١) جناية ١٩٥٦/٢/٢٩ دالوز ١٩٥٦ موجز Somm. ١٢٦ ، جناية ٦١/١١/٨ دالوز ١٩٦٢ موجز ٢٧ التعليق على المادة ١٥٧٦ . ج .
(٢) جناية ١٩٧٣/٥/٢٩ أحكام النقض رقم ٢٤٤ ص ٥٨٣ التعليق على المادة ١٥٧٦ . ج .
(٣) روكس Roux. J. A. المرجع السابق ص ٤٨٣ ،
Garraud. R. et Garraud. P. المرجع السابق ص ١١٠٥ .
(٤) Roux J. A. المرجع السابق ص ٤٨٥ .
(٥) Garraud. R. et Garraud. P. المرجع السابق ص ١١٠٥ .
(٦) جناية ١٨٩٤/١٠/٢٦ دالوز D. H. ٩٧ - ١ - ٣٣٢ ،
١٩١١/٦/٣٠ دالوز المرجع السابق ١٩١٢ - ١ - ١١٠ التعليق على المادة ١٥٧٦ . ج .
(٧) جناية ١٩٤٤/٤/٢٨ دالوز ١٩٤٥ - ٤٨ التعليق على المادة ١٥٧٦ . ج .

• ويجب أن يكون التوكيل صريحا (١) ، وخصوصا بالظمن بالنقض (٢) .
ويعد التقرير بالظمن من ذوى المصلحة يقيّد التقرير في سجل عام
معد لهذا الغرض ولكل طرف في الدعوى الحق في استلام صورة طبق
الأصل (م ٥٧٦/١٣٠ ج) .

ويجب على الطاعن أن يخطر النيابة العامة وجميع الأطراف بخطابات
مسجلة بعلم الوصول في ميعاد ثلاثة أيام (م ٥٧٨/١ ج) والا سقط
الحق فيه (٣) .

ويرى بعض الفقهاء (٤) ان الاجراء الذى يتم به اعلان الظمن في
ميعاد الأيام الثلاثة ليس محلا لسقوط الحق في الظمن ، وانما عدم الاعلان
يؤدى فقط الى غياب المتهم أمام محكمة النقض ، الذى يمكنه بعد ذلك
اجراء معارضة أمام محكمة النقض ، وهى الحالة الوحيدة التى يمكن الظمن
فيها بالمعارضة أمام محكمة النقض ، وذلك بالتقرير في قلم كتاب المحكمة
التى أصدرت الحكم خلال خمسة أيام من الاعلان على يد محضر المنصوص
عليه في المادة ١٦٤/١ ج (٥) ، علة ذلك أن الحكم صدر دون تدخله (٦) .

والاعلان يكون للشخص سواء أكان محبوسا أم مطلق سراحه
أم في موطنه أم في محله المختار ولكن في حالة اعلانه في موطنه أو محله
المختار يمد يوم لكل مسافة ثلاثة كيلو مترات وتحسب الثلاثة الأيام من

(١) جناية ١٩٠٦/١٢/٢٩ دالوز D. H ١٩٠٨ - ١ - ٤٤٧ ،
١٩٠٨/٤/١٠ دالوز المرجع السابق ١٩١٠ - ١ - ١٧٥ التطبيق على
المادة ٥٧٦/١ ج .

(٢) جناية ١٩٢٧/٣/١٠ دالوز الدورية القضائية .

Daloz, Recueil hebdomadaire de jurisprudence

• ١٩٢٧ - ٣٠٥ التطبيق على المادة ٥٧٦/١ ج .

(٣) vouin R. et L'eaute. J. المرجع السابق ص ٣٣٨ فقرة ٣ .

(٤) Garraud R. et Garraud. P. المرجع السابق ص ١١٠٥ .

(٥) المادة ٥٧٩/١ ج معدلة بالقانون رقم ٦٠ - ٥٢٩ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٤

(٦) Stefani. G. et Levasseur. G. المرجع السابق ٦٥٦ .

يوم الاعلان وليس من اليوم التالى للاعلان لأن هذا الميعاد غير كامل^(١) .
أما المحكوم عليه المحبوس فيستطيع التعبير عن ارادته بالتقرير
بالطعن بخطاب يسلم الى الرئيس المشرف على السجن ، ويلتزم المشرف
بأن يسلم الطاعن المحبوس ايصالا يفيد ذلك (م ١/٥٧٧ أ ج) .

ويقوم مأمور السجن بقيد الخطاب المسلم اليه من ذى المصلحة ،
واثبات تاريخ التسلم (م ٣/٥٧٧ أ ج) بدفتر السجن المخصص لذلك ،
ثم يرسل هذا الخطاب في الحال الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت
الحكم المطعون فيه ، وعلى قلم الكتاب قيده في السجل ، ثم يضم
لكافة الاجراءات التي أثبتها الكاتب المختص (م ٣/٥٧٧ أ ج) .

المطلب الثاني

أسباب الطعن بالنقض

لا يكفي التقرير بالنقض في الميعاد القانوني بل لابد من استكمال
اجراءات الطعن بالنقض ، بأن يودع الطاعن مذكرة منه بأسباب الطعن
خلال العشرة الأيام التالية للتقرير بالنقض في قلم كتاب المحكمة التي
أصدرت الحكم المطعون فيه ، ويجب على الكاتب المختص في المحكمة أن
يسلم الطاعن ايصالا بذلك (م ٥٨٤ أ ج) .

وإذا انتهى هذا الميعاد دون أن يودع المدعى بالحق المدني مذكرة
بأسباب طعنه ، فلا يقبل تسليمها الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت
الحكم المطعون فيه^(٢) — إذ كان يجب أن يتخذ الاجراء الذي نصت

(١) روكسى Roux. J. A. المرجع السابق ص ٤٨٣ .

(٢) جناية ١٩٥٤/٥/١٣ دالوز ١٩٥٤ — ٧٥٢ ، ١٩٥٧/٤/٤ دالوز

Daloz ١٩٥٧ موجز Somm ٦٣ — التعليق على المادة ٥٨٤ أ ج .

عليه المادة ٤٢٤ أ . ج (١) ، وهو أن المدعى بالحق المدني يستطيع دائما أن يمثل بواسطة محام أو وكيل في الدعوى ، في حالة ما إذا كان الحكم حضوريا بالنسبة له (م ٤٢٤ أ . ج) .

ويجب أن يقوم بإيداع مذكرة أسباب طعن المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عن الحق المدني محام خاص ومحام بمجلس الدولة مقبولان للمرافعة أمام محكمة النقض ، وهما يقومان معا بدور المحامي والوكيل (٢) .

ويجب أن توقع المذكرة من الطاعن نفسه اذ لا تقام الدعوى أمام محكمة النقض بأسباب يتمسك بها بناء على التوقيع الصادر من وكيله (٣) ، وان قدمت مذكرة أسباب طعن المدعى بالحق المدني دون أى توقيع عليها تلتفت عنها محكمة النقض عند الفصل في الطعن (٤) .

أما إذا انتهى الميعاد المذكور دون أن يودع المحكوم عليه مذكرته فيمكنه ارسالها مباشرة الى قلم كتاب محكمة النقض ، وهذه الميزة خاصة بالمحكوم عليه جنائيا فحسب ، فلا يجوز لأطراف الدعوى الآخرين استعمالها بغير المحامي العام بمحكمة النقض (م ١١/٥٨٥ أ . ج) .

وفي جميع الأحوال يلزم كتابة المذكرة من أصل وعدد كاف من صور طبق الأصل بقدر عدد أطراف الدعوى (م ١٢/٥٨٥ أ . ج) .

(١) جناية ١٩٥٤/٥/١٣ دالوز ١٩٥٤ — ٧٥٢ ، ١٩٥٧/١/٤ دالوز Dalloz ١٩٥٧ . Somm ٦٣ . التطبيق على المادة ١٥٨٤ . ج .
(٢) Stefani. G. et Levasseur. G. المرجع السابق ص ٦٥٩ .
(٣) جناية ١٩٦١/١/١٩ أحكام النقض Bull. crim رقم ٣٧ ص ٧٠ ، ١٩٦١/١١/٩ أحكام النقض رقم ٤٥٣ ص ٨٢٩ ، ١٩٦٩/٥/١٣ دالوز Dalloz Somm ٧٩ على المادة ١٥٨٤ . ج .
(٤) جناية ١٩٣٩/٣/٢١ دالوز D. H. ١٩٣٩ — ٣٥٧ — التطبيق على المادة ١٥٨٤ . ج .

ولا تسرى أحكام المادة ٥٨٥ أ . ج والسابق بيانها على
المذكرات والطلبات المقدمة من النيابة العامة كمستندات في طعونها (١) .

ويجب أن تشمل المذكرة على أسباب الطعن وتشير الى النصوص
المخالفة للقانون التي يتمسك بها (م ١/٥٩٠ أ ج) .

وتحرر المذكرات على أوراق مدموغة فيما عدا اذا كان الطاعن
محكوما عليه بمقوبة جنائية (٥٩٠/٢ أ ج) . واعداد المذكرات على أوراق
مدموغة طبقا لأحكام المادة ٥٩٠/٢ أ ج ، تعفى الطاعن من وضع
طوابع دمغة على المذكرات تنفيذا لأحكام المادتين ٨٦٠ و ٨٦١ من قانون
الضريبة العامة (٢) .

ويجب ألا تتضمن المذكرة اضافة أسباب جديدة لم يبحثها قاضى
الموضوع (٣) أو لم يختص بالفصل فيها (٤) .

ويجب ايداع المذكرات فى الميعاد المحدد ، فأى مذكرة اضافية
لا ترفق بالملف بعد ايداع المستشار المنتدب تقريره فى الدعوى ، والاياداع
المتأخر لمذكرة باقتراح أسباب اضافية يستوجب عدم قبولها
(م ٣/٥٩٠ أ ج) (٥) .

(١) جناية ١٢/٨/١٩٦٥ احكام النقض رقم ٢٦٧ ص ٦٠٣ التعليق على
المادة ١٥٨٥ أ ج .

(٢) جناية ١٣/٥/١٩٦٩ دالوز ١٩٦٩ — ٥٤٦ — التعليق على المادة
١٥٩٠ أ ج .

(٣) Stefani. G et Levasseur المرجع السابق ص ٦٥٨ الفقرة ٦٦٩ .

(٤) Merle. R et Vitu. A. المرجع السابق ص ٧٠١ فقرة ١٤٨١ .

(٥) معذلة بالقانون رقم ٦٠ — ٥٢٩ الصادر فى ٤ يونيو سنة ١٩٦٠ .

المطلب الثالث ايداع الكفالة

ان اجراءات الطعن بالنقض تشمل التقرير بالطعن بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وابداع الأسباب ، ودفع الكفالة التي حددها القانون ويجب أن تتم هذه الاجراءات بالطريقة التي رسمها القانون وفي خلال الميعاد القانوني ولا يغني أحدهما عن الاثنين الآخرين ، فلا يكفي التقرير بالطعن وايداع مذكرة بالأسباب دون ايداع الكفالة . اذ الاجراءات الثلاثة يعتبر كل منهما جزءا لا يتجزأ من الآخر .

أوجب القانون أن يدفع الطاعن عند التقرير بالطعن مبلغ مائة فرنك خزانة المحكمة والا سقط الحق في طعنه « م ٥٨٠ أ . ج » .

وتؤول قيمة الكفالة الى خزانة الدولة ، ويتحملها من يرفض طعنه (١) ، ويدفع الطاعن كفالة واحدة حتى لو تعددت الأحكام طالما أن هذه الأحكام صادرة في حكم واحد عن ذات القضية (٢) .

ودفع الكفالة اجراء جدي وضروري يؤدي الى تشبيط المهمة في الطعون التعسفية المخالفة للقوانين (٣) ، فضلا عن تجنب التأجيل خاصة عند تحضير الدعوى .

الأصل أن يدفع كل طاعن الكفالة التي قررها القانون ولكن المشرع لظروف يراها قد استثنى بعض الأشخاص من دفع الكفالة وحددهم على سبيل الحصر بالنص عليهم صراحة في المادتين ٥٨١ ، ٥٨٢ من قانون الاجراءات وهم :

(١) Soyer. J. C. المرجع السابق ص ٢٥٩ .

(٢) Roux. J. A. المرجع السابق ص ٤٨٤ .

(٣) Soyer. J. C. المرجع السابق ص ٢٥٩ ، Fréjaville M.

المرجع السابق ص ٣٢٤ .

أولا : الأشخاص الذين أعتهم المادة ١٥٨١ ج .

١ — المحكوم عليه بعقوبة الحبس في جنحة أو مخالفة . والغرض من هذا الاعفاء هو مساعدة المحكوم عليه في مواد جنائية ومن ثم لا يمتد هذا الاعفاء للطاعن الذي لا يكون متهما والذي طعن مستقلا في الحكم الذي فصل في جرائم مستقلة أو منفصلة (١) .

٢ — الأشخاص المنضمون والمرفق بطلباتهم المستندات التالية :

(أ) شهادة من البلدية بعدم فرض ضريبة عليهم .

(ب) شهادة معتمدة من عمدة ناحية محل اقامة الطاعن أو من مأمور الشرطة ثابت بها فقرهم وعدم مقدرتهم على دفع الكفالة ، ويجب أن يبين العمدة في هذه الشهادة ويؤكد علمه الشخصي ان الطاعن فقير وحالته لا تسمح بأن يدفع الكفالة (٢) .

٣ — القصر الذين لا يتجاوز سنهم ١٨ سنة .

ولما كانت هذه الاعفاءات هي استثناء من القاعدة العامة بوجوب دفع الكفالة فمن ثم فلا تسرى في حق الأجنبي الذي يكون طرفا في الدعوى (٣) مهما كانت ظروفه .

ولا يعفى من دفع الكفالة الطاعن بالتزوير في مسألة فرعية أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض (٤) وكذلك لا يسرى الاعفاء من دفع

(١) جناية ٣١/١٢/١٩ دالوز D. H. عام ١٩٤١ — ١٩٣٢ — ١٠١ —
التعليق على المادة ١٥٨٢ ج .

(٢) جناية ٦٦/١٢/١٣ دالوز D. H. ١٩٦٧ Somm ١٤ — التعليق
على المادة ١٥٨١ ج .

(٣) جناية ١٩٠٠/٨/٤ دالوز D. P ١٩٠٠ — ٢ — ٣١٨ .

(٤) جناية ٢٤/١١/٢٨ دالوز D. H ١٩٢٥ — ١ — ٢٢٨ — التعليق
على المادة ١٥٨١ ج .

الكفالة - في مواد الجرح والمخالفات في حالة الطعن في الحكم الصادر
بوجوب تنفيذ عقوبة الحبس المؤقت (١) .

ثانيا : الأشخاص الذين أعتهم المادة ٥٨٢ ج :

١ - المحكوم عليه بعقوبة جنائية .

٢ - الوكلاء العامون فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بالادارة وممتلكات
الدولة .

ويسقط طعن المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية مدة تزيد على ست
شهور اذا لم يسلم نفسه أو اذا لم يحصل على قرار من الجهة القضائية
بإعفائه سواء بكفالة أم بدون كفالة (١/٥٨٣ أ ج) . وإجراء قيده
بدفتر السجن أو قرار اعفائه ينتج أثره أمام محكمة النقض على الأقل
في لحظة المناذاة على القضية (م ٥٨٣ / ٢ أ ج) ، اذ يكفي لقبول الطعن
أن يثبت أنه موجود في السجن سواء في مقر محكمة النقض أم في مكان
النطق بالحكم ويتم التسليم بمعرفة المشرف على السجن بأمر من النائب
العام لدى محكمة النقض أو رئيس النيابة المختص بالحكم
(م ٣/٥٨٣ ج) .

(١) جناية ١٩٧١/١/٢٦ دالوز Dalloz ١٩٧١ Somm ٤٢ - التطبيق
على المادة ٥٨١ ج .

الفصل الثالث

شكل الطعن بالنقض

في التشريعات الانجلوسكسونية

الفصل الأول

شكل الطعن بالنقض

في إنجلترا

عرفت إنجلترا طريق طعن عادي واحد ، ألا وهو الطعن بالاستئناف ولكنها لم تعرف باقى طرق الطعن العادية وغير العادية بما فيه الطعن بالنقض المعمول بها في كل من فرنسا ومصر .

ومع ذلك يرى بعض فقهاء فرنسا ^(١) أن الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أمام محكمة مجلس اللوردات مساو تماما للطعن بالنقض في فرنسا .

الفصل الرابع

شكل الطعن بالنقض

في تشريعات الكتلة الشرقية

شكل الطعن بالنقض

في

تشريع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

طبقا للمادة ١٠٢ من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تمارس القضاء في الاتحاد المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات أو المحاكم العليا للجمهوريات المتحدة ، والمحاكم العليا للجمهوريات ذات الحكم الذاتي ومحاكم الأقاليم والمدن ، ومحاكم المقاطعات ذات الحكم الذاتي ، والدوائر القومية ، والمحاكم الشعبية في المنطقة أو المدينة ، وأيضا المحاكم العسكرية (١) .

ونعتقد أن طريق الطعن بالنقض الذي عرفه الاتحاد ليس طريق طعن استثنائي وإنما هو طريق طعن يشابه طريق الطعن بالاستئناف في تشريعنا وان كان المشرع في الاتحاد حدد أسباب الطعن بالنقض لالغاء أو تعديل الحكم وهي (٢) :

(١) الدكتور ثروت انيس الأسيوطى ، المادة الأولى من أسس تشريع نظام القضاء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية والسوفيتية والجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتي - وسنكتفى بالإشارة الى أسس تشريع القضاء .

(٢) الدكتور ثروت انيس الأسيوطى ، المادة ٤٩ من أسس الاجراءات الجنائية للاتحاد والجمهوريات المتحدة . وسوف نكتفى بالاحالة الى أسس الاجراءات الجنائية .

أولاً : قصور أو عدم اكتمال التحقيق التمهيدي أو التحقيق الجنائي .

ثانياً : عدم مطابقة استنتاجات المحكمة التي تضمنها الحكم للظروف

الواقعية للدعوى .

ثالثاً : مخالفة أحكام قانون الإجراءات الجنائية مخالفة جوهرية .

رابعاً : تطبيق القانون الجنائي تطبيقاً خاطئاً .

خامساً : عدم تناسب العقوبة التي قدرتها المحكمة مع جسامة الجريمة

وشخصية المتهم .

ويطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية (١) والتي

لم تحز حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم العليا في الجمهوريات

المستقلة أو محاكم الأقاليم وفي المدن الكبيرة والأقاليم ذات الحكم الذاتي

والدوائر القومية (٢) . ويطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم

الأقاليم والمنطقة والمدن الكبيرة والدوائر القومية وكذلك أحكام المحاكم

العليا في الجمهوريات المستقلة أمام المحكمة العليا في الاتحاد فهي تختص

بنظر الطعون بطريق النقض المرفوعة ضد كافة أحكام المحاكم العليا في

الجمهوريات المستقلة ومحاكم الأقاليم والمنطقة والمدن في الأقاليم ذات

الحكم الذاتي ومحاكم الدوائر القومية ، والتي لم تحز حجية الشيء

المحكوم فيه (٣) .

ولا يقبل الطعن بطريق النقض أحكام المحكمة العليا لاتحاد

(١) هي محاكم موجودة في المدن الصغيرة أو في حي بمدينة كبيرة .

(٢) المادتان ٣٤/ب ، ٤٢/ب من قانون نظام القضاء في الاتحاد

الصادر في ٢٧/١٠/١٩٦٠ .

(٣) المادتان ٥٠/ب ، ٥٢/ب من قانون نظام القضاء في الاتحاد

والمادة ٢/٣٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد .

• الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ^(١) (م ٣٢٥ / ١٥٠٥ ج للاتحاد)

وينقسم شكل الطعن بالنقض الى :

• **المبحث الأول** : صفة الطاعن .

• **المطلب الأول** : طعن النائب العام .

• **المطلب الثاني** : طعن المتهم بالنقض .

• **المطلب الثالث** : طعن المجنى عليه بالنقض .

• **المطلب الرابع** : طعن المدعى بالحق المدني بالنقض .

• **المطلب الخامس** : طعن المسئول عن الحق المدني بالنقض .

• **المبحث الثاني** : ميعاد الطعن بالنقض .

• **المبحث الثالث** : التقرير بالطعن بالنقض .

المبحث الأول

صفة الطاعن

يجوز لكل طرف في الدعوى الصادر فيها حكم ضده الطعن بطريق
النقض أمام محكمة ثانية درجة خلال الميعاد القانوني ويشترط توافر
المصلحة وألا يكون الحكم باتا لانتهاء ميعاد الطعن دون أن يطعن بطريق
النقض في الحكم الذي لم يرضه وفقا للاجراءات التي رسمها القانون .

(١) اعتدنا في البحث على الكتاب الفرنسي

La Réforme Pénal Soviétique - Code Pénal Code de Procédure Pénale
Traduits Par

J. Bellon, M. Fridieff, Godneff, ch. Kowilsky et S. E. Sismondini. Paris.
1962.

والأشخاص الذين لهم حق الطعن بالنقض في الأحكام التي لم تحز
حجية الشيء المحكوم فيه هم النائب العام والمتهم والمجنى عليه والمدعى
بالحق المدني والمسئول عن الحقوق المدنية .

المطلب الأول

طعن النائب العمومي بالنقض

يجب على النائب العام أن يطعن بالنقض في كل حكم غير قانوني
أو غير مبنى على أساس (١) ويتعين عند نظر القضية بطريق
النقض أن يقدم النائب العمومي تقريرا عن قانونية الحكم وأسبابه المبنية
على دلائل (٢) . واشتراك النائب العام أو وكيله في الاتحاد اجباري في
الجلسة الموسعة في المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفيتية (م ٣/٥٤ نظام القضاء) .

ولا يجوز أن يلغى حكم البراءة بطريق النقض الا بناء على طعن
النائب العمومي أو بناء على طعن من الشخص الذي برأته المحكمة (٣) .
ويجوز للنائب العمومي أن يرفع الدعوى المدنية أو يساند
الدعوى المدنية المرفوعة من المجنى عليه ، اذا تطلب ذلك حماية مصالح
الدولة أو المجتمع أو حقوق المواطنين (٤) .

(١) المادة ٢/٣٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد الصادر في
١٩٦٠/١٠/٢٧ ، المادة ٢/٤٤ أسس التشريع .
(٢) المادة ٣/٤٥ أسس التشريع .
(٣) المادة ٤٧ أسس التشريع .
(٤) المادة ٤/٤٠ أسس التشريع .

المطلب الثاني

طعن المتهم بالنقض

للمتهم أو وكيله أو ممثله القانوني الطعن بالنقض في حكم المحكمة^(١) الصادر ضده والذي لم يحز حجية الشيء المحكوم فيه. وللمحكوم عليه الذي يحضر جلسة نظر الطعن بالنقض أن يقدم ايضاحات^(٢) .

وللشخص الذي برأته المحكمة أن يطعن بالنقض في حكم البراءة في الجزء الخاص بالأسباب والاتهامات الرئيسية والتي من أجلها قضى بالبراءة^(٣) . وأجاز القانون أن يحضر عن المتهم المحامون وممثلو النقابات المهنية ، وغيرها من الهيئات الاجتماعية^(٤) .

ويجوز بناء على قرار المحكمة أو بناء على أمر قاض أن يصرح بالدفاع عن المتهم لكل من ذوى القربى والممثلين قانونا للمتهم وغيرهم من الأشخاص الآخرين الذين منحهم القانون هذا الحق^(٥) ، ولا يشترط درجة قرابة معينة فيمن تأذن له المحكمة أو القاضى في الدفاع عن المتهم لأن القانون لم يتطلب درجة قرابة معينة .

ولا يجوز للمدافع أن يحضر عن اثنين من المتهمين في قضية واحدة ، فقد تتعارض مصلحة أحدهما مع الآخر (م ٤٧/٦ أ . ج للاتحاد) .

(١) المادة ١/٤٤ ، والمادة ١/٣٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد .

(٢) المادة ٤/٤٥ من أسس التشريع .

(٣) المادة ٤/٤٤ أسس التشريع ، والمادة ٤/٣٢٥ من قانون الإجراءات للاتحاد .

(٥٤٤) الدكتور ثروت أنيس الأسيوطى ، المرجع السابق ، المادة

٢٢ الفقرة الأخيرة ، المادة ٤/٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد .

ويجب في القضايا الجنائية التي يرتكبها القصر أو الخرس أو الطرش أو العميان أو الأشخاص الآخرين الذين بحكم عيوبهم الجسمانية أو النفسية ، لا يستطيعون أن يباشروا بأنفسهم حقوقهم في الدفاع ، أن يشترك الدفاع في القضية من لحظة توجيه التهمة (١) . كما يجوز أن يشترك المدافع عند نظر الطعن بطريق النقض (٢) .

واشتراك المدافع الزاميا في قضايا الأشخاص الذين لا يعرفون اللغة التي تجرى بها المرافعات ، وفي الحالات الأخرى التي تحددها تشريعات الجمهوريات المتحدة (٣) .

المطلب الثالث

طعن المجنى عليه بالنقض

المجنى عليه هو الشخص الذي أصابه ضرر مادي أو معنوي أو جسماني من ارتكاب الجريمة (٤) .

وللمجنى عليه أو ممثله القانوني الحق بالطعن بطريق النقض في الحكم الذي لم يرتضه وغير الحائز حجية الشيء المحكوم فيه (م ١١/٣٢٥ ج للاتحاد) . ويجوز له أن يطعن بطريق النقض لالغاء حكم البراءة (٥) .

(١) الدكتور ثروت أنيس ، المرجع السابق ، المادة ٢٢/٢٢ والمادة ٢٣/٤٧ ج الاتحاد .

(٢) الدكتور ثروت أنيس ، المرجع السابق المادة ٤٥ الفقرة الأخيرة .

(٣) الدكتور ثروت أنيس ، المرجع السابق المادة ٣/٢٢ ، ٤ .

(٤) م ٢٤ أسس الإجراءات الجنائية .

(٥) م ٤٧ أسس الإجراءات الجنائية .

والأشخاص الذين لهم الحق في تمثيل المجنى عليه في الدعوى المدنية المنظورة مع الدعوى الجنائية هم المحامون ^(١) ، وذوو القربى والأشخاص الآخرون الذين جعلهم القانون أهلا لتمثيل المصالح القانونية للمجنى عليه (م ٥٦ أ ج للاتحاد) .

ويجوز للمجنى عليه مساندة الاتهام شخصيا أو من خلال ممثله وذلك في الحالات التي يعالجها تشريع الجمهوريات المتحدة ^(٢) .

وللمجنى عليه أو ممثله الادلاء بالشهادات في القضية ، وتقديم الأدلة ورفع الالتماسات ، والاطلاع على أوراق ومستندات الدعوى منذ لحظة انتهاء التحقيق الابتدائي ، والاشتراك في فحص الأدلة في التحقيق النهائي ، وتقديم طلبات الرد ، والظعن في تصرفات الشخص الذي يجري التحريات أو أفعال المحقق أو النائب العمومي أو المحكمة ^(٣) .

وإذا وجدت مصلحة شخصية في الدعوى الجنائية مباشرة أو غير مباشرة لأحد ممن يجوز له الاشتراك في نظرها وجب تنحيته سواء أكان القاضي أم النائب العام أم المحقق أم الشخص الذي يجري التحريات أو سكرتير الجلسة القضائية أم الخبير أم المترجم ^(٤) .

(١) يختلف تنظيم مهنة المحاماة في الاتحاد عنها في مصر .
فتضم المحامون في دولة الاتحاد هيئات محامين وهي تعتبر اتحادات اختيارية للأشخاص الذين يشتغلون بالمحاماة ، وتعمل وفق النظام الذي يصادق عليه مجلس السوفيت الأعلى للجمهورية المتحدة ، وتقوم بالاشراف العام على أعمال المحاماة وزارة العدل للاتحاد ووزارات العدل للجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتي وأقسام العدل التابعة للجان التنفيذية لمجلس السوفيتيات في المقاطعات والأقاليم والمدن طبقا للحدود بالطرق المقررة في الاتحاد والجمهوريات المتحدة (يرجع للدكتور ثروت أنيس ، المرجع السابق المادة ١٣ من أسس تشريع نظام القضاء للاتحاد والجمهوريات المتحد) .
(٢) ، (٣) م ١/٢٤ ، ٣ أسس الاجراءات الجنائية .
(٤) م ١٨ أسس الاجراءات الجنائية .

المطلب الرابع

طعن المدعى بالحق المدني بالنقض

المدعى بالحق المدني قد يكون المواطن أو الإدارة أو المنشأة أو الهيئة التي تكبدت أضرارا مادية بسبب الجريمة أو الذي يتقدم بطلب لترميم أو اصلاح الاضرار المادية التي أصابته طبقا لأحكام المادة ٢٩ من قانون اجراءات الاتحاد (١) « م ١/٥٤ أ ج للاتحاد » .

وللمدعى بالحق المدني أو ممثله الحق في تقديم الأدلة ، وفي حضور التحقيقات ، وفي الاشتراك في المناقشات ، ويطلب من أعضاء التحقيق ، والمحكمة اتخاذ اجراءات تأمين دعواه أو طلبه لمساندة الدعوى المدنية والاطلاع على مستندات الدعوى منذ الانتهاء من التحقيق التمهيدى ، وله تقديم طلبات الرد والطعن في تصرفات أو أفعال المحقق ، ووكيل التحقيق والنائب العام ، والمحكمة . كذلك الطعن في أحكام وقرارات المحكمة فيما يتعلق بالدعوى المدنية (٢) .

ويجوز للمدعى أن يتمسك بتقديم كل المستندات الموجودة بحيازته مع مذكرة أو تقرير تطلبه المحكمة (٣) .

ويجوز تمثيل المدعى بالحق المدني في الدعوى المدنية فقط كل من المحامين وذوى القربى ، والأشخاص الآخرين الذين جعلهم القانون أهلا

(١) م ٢٩ أ ج من قانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، تجيز لمن أصيب بضرر مادي من جريمة أن يدعى مدنيا ضد المتهم أو الشخص المسئول ماديا عن الأفعال التي ارتكبها المحرم ، وذلك بدعوى مدنية تنظرها المحكمة مع الدعوى الجنائية ، ويعنى الادعاء مدنيا مع مادة جنائية من المصاريف .

(٢) المادة ٢٥ أسس التشريع ، والمادة ١٢/٥٤ أ ج الاتحاد .

(٣) م ١٢/٥٤ أ ج الاتحاد .

لتمثيل المدعى بالحق المدني في المصالح المشروعة أثناء نظر الدعوى الجنائية (م ٥٦ أ ج للاتحاد) •

ويبدو أنه مادام القانون لم يشترط درجة قرابة معينة فيمن يمثل المدعى بالحق المدني ، فإنه يجوز الحضور عن المدعى بالحق المدني في دعواه لذوى القربى بصرف النظر عن درجة قرابتهم سواء قربت أم بعدت بالنسبة له •

والخلاصة أنه يجوز للمدعى بالحق المدني أو ممثله القانوني أن يطعن بطريق النقض في الشق المتعلق بالدعوى المدنية فحسب •

المطلب الخامس

طعن المسئول عن الحقوق المدنية بالنقض

يقصد بالمسئولين عن الحقوق المدنية^(١) الوالدان والأوصياء والقوامون وغيرهم من الأشخاص وكذلك الإدارات والمنشآت والهيئات التي تتحمل طبقاً للقانون المسؤولية المادية عن الأضرار التي تسببت فيها أفعال المتهم الإجرامية •

وللمسئول عن الحقوق المدنية أو ممثله القانوني الحق في الاعتراض على طالب التدخل وتقديم أدلة وإيضاحات عن موضوع هذا الطلب ، والاطلاع على مستندات ملف الدعوى فيما يتعلق بالطلب المدني منذ انتهاء التحقيق التمهيدى وتقديم طلبات الرد بالطعن في تصرفات المحقق ، ووكيل التحقيق ، والنائب العام ، والمحكمة • وكذلك الطعن في أحكام وقرارات المحكمة المختصة بطلب المدعى بالحق المدني^(٢) •

(١) المادة ١/٢٦ أسس الإجراءات الجنائية المادة ١/٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ .
(٢) المادة ٢/٢٦ من أسس التشريع ، والمادة ٢/٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية لاتحاد .

ويجوز تمثيل المسؤولين عن الحقوق المدنية في الدعوى المدنية فقط للمحامين وذوى القربى دون اشتراط درجة قرابة معينة والأشخاص الآخرين الذين جعلهم القانون أهلا في تمثيل المسؤولين عن الحقوق المدنية في المصالح المشروعة بسبب ارتكاب الدعوى الجنائية (١) .

وقصارى القول ان المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز له الطعن بالنقض الا فيما يتعلق بالدعوى المدنية فقط (٢) ، شأنه شأن المدعى بالحق المدني .

المبحث الثاني

ميعاد الطعن بالنقض

يجب أن يحصل الطعن بالنقض من الطاعن في الأحكام التي لم تحر حجية الشيء المقضى فيه بالنسبة لجميع أطراف الخصومة بما فيهم النائب العام — خلال سبعة أيام كاملة تبتدىء من يوم النطق بالحكم . واذا كان الطاعن محبوسا تحسب بداية السبعة الأيام من يوم تسليمه صورة الحكم (٣) . واذا صادف اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد امتد الى أول يوم عمل وعندئذ يكون هذا اليوم هو آخر يوم في الميعاد (٤) . وكذلك اذا جاء اليوم الأخير من الميعاد يوم عطلة رسمية فان الميعاد يمتد الى أول يوم عمل .

ويعتبر الطعن قد تم في الميعاد اذا أرسل الطعن أو أى مستند آخر بطريق البريد قبل انتهاء الميعاد المحدد . أما اذا كان المحكوم عليه مسجوناً

(١) المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد .

(٢) المادة ٣/٤٤ أسس التشريع .

(٣) المادتان ١.٣/١ ، ١/٣٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد .

(٤) م ٢/١.٣ من قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد .

فيقوم بإيداع طلب أو مستند لسدى ادارة السجن قبل انقضاء الميعاد القانونى (١) • وعندئذ لايمتد بانتهاء الميعاد الذى ضربه القانون مادام تم الطعن على النحو السالف بيانه حتى ولو وصل الطعن الى المحكمة المختصة بعد الميعاد •

وتعاد الطعون المقدمة بعد الميعاد المحدد الى الطاعنين الذين قدموها (٢) — أما الطعون المستوفاه الشكل والاعتراضات المكتوبة فيمكن تقديمها فى دعوى النقض حتى بدء فحص القضية (٣) •

وفى حالة انقضاء الميعاد القانونى دون أن يتمكن من له حق الطعن فله التقرير بالطعن لاعذار مقبوله لأنه يستطيع أن يتقدم بشكوى أو تظلم الى المحكمة التى أصدرت الحكم من أجل مد الميعاد الذى انتهى « المادتان ١٠٤ ، ١/٢٩ ج للاتحاد » •

ويعتبر طلب مد الميعاد جزءا من جلسة تحضير الدعوى بواسطة المحكمة ، والتي من حقها استدعاء الطاعن ليقدم تفسيراته أو ايضاحاته (٤) •

وإذا رفضت المحكمة المختصة مد الميعاد ، فيجوز الطعن بالطريق العادى أمام المحكمة العليا فى الحكم الصادر برفض مد الميعاد ، فالمحكمة العليا من حقها مد الميعاد ، وفحص موضوع الدعوى المرتبط بالطعن سواء من أحد الخصوم أم من أحد أعضاء النيابة العمومية (٥) •

ولأطراف الخصومة الحق فى العلم من المحكمة باجراءات الدعوى وبالطعون المقدمة (٦) •

-
- (١) م ٣/١٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد .
 - (٢) مادة ٣/١٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد .
 - (٣) مادة ٤/١٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد .
 - (٤) مادة ١/٣٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد .
 - (٥) مادة ٢/٣٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد .
 - (٦) مادة ٢/٣٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد .

المبحث الثالث التقرير بالظن بالنقض

يحصل التقرير بالظن بالنقض - في الأحكام التي لم تجز حجية الشيء المحكوم فيه - ممن له حق الظن بأن يقدم طلبا خلال الميعاد القانوني أمام المحكمة العليا (١) . ولكن كثيرا ما يقدم بعض الأطراف الظن بالنقض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون عليه مباشرة ، ومع ذلك فلا ينشأ مانع من فحص الظن (م ٤/٣٢٦ أ . ج للاتحاد) .

ويبدو أنه يجوز أن يتم التقرير بالظن بالنقض بطلب أو شكوى أو عريضة أو خطاب أو تلغراف مادام القانون لم يتطلب شكلا معيناً في الطلب المقدم الى المحكمة العليا المختصة طاعنا على الحكم الصادر من محكمة أول درجة .

ويكون الظن بالنقض في أحكام المحاكم الشعبية في المدينة أمام المحكمة العليا في الجمهورية المستقلة ، وأمام محكمة الأقليم وفي المنطقة وفي المدينة وفي المقاطعة المستقلة أو أمام محكمة الدائرة القومية (٢) . ويجب مراعاة اختصاص كل محكمة عند التقرير بالظن بمعنى أنه يجب أن يقدم طلب الظن الى المحكمة العليا (محكمة ثاني درجة) المختصة بنظر الظن طبقا للقانون .

وتقدم الطعون أمام المحكمة العليا في الاتحاد بالنسبة لأحكام المحاكم العليا في الجمهوريات المستقلة والأحكام الصادرة من محاكم الاقليم في المنطقة وفي المدينة وأحكام محاكم المقاطعات المستقلة ، ومحاكم الدوائر القومية (٣) .

(١) Lesysteme pénal Soviétique p. 143. مارك آنسل . An cel marc. Paris 1975.

(٢) المادة ١/٣٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد .
(٣) المادة ٢/٣٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد .

وتقوم محكمة الدرجة الأولى باخطار كل من المحكوم عليه والشخص البريء وباقي الأطراف الذين لهم مصلحة في التدخل في دعوى الطعن سواء أكان الطعن مرفوعا من النائب العام أم من أحد الأطراف الآخرين (م ١١/٣٢٧ ج للاتحاد) .

وللمحكوم عليه والشخص البريء وباقي الأطراف الحق في معرفة الطعون المقدمة سواء من النائب العام أم غيره من الأطراف ، والمودعة في المحكمة ، كما لهم تقديم اعتراضاتهم (م ٢/٣٢٧ ج للاتحاد) .

ولكل من المحكوم عليه والشخص البريء أن يطلب تسليمه صورة من طعن النائب العام أو طعن المجنى عليه (م ٣/٣٢٧ ج للاتحاد) .

وفي حالة تقديم اعتراضات على طعن النائب العام أو الأطراف فتوضع في ملف أو ترفق هذه الاعتراضات باعتبارها عنصرا تكمينيا ، وذلك خلال ثمانين ساعة (م ٤/٣٢٧ ج للاتحاد) .

ويترتب على الطعن بالنقض في الحكم في خلال الميعاد القانوني سواء أكان الطعن من النائب العام أم من أحد أطراف الدعوى ، وقف تنفيذ الحكم ^(١) كأثر مباشر لايداع الطعن في المحكمة .

وبعد انتهاء الميعاد الذي قد يكون قدم الطعن خلاله سواء من أطراف الخصومة أم النائب العام — تقوم المحكمة التي أصدرت الحكم بإحالة الملف والطعون المقدمة بطريق النقض للمحكمة المختصة بفحص الطعن (٢) .

(١) م ١١/٣٣٠ ج للاتحاد .

(٢) م ٢/٣٣٠ ج للاتحاد .

الفصل الخامس

شكل الطعن بالنقض في تشريعات الدول العربية

المبحث الأول الطعن بالتمييز في التشريع الكويتي

أخذ المشرع الكويتي في ترتيب المحاكم بنظام التقاضي على درجتين ،
فتعرض القضايا ابتداء على المحاكم الجزئية والمحكمة الكلية ، وهذه المحاكم
بنوعها تمثل الدرجة الأولى من التقاضي ثم تعرض انتهاء بعد ذلك على
حسب الأحوال على المحكمة بهيئة استئناف أو المحكمة الاستئنافية وهذه
تمثل الدرجة الثانية من التقاضي .

وبتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩٧٢ الموافق ٢١ جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ
صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ٧٢ بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته
عندما أصبحت الحاجة ماسة وضرورية الى انشاء طريق الطعن بالتمييز ،
من أجل تحقيق الرقابة الفعالة على تطبيق القوانين وارساء المبادئ
والقواعد القانونية السليمة وحرصا على فهم وتفسير النصوص القانونية
حتى لا تتضارب أحكام المحاكم في الموضوعات المتماثلة فليس أضر بالعدالة
من تضارب الأحكام في الحالات المماثلة مما يفقد الثقة فيها .

وقصر المشرع طريق الطعن بالتمييز على أحكام محكمة الاستئناف
العليا في الأحوال التي يكون الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون
أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو اذا وقع بطلان في الحكم أو في الاجراءات
أثرت في الحكم وكذلك اذا صدر حكم انتهائي — أي كانت المحكمة

التي أصدرته — فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى فيه (١) .

وأكتفى المشرع الكويتي على أن تتكون بمحكمة الاستئناف العليا دائرة مستقلة تختص بنظر طعون التمييز تشتمل على غرفة أو أكثر بحسب الحاجة وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين ليس بينهم من اشترك في اصدار الحكم المطعون فيه (٢) .

ولم ينشئ المشرع الكويتي محكمة تمييز مستقلة — كما هو الحال في بعض الدول مثل فرنسا ومصر والعراق لأن وزارة العدل الكويتية رأت أن الكويت في الوقت الحاضر ليست في حاجة الى انشاء محكمة مستقلة للتمييز اذ أن هذه الدائرة تحقق الغرض بما يتفق وعدد الطعون التي ينتظر عرضها عليها (٣) .

ويشترط في الحكم المطعون فيه بطريق التمييز أن يكون صادرا في جنائية ولا يجوز الطعن تمييزا في الأحكام الصادرة في الجنح وأن يكون قطبيا ونهائيا وصادرا من محكمة الاستئناف العليا وليس من المحكمة الكلية (٤) .

ولا يجوز الطعن بالتمييز في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع الا اذا ترتب عليها منع السير في الدعوى وعلة ذلك عدم تقطيع أوصال القضية وتوزيعها على مختلف المحاكم (٥) .

(١) المذكرة التفسيرية لمشروع قانون حالات الطعن بالتمييز واجراءاته .

(٢) المادة ١٦ من القانون ٧٢/٤٠ بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته .

(٣) المذكرة الايضاحية لقانون الطعن بالتمييز واجراءاته .

(٤) يرجع للطعن بالتمييز رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ تجارى جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢

مجلة القضاء والقانون الكويتية السنة الخامسة العدد الثاني .

(٥) يرجع للطعن بالتمييز رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ « تجارى » جلسة

١٩٧٤/٥/٨ — مجلة القضاء والقانون الكويتية السنة الخامسة العدد الثاني ،

الطعن بالتمييز رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ تجارى جلسة ١٩٧٤/٥/٢٩ مجلة القضاء

والقانون الكويتية السنة الخامسة العدد الثاني .

وسنتكلم عن شكل الطعن بالتمييز في المباحث التالية :

المطلب الأول : صفة الطاعن •

الفرع لأول : طعن النيابة العامة •

الفرع الثاني : طعن المحكوم عليه •

الفرع الثالث : طعن المدعى بالحق المدنى •

الفرع الرابع : طعن المسئول عن الحقوق المدنية •

المطلب الثاني : ميعاد الطعن •

المطلب الثالث : اجراءات الطعن •

الفرع الأول : التقرير بالطعن •

الفرع الثاني : ايداع الأسباب •

الفرع الثالث : دفع الكفالة •

المطلب الأول

صفة الطاعن

الصفة هي مناط الحق في الطعن تمييزا ، فيجب توافر صفة للطاعن لقبول التقرير بالطعن أمام دائرة التمييز • ويجب أن تستمر صفة الطاعن دون تغيير حتى يفصل في الطعن •

فلا يجوز الطعن بالتمييز الا للخصوم الذين كانوا طرفا في الدعوى أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه • ولا يكفي لاعتباره

كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة الدرجة الأولى دون محكمة الدرجة الثانية •

والدفع بانتفاء الصفة من الدفع التي تتطلب تحقيقا موضوعيا فلا يجوز التمسك به أمام دائرة التمييز لأول مرة •

والمناطق في جواز الطعن أو عدمه هو الوصف الذي رفعت به الدعوى لا بما تقضى به المحكمة^(١) ولقد نصت المادة ٨ من القانون ٤٠ لسنة ٧٣ بشأن حالات الطعن بالتمييز^(٢) بأن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن بالتمييز في الأحكام الجزائية الصادرة من محكمة الاستئناف العليا في المواد الجنائية وذلك في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله •

(ب) إذا وقع بطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر في الحكم ولايجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية •

والأصل اعتبار أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى ومع ذلك فلصاحب الشأن أن يثبت كافة الطرق أن تلك الاجراءات قد أهملت أو خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم ، فاذا ذكر في أحدهما انها اتبعت ، فلا يجوز اثبات عدم اتباعها الا بطريق الطعن بالتزوير •

(١) دائرة التمييز ١٩٧٤/١/٢٨ الطعن بالتمييز رقم ٥ لسنة ٧٣ جنابات ، مجلة القضاء والقانون س ٥ ع ١ ص ٣٤ .
(٢) هي ذات المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المصرية .

فالمشرع حدد من لهم حق الطعن تمييزا ، وأيضا حدد الحالات التي يجوز فيها الطعن بطريق التمييز على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال . ومن ثم لا يجوز الطعن بالتمييز في غير الحالات سالفة الذكر والتي حددتها المادة ٨ من القانون المذكور .

الفرع الأول طعن النيابة العامة

مناط مصلحة النيابة في الطعن ؟

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون ومن ثم فلها أن تطعن بطريق التمييز في الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه وطالما أنه لا يبنى على طعنها في حالة عدم استئنافها لحكم محكمة أول درجة تسوء ، لمركز المتهم والنيابة العمومية تمثل الهيئة الاجتماعية وهي وسيلة الدولة في توقيع العقوبة على كل من يثبت خروجه على القانون ولا صفة للنيابة في التحدث الا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب سواء قررت بالطعن عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم ومن حقها الطعن في الحكم الصادر بالادانة أو البراءة وبصرف النظر عما اذا كان الطعن لمصلحة المتهم أو في غير صالحه ولكن لا يقبل طعن النيابة اذا انتفت مصلحة الاتهام وانتفت في نفس الوقت من الطعن مصلحة المتهمين المحكوم عليهم .

ولا يستفيد المدعى بالحق المدني من طعن النيابة اذا قبل الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ولم يطعن فيه بطريق التمييز ، لأنه حاز حجية الشيء المقضى به فنقض الحكم يقتصر على الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية .

وعندما يكون الطعن مرفوعا من النيابة العامة ، فيجب أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل أما اذا كان مرفوعا من غيرها فيجب أن يوقع أسبابه محام (م ١٠ قانون الطعن بالتمييز) • واذا فوتت النيابة على نفسها حق استئناف حكم محكمة الدرجة الأولى ، فان هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه وينغلق أمامها طريق الطعن بطريق التمييز ، بشرط أن يكون الحكم الصادر بناء على استئناف المتهم - قد أيد حكم محكمة الدرجة الأولى بحيث يمكن القول ان الحكيم الابتدائي والاستئنائي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا أما اذا ألغى الحكم الابتدائي أو عدل فان الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تمام الانفصال عن قضاء محكمة الدرجة الأولى ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن تمييزا من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوى لمركز المتهم •

واذا كان الحكم صادرا بمقوبة الاعدام فيجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على دائرة التمييز بمذكرة برأيها في الحكم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق بالحكم لاقرار الحكم أو تعديله (م ٩ ، م ١٤ من القانون ٤٠ لسنة ٧٢ بشأن الطعن بالتمييز) وتتصل دائرة التمييز بالدعوى بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أم لم تقدم • وتجاوز النيابة الميعاد الذي ضربه القانون في المادة ٩ من قانون الطعن بالتمييز لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، فالمشرع أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على دائرة التمييز •

الفرع الثانى طعن المخوم عليه

للمتهم الحق فى الطعن بطريق النقض فى كل من الدعويين الجنائية والمدنية معا ، وله أن يقصر الطعن على احدى الدعويين الجنائية أو المدنية حسبما يرى فيه مصلحته • ويلزم توافر مصلحة جدية للطاعن والا فلا جدوى من الطعن فمثلا لا يجوز للمتهم الطعن فى حكم صادر ببراءته حتى ولو فرض وقوع خطأ فى القيد أو الوصف القانونى ، وأيضا لا تتوافر مصلحة للمتهم فى حالة وقوع خطأ فى الاجراءات طالما أن العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق العقوبة التى نص عليها القانون للجريمة التى حكم فيها • وتنقض الدعوى الجنائية بوفاة المتهم حتى ولو كان قد توفى بعد التقرير بالطعن تمييزا وتقديمه الأسباب • ولا ينتقل الطعن بوفاة المتهم الى ورثته لأن حق الطعن هو حق شخصى للمجنى عليه •

الفرع الثالث طعن المدعى بالحقوق المدنية

ان الادعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائى يكون وفقا للاجراءات التى رسمها قانون الاجراءات الجزائية — ولا يقبل من أوجه الطعن الا ماكان متصلا منها بشخص الطاعن فلا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية الا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فحسب فلا يملك ممارسة حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يعتقد هو للدعوى فهو يدخل فيها بصفته مضورا من الجريمة التى وقعت طالبا تعويضا مدنيا عما أصابه من ضرر • ومن ثم فدعواه مدنية بحته ولاصلة لها بالدعوى الجنائية الا بتبعيتها لها •

ويجب أن يكون المدعى بالحق المدنى كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية ، فلا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية كل من كان فاقد التمييز لصغره فى السن أو عته أو جنون وفى مثل هذه الحالات يكون للولى الطبيعى أو

الوصى الحق في مباشرة كافة حقوق ناقص الأهلية وبالتالي للولى أو الوصى الطعن بالتمييز في الحكم الصادر ضد ناقص الأهلية والمبررة بوقت التقرير بالطعن بصرف النظر عن بلوغ الصغير سن الرشد بعد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني .

وحكمت محكمة النقض المصرية « اذا كان قد قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا له في حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر — عند المحاكمة — اثنتين وعشرين سنة فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية وكان الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني فلا يقبل منه أن يثير هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض على أن الطاعن لا يضار بالقضاء بالتعويض لوالد المجنى عليه بصفته واليا طبيعيا له ولو كان هذا الأخير قد بلغ سن الرشد مادام هذا التعويض من حق المجنى عليه وله أن يتولى اجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعي (١) .

والدفع بعدم أهلية المدعى من المسائل الموضوعية فلا يجوز اثارته أمام دائرة التمييز لأول مرة اذا كان الطاعن لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع .

وليس للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات تزيد على النصاب الانتهائي الذي يحكم فيه القاضى الجزئى وانطوى العيب الذى شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية .

وقضى « لا صفة للطاعن بالحقوق المدنية فيما اثاره بالنسبة الى ما قضى به الحكم في تهمة السرقة لأن ذلك خارج عن نطاق دعواه المدنية » (٢) كذلك

(١) نقض ١٩٦٠/٢/٢ أحكام النقض المصرية س ١١ ق ٢٩ ص ١٤٢ الطعن ٢٧٣ لسنة ٢٩ ق .

(٢) نقض ١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض المصرية س ٢٣ ص ٧٢٤ الطعن ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق .

ليس للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن في الحكم الصادر ببراءة المتهم متى كان لم يدع بحقوق مدنية قبل المتهم (١) .
يجوز للمدعى بالحق المدني التنازل عن دعواه المدنية أثناء مراحل الدعوى الا أن هذا التنازل لا يمتد الى غيره من المدعين معه بالحقوق المدنية في ذات الدعوى .

ويعتبر المدعى بالحق المدني تاركا دعواه اذا غاب رغم اعلانه شخصيا ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولما كان ذلك من المسائل الموضوعية التي تحتاج تحقيقا موضوعيا فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام دائرة التمييز .

الفرع الرابع طعن المسئول عن الحقوق المدنية

للمسئول عن الحقوق المدنية حق الطعن في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية وفقا للاجراءات التي رسمها قانون الاجراءات الجزائية .
ولورثته حق الطعن بالنقض اذا كانت التعويضات تزيد عن النصاب الانتهائي الذي يفصل فيه القاضي الجزئي .

وليس للمسئول عن الحق المدني صفة في الدعوى الجنائية لأن ذلك خارج عن نطاق دعواه المدنية ولا يغير من ذلك أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حال كانت عليها دون أن يوجه اليه ادعاء مدني فيها فهذا التدخل الانضمامي لا يعطيه حق الطعن بالتمييز في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذي لا يمس الحكم فيها ، فالطعن تمييزا لا يكون الا لمن مسه الحكم المطعون فيه ، وفيما يختص بحقوقه فحسب .

(١) نقض ٥٦/٦/١١ أحكام النقض المصرية س ٧ ق ٢٣٩ الطعن ٦٩٩ لسنة ٢٩ ق .

وقضت محكمة النقض المصرية بأنه « اذا كان الثابت من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التي أقامتها النيابة العامة ضد المتهمين - ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما - فان طعننا على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز (١) » .

وأيضاً قضت « متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن العادية المخولة له فى القانون فلا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية التحدث فى بطلان اعلان المتهم ، ذلك أن التظلم من بطلان الاعلان هو من شئون من وجه اليه الاعلان وادعى بطلانه ولأن القانون لم يمنح المسئول عن الحقوق المدنية حق الطعن الا فى نطاق حقوقه المدنية وحدها (٢) » .

المطلب الثانى

ميعاد الطعن تمييزاً

ميعاد الطعن بالتمييز ثلاثون يوماً من تاريخ النطق بالحكم (م ٣٤ اجراءات جزائية) ويحسب ميعاد الطعن تمييزاً من يوم صدور الحكم كما هو واضح من النص ولا اجتهاد مع صراحة النص فضلاً عن أن رأى الراجح فقها وقضاء أن ميعاد الطعن تمييزاً هو ميعاد غير كامل بمعنى أن - يحسب من يوم النطق بالحكم وليس من اليوم التالى لصدور الحكم كما ذهب جانب من الفقه (١) » .

(١) نقض ١٩٦٠/٣/٢١ احكام النقض المصرية س ١١ ق ٥٤ ص ٢٧٣ الطعن ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق .
(٢) نقض ١٩٥٧/٥/٢٨ احكام النقض المصرية س ٨ ق ١٥٦ ص ٥٦٧ الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق .
(١) يرى الدكتور عبد الوهاب حومد انه لا يدخل يوم النطق فى حساب الميعاد ولكن يدخل فيه اليوم الاخير الوسيط فى الاجراءات الجزائية الكويتية ص ٣٥٠ طبعة ١٩٧٤ . جامعة الكويت .
(م ٢٢ - التشريع المصرى)

وإذا توافر لدى المميز عذر قهري منعه من الطعن تمييزا في الميعاد القانوني امتد الميعاد الى حين زوال المانع ، وحينئذ يبدأ الميعاد من يوم علم المميز علما رسميا بصدور الحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري والتحقق من صحته إذا لم يستطع المتهم ابدائه أمامها •

ولكن إذا ثبت قيام العذر القهري بعد علم المميز بصدور الحكم ففي هذه الحالة لا يمتد الميعاد الى بعد زوال المانع ويتعين على المحكمة عدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد •

والعذر القهري يتعلق بشخص المميز وحده فلا يستفيد به الطاعن من حيث امتداد الميعاد إذا كان العذر خاصا بغيره كوكيله مثلا • فليس لمرض المحامي عن الطاعن تأثير في الميعاد المحدد في القانون للطعن ، لأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب من شأن الطاعن لا المحامي عنه فإذا قدم أسباب الطعن بعد الميعاد فلا يقبل الاعتذار عن التأخير بمرض المحامي •

ولا يضاف الى ميعاد الطعن بالتمييز ميعاد مسافة وانما يمتد إذا صادف آخر يوم عطلة رسمية •

وقضى « إذا كان الثابت من أوراق الطعن ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٥ ولم يقرر الطاعن فيه بطريق التمييز الا بتاريخ ١٩٧٤/٧/١٥ فان الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبوله شكلا (١) •

(١) دائرة التمييز ١٩٧٤/١١/٢٥ الطعن بالتمييز ١٩٧٤/٢٤ جزائي مجلة القضاء والقانون السنة الخامسة العدد الثاني ص ١٢٢ •

المطلب الثالث

اجراءات الطعن تمييزاً (١)

اجراءات الطعن هي التقرير بالطعن وايداع الأسباب ودفع الكفالة .
وستنكلم عن هذه الاجراءات على النحو الآتى :

الفرع الأول : التقرير بالطعن .

الفرع الثانى : ايداع الأسباب .

الفرع الثالث : دفع الكفالة .

الفرع الأول

التقرير بالطعن

يحصل الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة الاستئناف العليا (م ١٠ من قانون الطعن بالتمييز) أمام الكاتب المختص . والطعن بالتمييز عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتآه ، وقد أباح القانون هذا الاعتراض ورسم له التقرير به فى قلم الكتاب بمحكمة الاستئناف العليا فى الميعاد الذى حدده ويترتب على هذا الاجراء الشكلى دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به وان ايداع الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد القانونى موقعا عليها من محام ، شرط لقبول الطعن ، فهما يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحد مقام الآخر ولا يفنى عنه (٢) .

(١) يرجع الى اجراءات الطعن بالنقض فى التشريع المصرى فى هذا البحث ص ٢٧٠ وما بعدها نظرا لأن أغلب الاحكام السابق شرحها تنطبق على اجراءات الطعن بالتمييز فى التشريع الكويتى .

(٢) دائرة التمييز فى ١٩٧٤/٥/٢٠ الطعن بالتمييز رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ « جنائى » مجلة القضاء والقانون الكويتية السنة الخامسة العدد الثانى ص ٦٢ .

ويجب أن يكون التقرير من صاحب الشأن أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا أو توكيلا عاما بشرط أن ينص فيه على الطعن بطريق التمييز لأن الطعن تمييزا حق شخصي يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا باذنه (١) . ولا يعتبر الطعن بطريق التمييز امتدادا للاخصومة بل هو خصومة مستقلة مهمة المحكمة فيها مقصورة على الحكم على صحة الأحكام من قبيل تطبيق حكم القانون فيما يكون عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع .

هل يجوز التقرير بالطعن تمييزا بعريضة ؟

ذهبت دائرة التمييز في أحكامها في بادىء الأمر الى عدم قبول الطعن تمييزا اذا ما كان التقرير بعريضة واستندت في قضائها الى أنه يشترط لقبول الطعن بالتمييز أن يكتب به تقرير من قلم كتاب محكمة الاستئناف العليا ولهذا فإنه لا تقوم للطعن قائمة ولا تتصل به دائرة التمييز الا عن طريق هذا التقرير ولا يغنى عنه أى اجراء آخر كصحيفة التكليف بالحضور (٢) .

ثم قضت دائرة التمييز بقبول التقرير بصحيفة وجاء في حيثيات الحكم « متى تبين أن ورقة الطعن بالتمييز في حكم جزائي قد صيغت على نحو يفصح بما لا يدع مجالا للشك عن أن الطاعن قصد بها أن تكون تقريرا بالطعن فهي تحمل عنوان « تقرير بالطعن بالتمييز » ولم تأخذ شكل الأوراق الخاصة بالتكليف بالحضور وخت من البيانات المقررة قانونا وقد أنهاها الطاعن — بعد أن أورد بها أسباب طعنه — طالبا تمييز الحكم دون أن يضمن ذلك دعوى المطعون ضدها للحضور أمام المحكمة كما هو الشأن في أوراق التكليف بالحضور وقد توقع عليها من محامى الطاعن الذى

(١) دائرة التمييز ١٩٧٤/١/٢١ الطعن بالتمييز رقم ١٩٧٣/٩ «جنايات» ، مجلة القضاء والقانون السنة الخامسة العدد الاول ص ٣٣ .
(٢) دائرة التمييز القضية رقم ١ والقضية رقم ٢ في جلسة ١٩٧٣/٣/٥
اشار اليهما الدكتور عبد الوهاب حومد المرجع السابق ص ٣٥١ ، ٣٥٢ .

قدمها الى قلم كتاب محكمة الاستئناف العليا فأشر عليها الموظف المختص بتحصيل الرسم المستحق وبتحديد جلسة لنظر الطعن وتكليف الطاعن باستيفاء الاجراءات وهذا الذى حصل من محامى الطاعن لدى الكاتب المختص وما تصرف به الأخير على ذلك النصو يستفاد منه تلقيه لورقة الطعن مما يضىف عليها صفة الاشهاد الرسمى الذى يتحقق به قانونا اعتبارها تقرير بالطعن تم فى قلم كتاب محكمة الاستئناف العليا ولا محل للمحاجة بأن التقرير لم يحرر محضرا بايداعه قلم الكتاب ذلك أن التمانون لم يشترط أن يحرر التقرير على نموذج معين فلا يسوغ أن يضار الطاعن من اغفال الكاتب المختص بتحرير ذلك المحضر ولا يغير من ذلك أيضا قيام الطاعن باعلان التقرير الى المطعون ضدها فقد قام بذلك امتثالا لما أشر به الكاتب المختص من تكليف له — باستيفاء الاجراءات وبعد أن اكتسب التقرير صفته القانونية (١) .

ونعتقد أنه لا يجوز للمحكوم عليه المحبوس التقرير بالطعن أمام مدير السجن لأن المشرع لم ينص على ذلك (٢) . وخلاصة القول بأن التقرير يجب أن يكون بقلم كتاب محكمة الاستئناف العليا أمام الكاتب المختص الذى يتعين عليه عمل محضر بالايدياع ولا تتصل المحكمة بالطعن بغير هذا الاجراء الشكلى .

ولا يجوز التقرير بطلب أو خطاب أو تلغراف أو التقرير شفويا أمام الكاتب المختص بل يجب أن يكون التقرير مكتوبا موقعا عليه من ذوى الشأن أو من ينوب عنه بموجب توكيل خاص أو عام ينص على الطعن بطريق التمييز .

(١) دائرة التمييز ١٩٧٣/٥/٢١ الطعن بالتمييز رقم ١٩٧٣/٣ جنابات ، مجلة القضاء والقانون السنة الرابعة العدد الثانى ص ٢٧ .
(٢) ويرى عكس ذلك الدكتور عبد الوهاب حومد ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

الفرع الثانى

ايداع الأسباب

يحصل الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة الاستئناف العليا ويجب ايداع الأسباب التى بنى عليها الطعن خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق بالحكم (م ١٠ / اجراءات جزائية) •

ولا يقبل من الطاعن ابداء أسباب أخرى أمام دائرة التمييز غير الأسباب التى سبق بيانها وايداعها فى الميعاد القانونى (م ١٠ / ٥ اجراءات جزائية) •

ومع ذلك فلدائرة التمييز أن تميز الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، اذا تبين لها أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ، أولا ولاية لها بالفصل فى الدعوى أو اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى (م ١٠ / ٦ اجراءات جزائية) •

وإذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة ، فيجب أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل (م ١٠ / ١٢ اجراءات جزائية) •

ويقبل الطعن اذا وقع أسبابه النائب العام أو المحامى العام لأن من يملك الأكثر يملك الأقل ولكن اذا وقع وكيل نيابة فان الطعن يكون غير مقبول شكلا •

ولما كانت دائرة التمييز منوطا بها الاشراف على صحة تطبيق القانون تطبيقا سليما فقد اشترط المشرع توقيع أسباب الطعن من محام اذا كان الطعن مرفوعا من غير النيابة (م ١٠ / ٣ اجراءات جزائية) فتوقيع المحامى شرط لقبوله • ورتب القضاء البطلان كجزاء على عدم التوقيع على الأسباب على أساس أن الأسباب لم تقدم على الصورة التى تطلبها القانون •

وفي جميع الأحوال تقدم النيابة مذكرة برأيها في الطعن يوقعها رئيس
نيابة على الأقل وذلك قبل الجلسة المحددة لنظره (م ١٠/٤ إجراءات
جزائية) .

والتقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم
أحدهما مقام الآخر ولا يعنى عنه ^(١) . وايداع الأسباب في الميعاد الذى
ضربه القانون شرط قبول الطعن ، ويجب على المحكمة أن تحكم بعدم قبول
الطعن شكلا اذا لم يودع الطاعن أسباب الطعن على الوجه الذى رسمه
القانون ^(٢) .

ويجب أن تكون أسباب الطعن واضحة ومحددة ببيان أسباب الطعن
على نحو محدد بذاته لأسباب الطعن سببا سببا وعلى صورة تيسر فهم
الموضوع الواقع فيه الخطأ القانونى والقواعد التى خولفت وموضع بطلان
الحكم أو الاجراءات ، ولا يقبل ايراد أسباب فى صياغة مبهمه أو الاحالة
بصفة مجملة على ما حوته صحيفة الاستئناف ^(٣) وذلك حتى يتيسر للمطلع
عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفته لحكم القانون أو موطن البطلان
الذى وقع فيه .

وإذا كان الحكم صادرا بمعقوبة الاعدام ، فيجب على النيابة العامة
أن تعرض القضية على دائرة التمييز مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم
فى خلال ثلاثين يوما لاقرار الحكم أو تعديله (م ١٤ إجراءات جزائية)
بصرف النظر عما اذا طعن المحكوم عليه أو لم يطعن تمييزا فى الحكم
الصادر ضده . ونظرا لما يشترط فى اجراءات التقرير بالطعن تمييزا فى

(١) دائرة التمييز ١١/١١/١٩٧٤ طعن بالتمييز رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤
(جنائى) ، مجلة القضاء والقانون ، السنة الخامسة العدد الثانى ص ١٤٤ ،
وجاء فى هامش ذات الصفحة من المجلة ان ذلك المبدأ صدر فى كل من الطعون
أرقام ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٤ لسنة ١٩٧٤
جزائى .

(٢) دائرة التمييز ٢٠/٥/١٩٧٤ الطعن بالتمييز ٣ لسنة ١٩٧٤ جزائى
مجلة القضاء والقانون السنة الخامسة العدد الثانى ص ٧٣ .

(٣) دائرة التمييز ١٣/٥/١٩٧٤ الطعن بالتمييز رقم ٨/١٩٧٣ مدنى
مجلة القضاء والقانون السنة الخامسة العدد الثانى ص ٥٣ .

الأحكام المدنية والجزائية من تشابه فسوف نسوق بعض الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية لايضاح ماجرى عليه القضاء .

حكم « لما كان الطاعن لم يبين في وجه النعى ما يكشف العيب الذي ينسبه الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه ، وكانت العبرة في أسباب الطعن انما هي بما يرد منها في صحيفة التكاليف بالحضور التي رفع بها الطعن ما لم تكن مبنية على النظام العام ، ولا يغنى عن ذلك ما قد يرد منها في المذكرات اللاحقة (١) .

وقضى « اذا انصب الطعن على الحكم الصادر لصالح المطعون ضده بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة اليه وجاءت صحيفة الطعن خالية من بيان أسباب الطعن على هذا الحكم فان الطعن بالنسبة للمطعون ضده المذكور يكون قد وقع باطلا (٢) .

وأیضا حكم « لا يقبل من الطاعن ايراد أسباب الطعن في الصحيفة في صياغة عامة مبهمة كما لا يقبل منه الاحالة بصفة عامة على دفاعه أمام محكمة الموضوع ، ولما كان الطاعن لم يبين ما ينعاه على الحكم المطعون فيه بصورة محددة واضحة بل أورد ذلك في عبارة مرسلة عامة وأحال على دفاعه في الاستئناف بصفة مجملة فان النعى بهذا السبب يكون غير مقبول (٣) .

الفرع الثالث إيداع الكفالة

إذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه خزانة وزارة العدل مبلغ خمسين

- (١) دائرة التمييز ١٩٧٤/٦/٣ الطعن بالتمييز رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ « أحوال شخصية » مجلة القضاء والقانون السنة الخامسة العدد الثاني ص ٧٧ .
(٢) دائرة التمييز ١٩٧٤/٦/١٧ الطعن بالتمييز رقم ٦ / ١٩٧٤ « مدنى » مجلة القضاء والقانون السنة الخامسة العدد الثاني ص ٩٤ .
(٣) دائرة التمييز ١٩٧٤/١١/٢٥ الطعن بالتمييز رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ « أحوال شخصية » مجلة القضاء والقانون السنة الخامسة العدد الثاني ص ١١٧ .

دينارا على سبيل الكفالة ، ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطنن اذا لم يصحب بما يثبت الايداع (م ١/١١ اجراءات جزائية) •
وايداع الكفالة شرط جوهرى لقبول الطنن بالتمييز والتقرير به فيجب أن يرفق الطاعن بالتقرير ما يثبت ايداعه الكفالة خزانة وزارة العدل وعلى الموظف المختص بقلم الكتاب التأكد من صحة دفع الكفالة قبل أن يقبل التقرير بالطنن •

ويبدو لنا أن هدف المشرع من الزام بعض الطاعنين بدفع كفالة عند التقرير بالطنن تمييزا ، هو الحد من الطعون أمام دائرة التمييز ، بعدم اساءة استعمال حقوقهم في الطعن تمييزا ، اذا لم تكن هناك جدوى أو عدم توافر مصلحة للطاعن ، فضلا عن توافر عنصر الرغبة والجدية في التقرير بالطنن ومتابعة الدعوى أمام دائرة التمييز •

وأعفى المشرع من دفع الكفالة ثلاثة أشخاص هم :

- ١ — النيابة العامة وهذا شيء طبيعى لأنها تمثل الهيئة الاجتماعية وتعمل على تحقيق مصلحة الجماعة والفرد معا •
- ٢ — المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أيا كانت مدتها ويلتزم المحكوم عليه بغير هذه العقوبة بدفع الكفالة فمثلا يجب على المحكوم عليه بالغرامة دفع الكفالة المنصوص عليها قانونا •
- ٣ — الأشخاص المعفون من أداء الرسوم القضائية ، ويقصد المشرع من هذا الاعفاء التيسير على الفقراء وحتى لا تعتبر الكفالة حرجا عثره تمنعهم من التقرير بالطنن والمطالبة بحقوقهم والدفاع عن حرياتهم الشخصية •

ولا يتقرر الاعفاء من الكفالة الا بقرار من لجنة المساعدة القضائية المختصة وقرار اللجنة لا يقبل الطعن بتاتا ولكن يجوز تجديده في محكمة الدرجة الثانية لأن القانون لم يمنع هذا التجديد (١) •

(١) الدكتور عبد الوهاب حومد ، المرجع السابق ص ٣٥٢ •

وتتعدد الكفالة بتعدد الطاعنين بطريق التمييز ، ولكن اذا تعدد الطاعنون في دعوى واحدة ، وكانت مصلحتهم واحدة ، فلا تودع سوى كفالة واحدة وأيضا في حالة تعدد الأحكام في دعوى واحدة وكانت تجمعها رابطة واحدة فلا تدفع من الطاعن الا كفالة واحدة (١) .

ويجب على المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أن يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن وذلك بتسليم نفسه للشرطة التي تحيله بدورها الى النيابة العامة أو تسليم نفسه مباشرة للنياية العامة ، والا يسقط الطعن المرفوع منه (م ١/١٢ اجراءات جزائية) • ويجوز لدائرة التمييز اخلاء سبيله بالكفالة اذا رأته ذلك (م ١/١٢ اجراءات جزائية) •

وبعد التقرير بالطعن وايداع الأسباب ودفع الكفالة يقوم قلم الكتاب خلال أسبوع من التقرير بالطعن بضم ملف الدعوى المطعون في حكمها واخطار النيابة العامة لتبدي رأيها قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن (م ٣/١١ اجراءات جزائية) •

وهذا الميعاد الذى حدده المشرع لقلم الكتاب لضم الملف واخطار النيابة هو ميعاد تنظيمي لا يترتب على عدم مراعاته بطلان في الاجراءات •

وباختصار فان التقرير بالطعن وايداع الأسباب ودفع الكفالة تكون معا وحدة اجرائية واحدة ولا يقوم أحدها أو اثنان مقام الآخر ولا يعنى عنه ، فالثلاثة تكمل بعضها البعض الآخر •

ويجب على من له الحق في الطعن تمييزا أن يسلك الاجراءات الثلاثة خلال الميعاد القانوني حتى يقبل التقرير بالطعن •

(١) الدكتور رؤوف عبید ، المرجع السابق ص ٨٣٩ .

المبحث الثاني

شكل الطعن بالنقض في التشريع العراقي (١)

نظم قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي الحالي طرق الطعن تميزا في الأحكام وغرق بين ثلاثة أنواع من طرق الطعن تميزا وهي التمييز الاجباري والاختياري والطعن لتصحيح القرار التمييزي وسنعالج هذه الطرق على النحو التالي :

المطلب الأول : التمييز الاجباري •

الفرع الأول : ميعاد التمييز الاجباري •

المطلب الثاني : التمييز الاختياري •

الفرع الأول : صفة الطاعن •

أولا : طعن الادعاء العام تميزا •

ثانيا : طعن المتهم تميزا •

(١) في خلال عام ١٩١٨ صدر القانون العراقي وسماه المشرع اصول المحاكمات الجزائية ثم نقله المشرع اللبناني عام ١٩٤٨ ، والمشرع السوري عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٦٠ صدر القانون الكويتي رقم ١٧ بشأن الاجراءات والمحاكمات الجزائية ، وينتقد الدكتور محمود مصطفى هذه التسمية فيقول : استبدلت هذه القوانين كلمة « الجزائية » بكلمة « الجنائية » بدعوى ان المحاكمة لا تنتهي دائما بالحكم بالعقوبة ، وانما يقضى فيها بتدبير ، وكلمة الجزاء تجمع بين العقوبة والتدبير ، ولكن يرى الدكتور محمود مصطفى ان كلمة جزاء تشمل رد فعل مخالفة احكام فروع القانون الأخرى بينما العقوبة هي الجزاء الذي تنفرد به الجريمة (مؤلفة تطور قانون الاجراءات الجنائية في مصر وغيرها من الدول العربية ص ٧ طبعة سنة ١٩٦٩) . وتطلق هذه الدول على محكمة النقض اسم محكمة التمييز .

ثالثا : حق الشاكي في الطعن تمييزا •

رابعا : طعن المدعى بالحق المدني تمييزا •

خامسا : طعن المسئول عن الحق المدني تمييزا •

الفرع الثاني : ميعاد التمييز الاختياري •

الفرع الثالث : التقرير بالتمييز الاختياري •

المطلب الثالث : الطعن لتصحيح القرار التمييزي •

الفرع الأول : صفة الطاعن لتصحيح القرار التمييزي •

الفرع الثاني : ميعاد الطعن لتصحيح القرار التمييزي •

الفرع الثالث : التقرير بالطعن لتصحيح القرار •

المطلب الأول

التمييز الاجباري

يقصد بالتمييز الاجباري أو الالزامي أو الوجوبي بأن تلتزم محكمة الموضوع أي محاكم الجزاء الكبرى بعرض أحكامها التي تصدرها بصفتها الأصلية أي الأحكام الصادرة في الجنايات فقط على محكمة التمييز « وتسمى في مصر بمحكمة النقض » وأيضا تعرض أحكام محاكم أمن

الدولة اذا ما صدرت بعقوبة الاعدام أو بالسجن المؤبد على محكمة أمن الدولة « معطلة » (١) .

وأساس هذا التمييز الاجبارى هو نص القانون فمحكمة الموضوع تقوم بهذا الالتزام من تلقاء نفسها دون حاجة لطعن أحد أطراف الخصومة ، والعلة في وجوب عرض الأحكام التى تصدرها محكمة الجراء الكبرى بصفتها الأصلية على محكمة التمييز تكمن في خطورة الأحكام الصادرة في الجنايات ، وتفادى مرور مدة الطعن على المتهم وهو في غفلة من أمره (٢) .

ولا يغرب عن البال أن الأحكام التى تصدرها محاكم الجراء الكبرى باعتبارها محكمة تمييز لا تعرض على محكمة التمييز في العراق .

(١) عبد الأمير العكيلي — المرجع السابق ص ٢٨٧ . وتنص المادة الثالثة (المعدلة) من قانون أصول المحاكمات العسكرية رقم ٤٤ لسنة ١٩٤١ وتعديلاته على أن تنقسم المحاكم العسكرية الى اربعة أقسام وهى :

- (أ) المحكمة الدائمة .
- (ب) المحكمة الخاصة .
- (ج) محكمة امر الضبط .
- (د) المحكمة التمييزية .

وبنيت المواد من ٩٣ — ٩٩ الأحكام الواجب والجائز تمييزها ومدة التمييز ، وسلطات محكمة التمييز واسباب نقض الأحكام والمحاكمات الوجاهية أملم محكمة التمييز الاجراءات حول الأحكام المنقوضة ، سلطة امر الاحالة في طلب التمييز .

(٢) حسن الفكهانى — موسوعة القضاء والفقهاء للدولة العربية ج ٢٦ ص ٧٤ طبعة ١٩٧٥ — ١٩٧٦ .

الفرع الأول مبدأ التمييز الاجبارى

إذا أصدرت محكمة الجراء الكبرى حكما أو قرارا فى الدعوى بصفة أصلية فعليها أن ترسل اضبارة الدعوى خلال عشرة أيام الى محكمة التمييز للنظر فيها تمييزا ولو لم يقدم طعن فى الحكم الصادر فيها وتقبل محكمة التمييز اللوائح (المذكرات) المقدمة من المتهم وذوى العلاقة الى ما قبل اصدار قرارها فى الدعوى (م ٢٥٤ أصول جزائية) .

ويجوز لكل من له الحق فى الطعن تمييزا فى التقدم بمذكرات —
لوائح — لكى يوضح وجهة نظره مادامت محكمة التمييز لم تصدر
قرارها فى الدعوى بالتصديق أو غير ذلك .

كيف تحسب بداية الأيام العشرة ؟

ينص المشرع على كيفية حساب مدة الأيام العشرة التى ألزم محكمة الموضوع بعرض القضية خلالها على محكمة التمييز ، ومن ثم تبتدىء من تاريخ اصدار الحكم أو تبليغه كما كانت تنص المادة (٢٣) المعدلة من الأصول الجزائية الملغاة (١) . ونعتقد أن انقضاء العشرة الأيام دون أن ترسل محكمة الموضوع الدعوى الى محكمة التمييز لا يترتب عليه عدم تصديق محكمة التمييز على الحكم أو اعتباره مصدقا عليه من محكمة التمييز لأن هذه الفترة تعتبر من قبيل الاجراءات التنظيمية لحث محكمة الموضوع على سرعة ارسال الدعوى الى محكمة التمييز .

ويجب أن ترسل محكمة التمييز اضبارة الدعوى فور ووصولها اليها الى رئاسة الادعاء العام مرفقا بها أسباب الطعن والعرائض والمذكرات المقدمة من الخصوم . وعندئذ يقوم الادعاء العام ببحث أوراق الدعوى

(١) عبد الأمير العكلى المرجع السابق ٢٦ ص ٢٨٨ .

ومرفقاتها واعداد مذكرة بملاحظاته ورأيه حول الحكم أو القرار خلال عشرين يوما من تاريخ ورودها اليها (م ٢٥٥ اصول جزائية) .

ثم يعاد ملف الدعوى الى محكمة التمييز لاصدار قرارها فيها على احدى الأوجه التي بينتها المادة ٢٥٩ اصول جزائية (١) دون التقيد برأى الادعاء العام أو ما يطلبه الخصوم . وميعاد العشرين يوما المشار اليها من قبيل الاجراءات التنظيمية ولا ينتج على مخالفتها بطلان في الاجراءات .

(١) تنص المادة ٢٥٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية على ان :
(ا) لمحكمة التمييز بعد تحقيق أوراق الدعوى ان تصدر قرارها على الوجوه الآتية :

- ١ - تصديق الحكم بالادانة والعقوبات الاصلية والفرعية واية مقرة حكيمة أخرى .
 - ٢ - تصديق الحكم بالبراءة أو الصلح أو عدم المسؤولية أو القرار بالانحراج أو اى حكم أو قرار آخر في الدعوى .
 - ٣ - تصديق الحكم بالادانة مع تخفيف العقوبة .
 - ٤ - تصديق الحكم بالادانة على اعادة الأوراق لاعادة النظر مرة واحدة في العقوبة بغية تشديدها .
 - ٥ - اعادة الأوراق الى المحكمة مرة واحدة لاعادة النظر في الحكم بالبراءة بغية ادانة المتهم .
 - ٦ - نقض الحكم الصادر بالادانة والعقوبات الاصلية والفرعية واية مقرة حكيمة أخرى وبراءة المتهم أو الغاء التهمة والانحراج عنه واخلاء سبيله .
 - ٧ - نقض الحكم الصادر بالادانة والعقوبة واعادة الأوراق الى المحكمة لاجراء المحاكمة مجددا كليا أو جزءا .
 - ٨ - نقض الحكم الصادر بالبراءة أو الصلح أو عدم المسؤولية أو القرار بالانحراج أو اى حكم أو قرار آخر في الدعوى واعادة الأوراق لاجراء المحاكمة أو التحقيق القضائى مجددا .
 - ٩ - تصديق الحكم الصادر في الدعوى المدنية أو نقضه كليا أو جزئيا أو تخفيض المبلغ المحكوم به أو اعادة الحكم الى المحكمة لاستكمال التحقيق فيه أو لاعادة النظر فيه بغية زيادة المبلغ المحكوم به .
- (ب) تبين محكمة التمييز في قرارها الأسباب التي استندت اليها في اصداره .

وقضى « حيث تبين أن الأدلة المتحصلة لا تكفي للإدانة لأن الشهادة الواحدة التي اعتمدت عليها المحكمة الكبرى ، ورجعت عنها الشهادة أمام المحكمة الكبرى لم تؤيد بدليل آخر ، والهروب وحده لا يدل على ارتكاب الجريمة من قبل المتهم ، ولذا قرر الإمتناع عن تصديق قرار الجريمة والحكم واطلاق سراح المتهم من السجن حالا ان لم يكن موقوفا أو مسجوناً لسبب آخر وصدر القرار بالاتفاق (١) .

وقضى « حيث وجد أن الأدلة المتحصلة في هذه القضية لتجريم (ص ١٠) والحكم عليه هي شهادة واحدة ، فضلاً عن كونها لا تكفي للتجريم قانوناً فهي بحد ذاتها تخالف المعقول نظراً لبيان المشتكية من كونها شخصت المتهم (ص ١٠) من ضياء المصباح الذي انعكست ضياؤه على وجه المتهم المذكور ، وبالحال التي ردتا المشتكية بانفادتها لا امكان لوقوع ضياء المصباح على وجهه ، لذلك قرر الامتناع عن تصديق قرارى الجريمة » (٢) .

وحكم « بالتدقيق والمداولة — ظهر أن قرار التجريم استند على مجرد الاستنتاج المبني على ما جاء بشهادة البعض من الشهود من مشاهدة المتهم سائراً برفقة المجنى عليه قبل وقوع الجريمة ولم تأت أية شهادة تؤيد هذه المرافقة حتى المحل الذي وقعت فيه الجريمة وشوهدت فيه جثة المجنى عليه ، كما وأنه لم تتوفر أى شهادة تدل على أن هناك من الأسباب القوية التي ساقته المتهم لارتكاب هذه الجريمة سوى ما استنتج من سبق خطبة المجنى عليه الى البنت التي يقال ان المتهم كان راغباً في زواجها ، الأمر الذي لم يؤيده والد البنت المخطوبة . هذا وحيث لم

(١) جلسة ١٠/٤/١٩٦٣ محكمة التمييز الجنائية العراقية قرار ٣١٧ جنائيات — ٦٣ — العقد الجنائي في قرارات محكمة التمييز ج ٢ أشار اليه الأستاذ حسن الفكاهي — المرجع السابق ج ٢ ص ٥ القاعدة رقم ٩ .
(٢) جلسة ٤/٢/١٩٥٣ محكمة التمييز الجنائية العراقية قرار رقم ٥٣/١ — العقد الجنائي في قرارات محكمة التمييز — الدكتور عباس الحسيني — الجزء الثاني — أشار اليه حسن الفكاهي — المرجع السابق ج ٢ ص ١ القاعدة ١ .

تتوافر في القضية أية شهادة عيانية تؤيد ارتكاب المتهم الجريمة المسندة إليه فضلا عن عدم تحقق أو ظهور أى سبب من الأسباب التي توجب الاقدام على ارتكابها ، وان مجرد الاستنتاج بالصورة المتقدمة لا يكفي لحصول القناعة على ارتكاب المتهم الفعل المسند اليه حسب التهمة الموجهة ، قرر الامتناع عن تصديق قرارى الجريمة والحكم باطلاق سراح المتهم من السجن ان لم يكن موقوفا أو مسجوننا عن سبب آخر وصدر بالاتفاق « (١) » .
وقضى « حيث وجد أن قرارات التجريم والحكم واعتبار الجريمة عادية والتعويض والتسليم والاتلاف والبراءة موافقة للقانون قرر تصديقها » (٢) .

وحكم « لدى التدقيق والمداولة . وجد أن التقرير الطبى الصادر من المعهد الطبى العدلى المعول عليه في مثل هذه الحالات ، أنه يشير الى أن المجنى عليها سالمة البكارة وغير ملاط بها لذا قرر اعادة القضية الى محكمتها لاعادة النظر في القضية بغية تطبيق حكم المادة ٢٣٣ من « ق . ع . ب » في القرارات المار ذكرها أعلاه وصدر القرار بالاتفاق « (٣) » .

وقضى « لدى التدقيق والمداولة . وجد أن المحكمة الكبرى في قرارها موضوع التمييز قد أخذت باعتراف المتهم أمام حاكم التحقيق من أنه قتل والده بالرصاص مع أن هذا الاعتراف لم يؤيده التقرير التشريحي للجثة وبالنظر لما تقدم قرر الامتناع عن تصديق قرارات التجريم والحكم والتعويض والمصادرة والاتلاف ووصف الجريمة الصادرة من

(١) جلسة ١٩٥٧/٢/٦ محكمة التمييز الجنائية العراقية قرار رقم ٣٨ / ج / ١٩٥٧ — العقد الجنائي في قرارات محكمة التمييز — العراق — الجزء الثانى — اشار اليه حسن الفكهانى — المرجع السابق ج ٢ ص ١ قاعدة رقم ٢ .

(٢) جلسة ١٩٦٤/١٠/٢١ محكمة التمييز العراقية — القرار ١٥٠٦ / جنابات/ ١٩٦٤ قضاء محكمة التمييز عام ١٩٦٤ المجلد السادس — اشار اليه حسن الفكهانى — المرجع السابق ج ٢ ص ٥٨٢٠ القاعدة رقم ١٣ .

(٣) جلسة ١٩٦٩/٩/٣٠ محكمة التمييز العراقية — القرار ١٣١٧ / جنابات/ ١٩٦٩ — قضاء محكمة التمييز عام ١٩٦٩ المجلد السادس . اشار اليه حسن الفكهانى — المرجع السابق ج ٢ ص ٥٢ القاعدة رقم ٧٩ .

(م ٢٣ — التشريع المصرى)

المحكمة الكبرى الكرخ بحق المتهم « ه . ع . ث » واعادة أوراق القضية اليها لاجراء المحاكمة مجددا على ضوء ما تقدم على أن يبقى المتهم موقوفا الى النتيجة وصدر القرار بالأكثرية (١) .

وحكم « ولدى التدقيق والمداولة — ظهر أن المحكمة أجرت المحاكمة وأصدرت قرارها بالتجريح والحكم دون أن تلاحظ وجوب استماع شهادة الشهود وتدوين شهادتهم حسب الأصول تمكينا للمتهم من مناقشتهم وانما اكتفت بأقوال الشهود التي جاء فيها أنهم يؤيدون شادتهم المستمعة في دعوى سابقة لم يكن المتهم حاضرا فيها . ولما كان ذلك نقصا يطل بصحة الحكم الصادر قرر الامتناع عن تصديق قرارى الجرمية والحكم واعادة اضبارة الدعوى لاجراء المحاكمة مجددا على ضوء ما تقدم على أن يبقى المتهم موقوفا وصدر بالاتفاق (٢) .

المطلب الثانى التمييزى الاختيارى

يجوز الطعن تمييزا لكل من أصابه ضرر من الحكم المطعون فيه ، وفيما يختص بحقوقه فقط ولا يعتبر الشخص طرفا في الحكم الا اذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه .

ولقد أجاز قانون أصول المحاكمات الجزائية الحالى لكل من الادعاء العام والمتهم والمشتكى والمدعى الدنى والمسئول مدنيا أن يطعن لدى محكمة

(١) جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ محكمة التمييز الجنائية — قرار رقم ٥٢٦/ جنبايات / ١٩٦٧ — النقض الجنائى في قرارات محكمة التمييز ، اشار اليه حسن الفكهانى — المرجع السابق ج ٢ ص ٣٤ القاعدة رقم ٦٤ .
(٢) جلسة ١٩٥٨/٢/٢٢ محكمة التمييز الجنائية العراقية قرار رقم ١٤٣/جنبايات/٥٨ العقده الجنائى في قرارات محكمة التمييز — العراق — الجزء الثانى — اشار اليه حسن الفكهانى — المرجع السابق ج ٢ ص ٢ طبعة ١٩٧٦/٧٥ .

التمييز في الأحكام والقرارات والتدابير الصادرة من محكمة الجزاء في مخالفة أو جنحة أو محكمة الجزاء الكبرى في جناية اذا كانت قد بنيت على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله أو اذا وقع خطأ جوهري في الاجراءات الأصولية أو في تقدير الأدلة أو تقدير العقوبة وكان الخطأ مؤثرا في الحكم ولا يعتد بالخطأ في الاجراءات اذا لم يكن ضارا بدفاع المتهم ولا يقبل الطعن تمييزا على انفراد في القرارات الصادرة في مسائل الاختصاص والقرارات الاعدادية والادارية وأى قرار آخر غير فاصل في الدعوى الا اذا ترتب عليها منع السير في الدعوى ، ويستثنى من ذلك قرارات القبض والتوقيف واطلاق السراح بكفالة أو بدونها (م ٢٤٩ / أ / ج أصول جزائية) (١) - وسنعالج التمييز الاختياري فيما يلي :

الفرع الأول : صفة الطاعن .

الفرع الثاني : الطعن بالتمييز الاختياري .

الفرع الثالث : التقرير بالطعن بالتمييز الاختياري .

(١) يجوز الطعن تمييزا امام محكمة الجزاء الكبرى من نوى العلاقة المنصوص عليهم في المادة ٢٤٩ في الأحكام والقرارات والتدابير الصادرة من محكمة الجزاء في دعاوى المخالفات وفي القرارات الصادرة من حاكم التحقيق خلال ثلاثين يوما تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدورها (م ٢٦٥ / ١ أصول جزائية) ويكون لمحكمة الجزاء الكبرى السلطات المقررة لمحكمة التمييز بما يتلاءم مع هذه الأحكام والقرارات وتكون قراراتها في ذلك باته (م ٢٦٥ / د أصول جزائية) ولما كان فسخ المجال للطعن تمييزا في الأحكام الصادرة في المخالفات من شأنه اغراق المحاكم بهذا النوع من الدعاوى فإن المشرع ، تلافيا لذلك عمد الى اناطة نظرها الى محكمة الجزاء الكبرى بصفتها التمييزية بدلا من محكمة التمييز (حسن الفكهاني ، موسوعة القضاء والفقهاء للدول العربية ج ٢٠ ص ٦٩) .

الفرع الأول

صفة الطاعن

حدد المشرع الأشخاص الذين لهم الحق في الطعن تمييزا على سبيل
الحرص وهم :

الادعاء العام والمتهم والشاكي والمدعى بالحق المدني والمسئول عن
الحقوق المدنية .

أولا : طعن الادعاء العام تمييزا

والادعاء العام يمثل المجتمع وهو خصم عادل يسعى دائما الى تحقيق
موجبات القانون . ويتولى الادعاء العام رئيس الادعاء ويعاونه عدد كاف
من المدعين العامين ونوابهم (م ٣٠ أصول جزائية) ، وكل من
يمنح من ضباط الشرطة من خريجي كلية الحقوق أو كلية الشرطة وموظفي
وزارة العدل الحقوقيين سلطة نائب مدع عام لممارسة السلطات المقررة
قانونا (م ٣١ أصول جزائية) .

ويقتصر طعن الادعاء العام على الدعوى الجزائية (م ٢٥١ / أ أصول
جزائية) ، سواء قرر الطعن عن نفسه أو قام مقام غيره من الخصوم .
ومن حق الادعاء العام الطعن لدى محكمة التمييز في الحكم الصادر
بالادانة أو بالبراءة بغض النظر عما اذا كان الطعن لمصلحة المتهم أو في غير
مصلحته ولكن لا يقبل طعن الادعاء العام في الحكم اذا انتفت مصلحة
الاتهام وانتفت في ذات الوقت مصلحة المتهمين المحكوم عليهم .

وإذا كان الطعن مقدما من الادعاء العام جاز نقض الحكم بالنسبة
الى جميع المحكوم عليهم (م ٢٥١ / ب أصول جزائية) ، وأساس ذلك

أن مخالفة القانون التي تضمنها الحكم المطعون فيه يشمل جميع المحكوم عليهم في ذلك الحكم ، ومن ثم فإن نقضه يجب أن يشمل الجميع عند نقض ذلك الحكم (١) .

ثانيا : طعن المتهم تمييزا

يجوز للمتهم الطعن تمييزا في الدعويين الجزائية والمدنية معا ، ما لم يقصر طعنه على احدهما (م ٢٥١ / أ أصول جزائية) ، حسبما يرى فيه مصلحته .

وإذا كان الطعن متعلقا به وحده كالطعن بالزامة بالتعويض أو باعتباره عائدا (٢) ، فلا ينقض الحكم الا بالنسبة له . أما اذا كانت الأسباب التي بنى عليها الطعن تتصل بغيره من المحكوم عليهم قبل الطعن في تطبيق المادة العقابية . فينقض الحكم عندئذ بالنسبة اليهم جميعا (م ٢٥١ / ب أصول جزائية) .

ولما كان توافر المصلحة شرطا لقبول الطعن ، فلا يقبل طعن المتهم في حكم صادر ببراءته ، حتى ولو كان هناك خطأ في التكييف القانوني للواقعة أو قصور في الأسباب . وأيضا اذا وقع خطأ في الاجراءات ، مادامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة التي ينص عليها القانون للجريمة التي حكم فيها اعمالا في ذلك لنظرية العقوبة المبررة (٣) .

وغنى عن البيان أن الدعوى الجزائية تنقضى بوفاة المتهم حتى ولو كان قد توفي بعد التقرير بالطعن تمييزا وتقديمه الأسباب ، ولا ينتقل

(١) عبد الأمير العكيلي المرجع السابق ج ٢ ص ٣١٤ .

(٢) الباب الثاني من الكتاب الرابع من المذكرة الايضاحية للقانون .

(٣) الدكتور عباس الحسنى المرجع السابق ج ٢ ص ٢٢٥ .

بوفاته الى ورثته من بعده لأن حق الطعن هو حق شخصي للمجنى عليه .
ويعتبر متهما كل من يحكم عليه في منطوق الحكم صراحة (١) ، حتى لو فرض أنه لم يكن خصما في الدعوى .

ثالثا : حق المشتكى في الطعن تمييزا

بينت المادة (٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية بعض الجرائم التي لا يجوز للدعاء العام تحريك الدعوى الجزائية فيها الا بناء على شكوى من المجنى عليه أو من يقوم مقامه قانونا . ونصت (٢٥١/أ) من ذات القانون على أن « يقتصر طعن المشتكى على الحق الذي طلبه » .

وذهب جانب من الفقه (٢) في تفسير هذا النص أنه يجوز للمشتكى أن يطعن في الدعوى الجزائية اذا كانت شكواه مقصورة على الدعوى الجزائية ، وبالعكس اذا كانت الشكوى مقصورة على الدعوى المدنية ، وبناء على هذا الرأي يمكن القول بأن من حق المشتكى الطعن في الدعويين الجزائية والمدنية معا اذا كانت الشكوى تشمل الدعويين معا .

ونعتقد أنه يقتصر حق المشتكى على الطعن تمييزا في الحق الذي طلبه بالنسبة للدعوى المدنية فقط للأسباب الآتية :

١ - الأصل أن الادعاء العام هو صاحب الاختصاص الأصلي في تحريك الدعوى الجزائية وان كان المشرع قد قيد حريته استثناء من القاعدة العامة في تحريك الدعوى الجزائية بالنسبة لبعض الجرائم لاعتبارات خاصة قدرها المشرع وهي لا شك في صالح الجماعة .

(١) الدكتور عباس الحسنى المرجع السابق ج ٢ ص ٢٢٥ .
(٢) عبد الأمير العكيلي المرجع السابق ج ٢ ص ٣١٣ ، الدكتور عباس الحسنى المرجع السابق ج ٢ ص ٢٢٥ ، ص ٢٢٦ .

٢ — انه بمجرد تقديم الشكوى فان الادعاء العام يقوم بمباشرة كافة الاجراءات القانونية الواجب اتخاذها في الدعوى التى لا تتطلب تقديم شكوى .

٣ — ان الادعاء العام هو الممثل الوحيد للمجتمع في الدعوى الجزائية ، وهو الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجزائية ، واذا تدخل المجنى عليه في الدعوى الجزائية مطالبا بحقوق مدنية أصبح خصما في الدعوى المدنية (١) .

رابعا : طعن المدعى بالحقوق المدنية تمييزا

يقتصر حق المدعى بالحق المدني على الدعوى المدنية (م ٢٥١ / أ أصول جزائية) فلا يقبل الطعن من المدعى المدني الا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط ، وعلّة ذلك أنه دخل المحكمة الجزائية بطريق الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجزائية ، ولذا يجب أن يبقى في اطار الدعوى المدنية فقط (٢) .

ويشترط في المدعى المدني أن يكون كامل الأهلية عند مباشرته حقوقه المدنية ، فلا يقبل الطعن من ناقص الأهلية كالمجنون أو المعتوه ، أو الصغير الذى لم يبلغ بعد سن الرشد ولكن يجوز للولى أن الوصى الطعن تمييزا في الحكم الصادر ضد ناقص الأهلية المشمول بولايته أو تحت وصايته . والعبرة بتاريخ التقرير بالطعن بغض النظر عن بلوغ الصغير سن الرشد بعد التقرير بالطعن في الميعاد الذى ضربه القانون .

(١) يرجع الى الدكتور رؤوف عبيد ، مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصرى توقف تحريك الدعوى على شكوى من المجنى عليه ص ٦٥ — ٨٢ طبعة ١٩٧٤ .

(٢) عبد الامير العكيلي المرجع السابق ج ٢ ص ٣١٣ .

ويجوز للمدعى المدني التنازل عن دعواه المدنية ولكن هذا التنازل لا يمتد الى غيره من المدعين معه بالحقوق المدنية في ذات الدعوى .

ولا تنقضى الدعوى المدنية بموت المدعى بالحق المدني ، لأن الحقوق المدنية لا تسقط بالوفاة ، بل تنتقل الى الورثة ومن ثم يجوز لورثته الطعن تمييزا في الدعوى المدنية اذا كان ميعاد الطعن تمييزا لازال مفتوحا أمامهم .

خامسا : طعن المسئول عن الحق المدني تمييزا

يجوز للمسئول عن الحقوق المدنية أن يطعن في الدعوى المدنية وفقا للاجراءات التي نص عليها قانون المحاكمات والأصول الجزائية . ويقتصر طعن المسئول مدنيا على الدعوى المدنية (م ٢٥١ / أ أصول جزائية) ، ولا يمتد الى الدعوى الجزائية لانعدام الصفة في هذه الدعوى واذا ادخل المسئول مدنيا في الدعوى الجزائية فانه يعتبر طرفا في الدعوى ومن حقه الطعن بأحد الأسباب القانونية (١) .

ولما كانت القاعدة العامة أن الحقوق المدنية لا تسقط بالوفاة بل تنتقل الى الورثة ، فانه يجوز لورثة المسئول عن الحقوق المدنية — في حالة وفاة مورثهم — الطعن تمييزا في الحكم الصادر ضد مورثهم اذا كانت التعويضات تزيد عن النصاب الانتهائي الذي يفصل فيه حاكم الجزاء أى القاضى الجزئى . وبشرط أن يكون فى الميعاد الذى حدده القانون ممتدا أمامهم .

(١) محكمة التمييز ١٦/١٠/١٩٧٦ مجلة القضاء ، س ٣٢ ع ١ ص ٢٦٥ رقم الاضبار ١٤٩ لسنة ٧٦ عام ثانى .

الفرع الثاني

ميعاد الطعن بالتميز الاختياري

يحصل الطعن تمييزاً خلال ثلاثين يوماً تبدأ من اليوم التالي لتاريخ النطق بالحكم ، اذا كان وجاهياً أو من تاريخ اعتباره بمنزلة الحكم الوجاهي ان كان غيابياً (م ٢٥٢ / أ أصول جزائية) •

كيف تحسب بداية مدة الثلاثين يوماً ؟ •

فرق المشرع بين حالتين :

اولاهما : اذا كان الحكم وجاهياً تبدأ مدة الثلاثين يوماً اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ النطق بالحكم ، وهنا يكون الميعاد كاملاً بمعنى أن يوم النطق بالحكم لا يدخل ضمن مدة الثلاثين يوماً •

وثانيتها : اذا اعتبر الحكم الغيابي بمثابة الحكم الوجاهي : ويكون ذلك بفوات موعد الاعتراض أو اذا طعن بالمعارضة المحكوم عليه في الميعاد القانوني وحكم بعدم قبول الطعن شكلاً ■

ويجب ابلاغ المعارض الغائب بقرار الاعتراض وفق أحكام المادة ١٤٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية حتى يصبح الحكم الغيابي بمنزلة الحكم الوجاهي ، لأنه بدون اجراءات التبليغ لا يصبح الحكم الغيابي وجاهياً • وعندئذ تحسب مدة الثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار القاضي باعتبار الحكم الغيابي بمثابة الحكم الوجاهي ، فالميعاد غير كامل في هذه الحالة لأن يوم صدور القرار باعتبار الحكم وجاهياً يحسب بداية الأيام الثلاثين بعكس الحالة الأولى التي يبدأ فيها حساب الثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ النطق بالحكم ويمتد ميعاد الطعن تمييزاً اذا قام لدى المحكوم عليه عذر قهري منعه من تقديم الطعن في

الميعاد القانونى فى الحكم الصادر ضده ، لحين انتهاء المانع القهرى
أى أن الميعاد يمتد لليوم التالى مباشرة لانتهاء العذر القهرى ، فاذا
لم يطعن المحكوم عليه فور زوال العذر القهرى مباشرة تقضى المحكمة
بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى •

وتقدير العذر القهرى يخضع لتقدير المحكمة وهى وحدها التى تملك
إبداء الرأى من حيث قبوله أو رفضه ، ويجب على المحكمة أن تبنى رأياها
فى هذا الصدد على أسباب سائغة ومعقولة •

ولا يضاف الى ميعاد الطعن تمييزا ميعاد مسافة بعكس الحال
فى قانون أصول المرافعات المدنية فيضاف مواعيد مسافة عند الطعن فى
الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية والتى بينها قانون المرافعات المدنية •

الفرع الثالث

التقرير بالطعن بالتمييز الاختيارى

يحصل الطعن بعريضة تقدم من المميز أو من ينوب عنه قانونا الى
المحكمة الجزائية التى أصدرت الحكم أو الى أى محكمة جزائية أخرى
أو الى محكمة التمييز رأسا فى الميعاد الذى حدده القانون ، واذا كان
الطاعن أى المميز سجيناً أو موقوفاً أو محجوزاً جاز تقديم العريضة بواسطة
المسئول عن ادارة السجن أو الموقوف أو محل الحجز ، وتشمل عريضة الطعن
على اسمى المميز ، والمميز عليه وخلاصة الحكم وتاريخه واسم المحكمة
التى أصدرته والأسباب التى يستند إليها فى الطعن ونتيجة المطالب ويجوز
للمميز أن يبدى أسباب الطعن فى عريضة مستقلة أو يقدم أسبابا جديدة الى
ما قبل الفصل فيه ولجميع الخصوم أن يقدموا لوائح بأقوالهم وطلباتهم
(م ٢٥٢ أصول جزائية) •

واغفال العريضة لبعض البيانات التي لا تعتبر جوهرية لا يترتب عليه عدم قبول الطعن أو بطلان العريضة لأنه يمكن للطاعن تصحيح البيان قبل انتهاء الميعاد الذي ضربه القانون أو قبل الفصل في الطعن .

والأسباب التي يجب أن يبنى عليها الطعن مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو وقوع خطأ جوهرى في الاجراءات الأصولية أو في تقدير الأدلة أو تقدير العقوبة وكان الخطأ مؤثرا في الحكم (م ٢٤٩ / أ أصول جزائية) .

ويجب أن يتم الطعن تمييزا وفقا للشكل الذي رسمه القانون — وهو العريضة — لافصاح الطاعن عن رغبته في الطعن على الحكم الصادر ضده ، والذي بمقتضاه يدخل الطعن في حوزة محكمة التمييز واتصالها به ، ولا يغنى عن التقرير بالعريضة أن يطعن من له حق الطعن في الميعاد القانونى بأى اجراء آخر وسيلة أخرى والا حكم بعدم قبول الطعن شكلا .

ولما كان التقرير بالطعن حقا شخصا للمحكوم عليه ، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته فليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا باذنه ، فيجب أن يكون منه شخصا أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا وثابتا وقت التقرير بالطعن ، والا كان باطلا ولا تصححه الاجازة اللاحقة ، وأيضا يجوز الطعن بناء على توكيل عام بشرط أن ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الاستثنائى اذ الغرض من هذه (١) البيانات توضيح ما يريد الطاعن ايضاحه وقد لا يكون لديه من الكفاءة ما يمكنه من ايراد ما أوجبه القانون من مشتملات العريضة .

ويجب أن تقدم العريضة الى احدى الجهات التي أشارت اليها المادة ٥٢ / أ ، ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، فقد تقدم

(١) عبد الامر العكلى المرجع السابق ص ٢١٨ .

الى المحكمة التي أصدرت الحكم أو الى محكمة التمييز بالعراق أو الى محكمة الجراء الكبرى بصفتها لتمييزية أو الى أى محكمة جزاء عادية حتى وأن كانت خارج المنطقة الاستثنائية (١) للمكان الذي نظرت فيه الدعوى الجزائية أو المدنية التي صدر فيها الحكم أو القرار المراد الطعن فيه (٢) .

ويبدو أن تعدد الجهات التي تقدم اليها عريضة الدعوى فيه تيسير لاجراءات الطعن ولكن نعتقد أنه قد يكون من الأفضل أن يقدم الطعن الى المحكمة التي أصدرت الحكم أو محكمة التمييز رأسا حتى لا تطول اجراءات التقاضى ، وتخفيفا على المحاكم ، وتيسيرا للطاعن عندما يريد الاستفسار أو متابعة طعنه .

ويجب على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أن ترسل عريضة الدعوى مع كافة أوراق الدعوى الى محكمة التمييز فور تقديم عريضة الطعن اليها أو فور طلب محكمة التمييز ذلك منها (م ٢٥٣ أصول جزائية) ، مع مراعاة أحكام الفقرة ج من المادة ٢٤٩ التي تقضى بالألا يقبل الطعن فى الأحكام الصادرة فيها على انفراد فى القرارات الصادرة فى مسائل الاختصاص والقرارات الاعدادية والادارية وأى قرار آخر غير فاصل فى الدعوى الا اذا ترتب عليها منع السير فى الدعوى ويستثنى من ذلك قرارات القبض والتوقيف واغلاق الراحة بكفالة أو بدونها - وفى كل

(١) والمناطق الاستثنائية فى العراق حددتها المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية العراقى وهى :

(أ) منطقة استثناف بغداد وتشمل محافظات بغداد أواسط وديالى ومركزها بغداد .

(ب) منطقة استثناف البصرة وتشمل محافظات البصرة وذى قاروميسان ومركزها مدينة البصرة .

(ج) منطقة استثناف نينوى - وتضم محافظتى نينوى ودهوك ومركزها الموصل .

(د) منطقة استثناف بابل وتشمل محافظات بابل وكربلاء والقادسية ومركزها مدينة الحلة .

(٢) عبد الامر العكلى المرجع السابق ج ٢ ص ٣١٦ .

الأحوال ينبغي أن يوقع الطاعن أو من ينوب عنه على عريضة التمييز وعريضة الأسباب اللاحقة ، والا فان الطعن لا يقبل شكلا (١) .

المطلب الثالث

الطعن لتصحيح القرار التمييزي

انفرد قانون أصول المحاكمات الجزائية الحالي بالطعن لتصحيح الخطأ القانوني في القرار التمييزي الصادر من محكمة التمييز فقط . أما القرارات التي تصدرها محكمة الجراء الكبرى بصفتها التمييزية فقط فمقابلة للطعن فيها عن طريق تصحيح القرار التمييزي (م ٢٦٥ / د ٥٠٥ ج) . كما أن قرار النقض التمييزي لا يقبل الطعن بطريق التصحيح (٢) رغم أن العراق لم تعرف هذا الطريق في التشريعات الجزائية السابقة على القانون الحالي وتصحيح القرار التمييزي هو طريق طعن غير عادي .

ولم يأخذ بهذا الاتجاه كثير من تشريعات الدول العربية مثل مصر وسوريا والكويت وليبيا وبعض الدول الأجنبية مثل فرنسا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والمصدر التاريخي لهذا الطريق غير العادي يرجع الى أن المشرع المدني العراقي قد نقله عن المادتين ٢٩ ، ٣٠ من قانون ذيل قانون أصول المحاكمات الحقوقية العثمانية المحرر في ٨ ربيع الآخر لسنة ١٣٢٩ هـ وفي ٢٦ مارت سنة ١٣٢٧ رومية كما أنهما معدلتان بالمواد المشهورة بالمواد الست المنشوره في ٩ رمضان سنة ١٣٣١ هـ الموافق ٣٠ كموز سنة ١٣٢٩ رومية وهذا مقتبس عن الشريعة

(١) حسن الفكهاني — موسوعة القضاء والفتحه للدول العربية ج ٢٠

ص ٧٤ .

(٢) جلسة ١٩٧٠/٩/٧ محكمة التمييز العراقية — القرار رقم ٤٩٠ حقوق ثلاثة سنة ١٩٧٠ — النشرة القضائية السنة الأولى — العدد الثالث آيار سنة ١٩٧١ — أشار اليه حسن الفكهاني المرجع السابق ج ٢٠ ص ٧٦٦ .

الاسلامية الغراء تطبيقا للمبدأ المعروف (ولا يمنحك قضاء قضيت فيه اليوم ، فراجعت فيه رأيك فهديت فيه رشذك أن تراجع فيه الحق فان الحق قديم لا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل)^(١) .

وتبرر المذكرة الايضاحية للقانون الأخذ بهذا المبدأ ، بأن للضرورة الأخذ به ، فما دام القانون أجاز تصحيح الخطأ فى القرارات التمييزية الصادرة فى الدعاوى المدنية مهما ضوّلت قيمتها فمن باب أولى أن يقبل هذا التصحيح فى القرارات الجزائية وهى ذات أثر على المحكوم عليه بخاصة وبقية ذوى العلاقة لايدانيه أثر الأحكام المدنية^(٢) ويمكن تقسيم شكل الطعن فى هذا النوع على النحو التالى :

- الفرع الأول : صفة الطاعن لتصحيح القرار التمييزى
- الفرع الثانى : ميعاد الطعن لتصحيح القرار التمييزى
- الفرع الثالث : التقرير بالطعن لتصحيح القرار التمييزى

الفرع الاول

صفة الطاعن^(٣)

للدعاء العام والمحكوم عليه ولبقية ذوى العلاقة بالدعوى الجزائية أن يطعن بتصحيح الخطأ القانونى فى القرار الصادر من محكمة التمييز ، بشرط أن يقدم الطلب خلال الميعاد الذى ضربه القانون ، ولكن لا يجوز

(١) الدكتور عباس الحسنى المرجع السابق ج ٢ ص ٢٣٩ ، نقلا عن

كتاب الصنائع للكاسانى ج ٧ ص ٩ وكتاب اعلام الموقعين ج ١ ص ٧١ .

(٢) المذكرة الايضاحية القانون الاصول الجزائية الفقرة ٣٢ وجاء فى

الاسباب التى حدث بالمشروع المدنى للأخذ بهذا الطريق الطعن فى القرارات

التمييزية بطريق تصحيح القرار فهو طريق استثنائى لا مثيل له فى التشريعات

الأخرى ووجه له نقد كثير ولكن الضرورة قد أوحى به لاستدراك خطأ الحكام .

(٣) سبق أن تكلمنا عن صفة الطاعن بطريق التمييز فى هذا المؤلف

فيمكن الرجوع اليها .

الطعن مطلقا في القرارات التي استثناها المشرع بنص المادة ٢٦٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية (١) .

وثار خلاف في الفقه حول تفسير عبارة ولبقية ذوى العلاقة بالدعوى الجزائية فيرى بعض الفقهاء (٢) أن ذوى العلاقة بالدعوى الجزائية تشمل المدعى المدني والمسئول عن الحق المدني .

ويرى البعض الآخر (٣) أن المشرع استبعد كل ما يتعلق بالدعوى المدنية لأنه لم يجز للمدعى بالحق المدني أو المسئول مدنيا طلب تصحيح القرار التمييزي كما هو ظاهر من قوله (وبقية ذوى العلاقة بالدعوى الجزائية) .

ونعتقد أن الرأي الأول هو الأقرب الى الصواب للأسباب الآتية :

(أ) لا يجوز التمسك بحرفية النص ويحرم المدعى المدني والمسئول مدنيا من الطعن في تصحيح القرار التمييزي وهو أصلا له الحق في طلب تصحيح القرار أمام المحاكم المدنية طبقا لقانون أصول المرافعات المدنية .

(ب) ان الطعن بتصحيح القرار منقول من قانون أصول المرافعات المدنية وهو القانون العام بالنسبة لقانون أصول المحاكمات الجزائية .

(ج) ان حرمان المدعى بالحق المدني والمسئول عنه من سلوك هذا الطريق يتنافى مع قواعد المساواة بين أطراف الخصومة ، ولا يقدر في ذلك

(١) تنص المادة ٢٦٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بالا تقبل طلب التصحيح في القرارات التالية :

(أ) القرار الصادر بالنقض واجراء المحاكمة او التحقيق القضائي مجددا

(ب) القرار الصادر باعادة اوراق الدعوى لاعادة النظر في الحكم .

(٢) عبد الأمير العكيلي المرجع السابق ص ٣٢٥ .

(٣) دكتور عباس الحسنى المرجع السابق ص ٢٤٠ .

القول بأن نظر الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية استثناء من الأصل العام ما دام المشرع أجاز نظر الدعوى المدنية تبعا للدعوى الجنائية .

الفرع الثانى

ميعاد تصحيح القرار التمييزى

للادعاء العام وللمحكوم عليه ولبقية ذوى العلاقة بالدعوى الجزائية طلب تصحيح الخطأ القانونى فى القرار الصادر من محكمة التمييز اذا قدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ المحكوم عليه المسجون أو المحجوز بالقرار التمييزى أو من تاريخ وصول أوراق الدعوى من محكمة التمييز الى محكمة الموضوع فى الأحوال الأخرى (م ٢٦٦ / أ أصول جزائية) .

ولقد فرق المشرع بين فرضين فى حساب بداية الثلاثين يوما المشار اليهما :

الفرض الأول اذا كان الطعن من المسجون أو المحجوز فتحسب بداية الثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالقرار التمييزى طبقا للقواعد القانونية المنصوص عليها فى قانونى الأصول الجزائية والمرافعات المدنية فان لم يبلغ بالقرار التمييزى فان ميعاد الثلاثين يوما لا يبدأ حسابها الا من تاريخ التبليغ ويكون ميعاد الطعن ممتدا أمامه مادام أثبت عدم تبليغه بالقرار التمييزى .

الفرض الثانى : اذا كان الطعن من باقى أطراف الدعوى غير

المسجونين أو غير المحجوزين فبتتدىء مدة الثلاثين يوما في حقهم من تاريخ وصول أوراق الدعوى من محكمة التمييز الى محكمة الموضوع — والممول عليه في اثبات هذا التاريخ هو سجلات ودفاتر محكمة الموضوع — وتنتهى مدة الثلاثين يوما بالنسبة لهؤلاء حتى ولم يكن لهم علم بوصول أوراق الدعوى لمحكمة الموضوع . ويترتب على عدم مراعاة الطاعن مدة الثلاثين يوما المشار اليها سقوط حقه في الطعن بطلب تصحيح القرار التمييزى ، وعندئذ تقضى المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الطعن شكلا اذا حصل التقرير بالطعن بعد انقضاء الميعاد القانونى لتعلقه بالنظام العام .

وقضت محكمة التمييز العراقية بأن « المدة الميعنة بمراجعة الطرق القانونية للطعن بالأحكام حتمية ويترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في طلب الطعن ، وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها برد طلب الطعن اذا حصل بعد انقضاء المدة القانونية » (١) . ويعتبر القرار باتا لا يقبل التصحيح (م ٢٩٩ أ ج) .

الفرع الثالث

التقرير بالطعن لتصحيح القرار التمييزى

يقبل التقرير بالطعن لتصحيح الخطأ القانونى فى القرار التمييزى الصادر من محكمة التمييز فحسب ، اذا قدم ممن لهم حق الطعن بعريضة خلال الميعاد القانونى ، الى محكمة التمييز رأسا أو محكمة الموضوع التى سبق أن أصدرت حكمها فى الدعوى المعروضة على محكمة التمييز مثل محاكم الجزاء أو محاكم الجزاء الكبرى أو ادارة السجن أو المؤسسة اذا كان الطالب مسجوناً أو محجوزاً (م ٢٦٦ أصول جزائية) .

وقد قضى (أن القرارات الصادرة من محكمة الجزاء الكبرى

(١٥) جسة ٦٨/٨/٣١ محكمة التمييز — القرار رقم ٣٠٢ — اشار اليه حسن الفكهانى — المرجع السابق ج ٢٠ ص ٧٦٢ .
(م ٢٤ — التشريع المصرى)

بصفتها التمييزية وفقاً لما جاء في المادة ٢٦٥ من قانون الأصول الجزائية بآلة لا تخضع لطلبات التصحيح ، أما القرارات الصادرة من محكمة التمييز والمقرونة بالأخطاء القانونية فهي تقبل تصحيحها بالشروط الواردة بالمادة ٢٦٦ أ . ج (١) .

ويجب أن تكون صحيفة الدعوى مشتملة على أسماء الخصوم ومحل إقامتهم وتاريخ تبليغهم بالقرار التمييزي وبيان الأسباب القانونية التي يستند إليها طالب التصحيح وطلباته ورقم الدعوى وبالجملة ملخص واف للحكم وتاريخه . وإذا ثبت للمحكمة أن القرار التمييزي المطلوب تصحيحه غير مشوب بأي خطأ قانوني يستوجب تصحيحه تعين على المحكمة أن تقضى برد طلب التصحيح (٢) . ونعتقد أن أي اغفال لبيان أساسى أو جوهرى فى عريضة الدعوى بحيث يؤدي الى عدم معرفة المحكمة للدعوى أو يجعل العريضة مجهولة ينتج عنه بطلان العريضة .

ويجوز لطالب التصحيح أن يقدم أسباباً جديدة الى ما قبل الفصل فى الطعن ، وأيضاً لجميع الخصوم أن يقدموا مذكرات بطلباتهم وذلك قياساً على ما أجازته الفقرة (د) من المادة ٢٥٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية (٣) .

ويقصد بعبارة الخطأ القانوني هو الخطأ فى أحكام أى قانون طبقته محكمة التمييز على الدعوى عندما أصدرت القرار التمييزي المطلوب تصحيحه .

(١) محكمة التمييز بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩ ، بعدد ٢٧٠ / جنابات / ١٩٧٢ ، مجلة القضاء العراقية س ٢٨ ع ٣ ص ٢٢٨ وما بعدها .
(٢) محكمة التمييز ١٩٧٤/١١/١٦ ، مجلة القضاء س ٣١ العددان الأول والثانى ص ٣٠٦ قرار بعدد ١٠٦ / هيئة عامة ثانية / ١٩٧٤ .
(٣) تنص الفقرة (د) من المادة ٢٥٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية بأنه (يجوز للمميز أن يبدى أسباب الطعن فى عريضة مستقلة أو يقدم أسباب جديدة الى ما قبل الفصل فيه ولجميع الخصوم أن يقدموا لوائح بأقوالهم وطلباتهم .

ويرى جانب من الفقه^(١) أنه يمكن استعارة الأسباب القانونية التي نص عليها قانون المرافعات المدنية تكون سببا لطلب التصحيح نظرا لأن قانون المحاكمات الجزائية لم يحدد الأسباب الموجبة لطلب تصحيح القرار التمييزي على نحو ما فعل المشرع المدني بالنص صراحة بالفقرة ١ من المادة ٢١٩ من قانون المرافعات المدنية على أسباب التصحيح وهي :

١ — إذا كان طالب التصحيح قد أورد فيما قدمه لمحكمة التمييز سببا من الأسباب القانونية التي تؤدي الى نقض الحكم أو تصديقه ، وأغفلت المحكمة تدقيقه والبت فيه في قرارها التمييزي .

٢ — إذا كان القرار التمييزي قد خالف نصا صريحا في القانون .

٣ — إذا كان القرار التمييزي يناقض بعضه بعضا أو يناقض قرارا سابقا لمحكمة التمييز صادرا في نفس الدعوى دون أن يتغير الخصوم لغيرها ذاتا وصفة .

ونعتقد أن عبارة الخطأ القانوني أعم وأشمل لأنها تتسع لكل خطأ في أي قانون طبق على الدعوى .

ولا يقبل طلب التصحيح الا مرة واحدة ، وأيضا لا يقبل التصحيح القرار الصادر برد طلب التصحيح والقرار الصادر بنتيجة قبوله (م ٢٦٩ أصول جزائية) .

(١) الدكتور عباس الحسنى المرجع السابق ص ٢٤١ .

خاتمة الباب الثالث

يجيز التشريع المصرى فى الحالات التى نص عليها القانون للنيابة العامة الطعن بالنقض فى الحكم الجنائى فقط بشرط توافر المصلحة سواء قررت بالطعن عن نفسها أو قامت مكان غيرها من الخصوم • وللمتهم الحق فى الطعن فى كل من الدعويين الجنائىة والمدنية معا أو قصر طعنه بالنقض على إحدى شقى الدعوى حسبما يرى فيه مصلحته • أما كل من المسئول عن الحقوق المدنية أو المدعى بها فيجوز لأى منهما الطعن بالنقض فى الدعوى المدنية فقط •

وميعاد الطعن بالنقض فى التشريع المصرى هو ٤٠ يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة من محكمة الجنح المستأنفه •

ويحصل التقرير بالنقض فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم وهى المحكمة الابتدائية التى تنعقد بها محكمة الجنايات ، ويجب ايداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى خلال الميعاد الذى ضربه القانون اذ لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التى سبق تقديمها فى خلال الميعاد القانونى • واشترط القانون لقبول الطعن أن يودع الطاعن كفالة قدرها ٢٥ جنيتها خزينة المحكمة التى أصدرت الحكم ما لم يكن قد أعفى من ايداع هذا المبلغ بقرار من لجنة المساعدة القضائية أو اذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية •

وفى فرنسا أجاز القانون الطعن للنيابة العامة فى الدعوى الجنائية فيما عدا الأحكام الصادرة بالبراءة من محاكم الجنايات كما لها الطعن لمصلحة القانون بشرط ألا يترتب على الطعن الاضرار بالمتهم المحكوم ببراءته وللمتهم حق الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى

الجنائية أو المدنية أو الاثنين معا • أما الطعن بالنقض بالنسبة لكل من المدعى بالحق المدني أو المسئول عنه فمقصود على الدعوى المدنية فحسب •

وميعاد الطعن بالنقض في التشريع الفرنسى هو خمسة أيام كاملة من يوم النطق بالحكم المطعون فيه اذا كان الحكم حضوريا أو من يوم اعلان الحكم في الحالات التى نص عليها القانون •

ويتم التقرير بالنقض أمام الكاتب المختص بقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ويتعين على الطاعن تقديم مذكرة موقعة منه أو من وكيله بأسباب الطعن خلال الأيام العشرة التالية للتقرير بالنقض ، ويجب على الطاعن أن يدفع في خزانة المحكمة كفالة قدرها مائة فرنك عند التقرير بالطعن والا سقط حقه في الطعن ، وذلك فيما عدا الأشخاص الذين أعفاهم المشرع من دفع الكفالة •

• أما التشريع الانجليزى فلا يعرف طريق الطعن بالنقض •

ولكن في الاتحاد السوفيتى فان للنائب العام الطعن بالنقض في كل حكم غير قانونى أو غير مبنى على أساس في الدعوى الجنائية وذلك في الأحكام التى لم تحز حجية الشيء المحكوم فيه ، كما يجوز له أن يرفع الدعوى المدنية أو يساندها اذا كانت مرفوعة من المجنى عليه اذا كان في ذلك حماية مصالح الدولة أو المجتمع أو حقوق المواطنين • وللمحكوم عليه الطعن بالنقض في الحكم الذى لم يحز حجية الشيء المحكوم فيه • أما المجنى عليه فيجوز له الطعن بالنقض في الحكم الذى لم يقبله والذى لم يحز حجية الشيء المحكوم فيه ، كما يجوز له أن يطعن بالنقض لالغاء حكم البراءة وللمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها الطعن بالنقض فيما يتعلق بالدعوى المدنية فقط • وميعاد الطعن بالنقض حدده القانون بسبعة أيام كاملة فيبتدىء من يوم النطق بالحكم ، أما اذا كان الطاعن محبوسا فيحسب بداية الميعاد من يوم تسلمه صورة

الحكم ، ويتم التقرير بالنقض بطلب خلال الميعاد القانوني أمام المحكمة العليا أو أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . وطبقاً لأحكام التشريع الكويتي فمن حق النيابة العامة الطعن بالنقض في الدعاوى الجنائية فحسب في الحكم الصادر بالادانة أو البراءة ما دامت المصلحة متوافرة سواء مصلحة الاتهام أو مصلحة المحكوم عليه ، وللمتهم الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى بشقيها الجنائي والمدني أو قصر الطعن على احدي الدعويين حسبما يرى فيه مصلحته . أما طعن كل من المدعى بالحق المدني والمسئول عنه فمقصود على الدعوى المدنية فقط وميعاد الطعن تمييزاً حدده المشرع الكويتي بثلاثين يوماً من تاريخ النطق بالحكم .

ويحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة الاستئناف العليا أمام الكاتب المختص ، ويجوز أن يكون التقرير بالنقض بعريضة على ما جرى به قضاء محكمة التمييز . ويجب ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن خلال الميعاد القانوني إذ لا تقبل من الطاعن أسباب أخرى أمام دائرة التمييز غير الأسباب التي سبق ايداعها في الميعاد الذي ضربه القانون . ويجب على الطاعن اذا لم يكن الطعن مرفوعاً من النيابة العامة أو المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أن يودع خزانة وزارة العدل مبلغ خمسين ديناراً على سبيل الكفالة ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن اذا لم يصحب بما يثبت الايداع .

والطعن بالنقض في التشريع العراقي يختلف عن الطعن بالنقض في تشريعات الدول التي درسناها ، فهو يفرق بين ثلاثة أنواع من طرق الطعن تمييزاً فهناك التمييز الاجباري والاختياري والطعن بتصحيح القرار التمييزي . فالتمييز الاجباري يلزم محكمة الجراء الكبرى بعرض أحكامها التي أصدرتها بصفة أصلية في الجنايات على محكمة التمييز .

أما الأحكام التي تصدرها محاكم الجراء الكبرى باعتبارها محكمة تمييز فلا تعرض على محكمة التمييز في العراق . وميعاد التمييز الاجباري

عشرة أيام تقويم خلالها محكمة الجزاء الكبرى بإرسال ملف الدعوى الى محكمة التمييز لنظرها ولو لم يظمن في الحكم الصادر فيها .

أما التمييز الاختياري فهو حق لكل شخص أصابه ضرر من الحكم الصادر فيما يختص بحقوقه فقط ، وحدد المشرع الأشخاص الذين لهم حق الطعن تمييزا على سبيل الحصر وهم الادعاء العام والمتهم والشاكي والمدعى بالحق المدني والمسئول عنه . ويقتصر طعن الادعاء العام على الدعوى الجنائية ، أما طعن المتهم فيجوز أن يكون بالنسبة للدعوى الجزائية والمدنية معا أو يقصر طعنه على احدهما . وحق المشتكى في الطعن تمييزا مقصور على الحق الذي طلبه طبقا لنص المادة ١/٢٥١ اجراءات جزائية . وحق كل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها مقصور على الدعوى المدنية فقط . وميعاد الطعن بالتمييز الاختياري حدده المشرع بثلاثين يوما تبدأ من اليوم التالي لتاريخ النطق بالحكم اذا كان وجاهيا أو من تاريخ اعتباره وجاهيا ان كان غايبيا ويتم التقرير بالطعن بعريضة يقدمها الطاعن أو من ينوب عنه قانونا الى المحكمة الجزائية التي أصدرت الحكم أو الى أية محكمة جزائية أخرى أو الى محكمة التمييز رأسا في الميعاد الذي حدده القانون ، فاذا كان الطاعن مسجوناً أو موقوفاً أو محجوزاً يحوز له تقديم العريضة بواسطة المسئول عن ادارة السجن أو الموقوف أو محل الحجز . ويجب أن تتضمن العريضة الأسباب التي يستند اليها في الطعن أو يقدم عريضة مستقلة بالأسباب أو بأسباب جديدة قبل الفصل في الطعن ، كما يجب أن توقع عريضة التقرير بالطعن أو الأسباب اللاحقة من الطاعن أو من ينوب عنه حتى يكون الطعن مقبول شكلا .

أما الطعن بتصحيح القرار التمييزي فلا يكون الا لخطأ قانوني في قرار التمييز الصادر من محكمة التمييز ، فيجوز للدعاء العام والمحكوم عليه ولبقية أطراف الدعوى الجزائية أن يطعن بتصحيح الخطأ القانوني في القرار الصادر من محكمة التمييز في خلال الميعاد الذي نص عليه القانون ، وذلك فيما عدا القرارات التي استثنائها المشرع من الطعن .

وميعاد تصحيح القرار التمييزى ثلاثون يوما من تاريخ تبليغ المحكوم عليه المسجون أو المحجوز بالقرار التمييزى أو من تاريخ وصوله أوراق الدعوى من محكمة التمييز الى محكمة الموضوع بالنسبة لباقى أطراف الدعوى •

ويحصل التقرير بالطعن بتصحيح القرار التمييزى بعريضة خلال الميعاد القانونى تقدم الى محكمة التمييز رأسا أو المحكمة التى أصدرت الحكم •